دراسات حقوق الإنسان ٨

رجال الأعمال

الديمقراطية وحقوق الإنسان

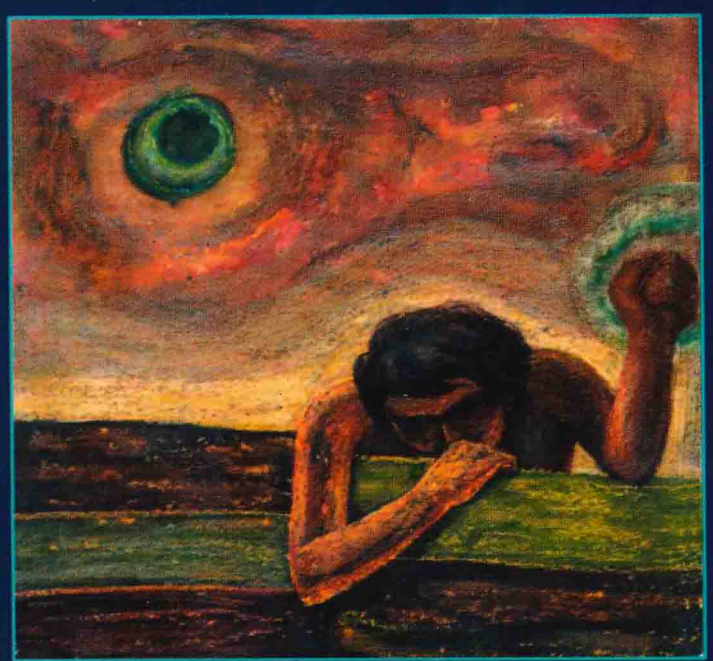

مساهمة في عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان ١٩٩٥ - ٢٠٠٤

محمد السيد سعيد

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

رجال الأعمال

الديمقراطية وحقوق الإنسان

مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان

■ هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي.. ويلتزم المركز في ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.

■ يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.

■ لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

---

٩ شارع رستم - جاردن سيتي - القاهرة
الرقم البريدي ١١٥١٦ ص. ب ١١٧
مجلس الشعب- القاهرة
تليفون ٧٩٤٦٠٦٥ (٢٠٢)
فاكس ٧٩٢١٩١٣ (٢٠٢)
E. mail:
cihrs@soficom.com.eg

مجلس الأمناء

إبراهيم عوض	(مصر)
أحمد عثماني	(تونس)
أسمى خضر	(الأردن)
السيد ياسين	(مصر)
آمال عبد الهادي	(مصر)
سحر حافظ	(مصر)
عبد الله النعيم	(السودان)
عبد المنعم سعيد	(مصر)
عزيز أبو حمد	(السعودية)
غانم النجار	(الكويت)
فيوليت داغر	(لبنان)
محمد أمين الميداني	(سوريا)
هاني مجلي	(مصر)
هيثم مناع	(سوريا)

منسق البرامج
يسري مصطفى

المستشار الاكاديمي
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

رجال الأعمال:

الديمقراطية وحقوق الإنسان

محمد السيد سعيد

رجال الأعمال، الديمقراطية وحقوق الإنسان
الدكتور محمد السيد سعيد
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩ شارع رستم - جاردن سيتي - القاهرة
تليفون: ٧٩٤٦٠٦٥(٢٠٢) - ٧٩٥١١١٢(٢٠٢)
فاكس: ٧٩٢١٩١٣(٢٠٢)
E-mail: cihrs@soficom.com.eg
الصف الالكتروني:مركز القاهرة: **هشام السيد**
غلاف وإخراج: مركز القاهرة: **أيمن حسين**
رقم الايداع: ٨٨٥٢ / ٢٠٠١

مقدمة

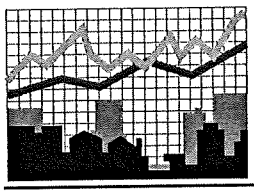

امتازت الحركة الحقوقية المصرية عن مثيلاتها في عدد كبير من الأقطار بأنها وجدت نفسها مدفوعة منذ البداية للتداخل بقوة ملحوظة مع الواقع الاجتماعي. وبكل أسف لم يدرك الكثيرون هنا في مصر أو في الخارج هذه الحقيقة رغم وضوحها وجدارتها بالانتباه.

صحيح أن هذه الحركة قد نشأت وتطورت بقيادة نخبة من المثقفين الذين شاركوا إما في التيار العام للثقافة أو في الحركة الوطنية والديمقراطية. ولكن ذلك لم يكن سببا في عزلتها أو في حصرها في دائرة ضيقة من النشاطات التي تدور على سطح المجتمع. وبتعبير آخر، فإنها لم تكن قط حركة نخبوية، كما يزعم الكثيرون. لقد كان ذلك محتملا وجائزا لو كانت تلك الحركة قد اكتفت بمراقبة الحياة السياسية والمدنية من أعلى، أي من خلال الصحف والمجلات وغيرها من وسائل الإعلام، لكي تستمد المعلومات عن واقع وحالة حقوق الإنسان في البلاد. وربما كان ذلك محتملا أو جائزا لو كانت قد اكتفت بعقد الحلقات الدراسية والندوات والمؤتمرات وغيرها من الأنشطة الفكرية الصرفة والتي عادة ما تهم المثقفين والصحفيين والمهتمون بالجدل الفكري وحدهم.

فرغم أهمية هذه الآليات، إلا أنها لم تشغل سوى جزء يسير من اهتمامات وجهود الحركة المصرية لحقوق الإنسان. ولم يكن بوسعها أصلا أن تكتفي بهذا الجانب الثقافي والإعلامي من النضال الحقوقي. ذلك أنها سريعا ما بدأت في تلقي الشكاوى الفردية والجماعية ممن تعرضوا لأشكال مختلفة من الظلم أو الاضطهاد، أي من ضحايا الانتهاكات الشائعة واليومية لحقوق الإنسان في بلدنا، وقامت على تحقيق تلك الشكاوى بالطرق المعروفة لدى المنظمات الحقوقية المهنية. وبذلك وجدت نفسها منجذبة إلى صميم الواقع الاجتماعي، كما وجدت نفسها منذ البداية مدعوة للوقوف والتضامن العميق مع الشعب، بالمعنى الملموس والواسع للكلمة: أي مع أبسط وأضعف شرائح المجتمع.

و لقد تأكدت هذه السمة مع التطور والنمو والتنوع الملحوظ للنضالات الحقوقية وخاصة خلال عقد التسعينيات.

وإذا تناولنا الحركة الحقوقية المصرية بجميع منظماتها ونشاطاتها، فسوف نجد أنها لم تكتف بنقد الاعتقالات الإدارية التعسفية، بل بعثت بمحاميها للوقوف بجانبهم في التحقيقات، وأرسلت مندوبيها للتعرف على حالتهم في السجون، وأصدرت بهذه المناسبة تقارير موثقة بدقة بالغة مطالبة بإصلاحات جذرية تتسق مع المعايير الدولية للاحتجاز أو لمعاملة المسجونين. ولم تكتف الحركة بالتضامن مع ضحايا التعذيب، بل بادرت بالدعوة للعناية بهم وتأهيلهم نفسيا وصحيا، وساهمت بقدر المستطاع في القيام بهذا الواجب، بل إنها حاولت أن تمد يد المساعدة لأهالي المسجونين والمعتقلين بمختلف الصور، في حدود ما تيسر لها من إمكانيات بالطبع. وكذلك، فإنها لم تكتف بالنداءات والمطالب الخاصة برفع شتى صور الظلم أو الوفاء بالحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكافة المواطنين، بل إنها قدمت أيضا صورا متنوعة من المساندة والدعم القانوني لتمكينهم من نيل حقوقهم من خلال القضاء.

وبوسعنا أن نمضي في تتبع أشكال مبدعة وملتزمة من النشاطات والمهام التي نفذت بها الحركة إلى صميم المادة الحيوية للواقع الاجتماعي في مصر. و لكن ما يهمنا هنا أن ندلل على أن الحركة المصرية لحقوق الإنسان لم تكن أبدا مجرد نبش لسطح البحر، أي أنها لم تكن حركة نخبوية بالمعنى الشائع لهذا التعبير. كما أن ما يهمنا أيضا هو أن نؤكد أنها سارت ولا تزال تسير حثيثا على طريق استكمال الصياغة ما يمكن تسميته بالمشروع الحقوقي المصري".

إن وجود هذا المشروع هو ما يميز الحركة الحقوقية المصرية عن النضالات المتفرقة التي قادها مثقفون أو حتى تلك التي انبثقت من جوف المجتمع بشتى مستوياته وشرائحه والتي يمكن تسميتها "حركات اجتماعية". فقد انحصرت تلك الحركات في مناطق بعينها أو عكست معاناة شرائح اجتماعية بذاتها. وفي أفضل الأحوال وعندما قدمت نضالات معينة أطرا فكرية عامة تصلح كمنطلقات لإصلاح اجتماعي أو سياسي عام، فإنها كانت بالفعل وظلت معزولة في مجموعات ضيقة من المثقفين، كما أنها كانت تتميز بتعلقها الأحادي أو المركز بأيديولوجية أو مدرسة فكرية بعينها. وهذا هو ما حاولت الحركة المصرية لحقوق الإنسان تجنبه، منذ بداياتها الحديثة عام ١٩٨٥. إن ما حاولته في الحقيقة بشئ من الوعي وشئ من العفوية هو صياغة "مشروع حقوقي مصري".

نعني بهذا التعبير الأخير رؤية قابلة للترجمة إلى إطار تشريعي عريض يترجم الغايات والقيم الأساسية التي لم تعد تحتمل التأخير أو التجاهل، والتي ترتفع بالممارسة الاجتماعية والسياسية إلى مستوى أعلى بكثير والتي تسمح أو تمكن البلاد من اللحاق بأفضل منجزات الإنسانية في هذا العصر، على جميع الأصعدة.

ومن الممكن بالطبع أن يطرح مشروع من هذا النوع من جانب نخبة الدولة ذاتها. وهذا هو ما حدث في عصر محمد علي، ثم عصر اسماعيل. وقد شهد هذا الأخير بداية الانتقال إلى التقنين

النابليوني "الحديث". ولكن من الممكن بل من الضروري- أن يطرح قطاع اجتماعي أو تطرح نخبة مدنية وثقافية واسعة هذا المشروع وأن تناضل من أجل تحقيقه، وهذا هو ما حدث بالفعل أيضا في أعقاب دستور ١٩٢٣ والذي سمح بتبني التقنين المدني الحديث الذي شارك في صياغته عشرات من فقهاء القانون في مصر، وعلى رأسهم شيخهم الكبير عبد الرازق السنهوري. والواقع أن هذه الصياغة كانت قد حظيت بتأييد ودعم الفئات الوسطى الحديثة، وعبر عن رؤيتها الحداثية والأخلاقية، ونظرتها للمجتمع والسياسة في الفترة الليبرالية بين ثورتي ١٩١٩ و١٩٥٢.

لقد نال المشروع الحقوقي للعصر الليبرالي طعنات وتشويهات عميقة للغاية، ليس بوصفه إطارا تشريعيا فحسب، بل والأهم بوصفه فضاءً ومعتركا للحركة الاجتماعية والممارسة السياسية في نفس الوقت. والآن، لم يعد من الممكن العودة إليه بصورة ميكانيكية بل بطرح مشروع يتجاوزه ويستوعب أفضل إنجازاته في نفس الوقت.

ربما لا يكون الوقت قد حان بعد للأخذ بمشروع حقوقي مصري يتسق مع القانون الدولي لحقوق الإ نسان. فالواقع الاجتماعي والسياسي في مصر لا زال في الجوهر رهينة للموقف العام الذي أفرزته ثورة ١٩٥٢ فكريا وسياسيا، رغم أن هذا الموقف الفكري (الأيديولوجي) والسياسي (التشريعي) قد تآكل، وتشوه بذاته وأصبح مهجورا بالفعل على جميع الأصعدة، بمعنى أنه لم يعد قادرا بالمرة على إنجاز تطورات تقدمية.

وهذا هو ما يجعل الحركة المصرية لحقوق الإنسان تبدو "نخبوية"، فطالما أنها لم تتمكن من إحداث تغيير جوهري مهم في رؤى ومحاور حركة وممارسات قوى اجتماعية رئيسية، فإنها ستظل فضاء أخلاقيا في أفضل الأحوال أو مجرد حركة اجتماعية بأوسع المعاني.

إن هذا بذاته لا يمنع من صياغة مشروع حقوقي يسترشد أساسا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وينطلق من إبداعات الحركة الديمقراطية المصرية طوال القرن العشرين، ويبدأ من حيث انتهت الحركة التشريعية الفذة التي أنجزتها مصر خلال هذا القرن. ومع ذلك، فإن المهمة الأسا سية تبقى هى نيل تأييد والتفاعل مع رؤى ومطالب قطاعات عريضة من المجتمع، أو مع جميع قطاعات المجتمع بدون استثناء.

إن الخطوة الأولى الحاسمة على هذا الطريق هي استكشاف رؤى ومطالب وميول هذه القطاعات. والمعرفة العلمية هى الوسيلة الصحيحة والملائمة للقيام بهذه المهمة. ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب.

فالواقع أننا لا نعرف ميول وأفكار أي قطاع اجتماعي في مصر. ولا نعرف كيفية تغير وتحول هذه الميول والأفكار نحو قضايا المجتمع والدولة. وليس من اليسير تقديم خريطة ولو تقريبية- لتوجهات واتجاهات مختلف شرائح المجتمع.

فالتوصيفات الأيديولوجية الجاهزة ساذجة إلى حد بعيد، ولم يعد من الممكن قبولها دون تمحيص بغض النظر عن قرب أو بعد الباحثين عن هذه الأيديولوجية أو المدرسة الفكرية أو تلك. وعلى الجميع

أن يعترف بأننا لم نعد نفهم الواقع الاجتماعي والمزاجي المتغير للمصريين، بعد أكثر من ربع قرن، أو فلنقل: إن البعض من المشتغلين بالسياسية والصحافة ليست له مهنة حقيقية أو مهارات أصيلة سوى احتراف "تمثيل الشعب" والزعم بالتعبير عن آرا ئه وتوجهاته، بل و"مصالحه". وقد صار انتحال صلاحية التعبير عن مصالح الفقراء أو الفلاحين أو العمال أو الشعب كله عادة ذهنية، اضطر البعض للإقلاع عنها جزئيا، بينما لا يزال البعض الآخر سجينا لها.

ويبدو لنا أن الحل الوحيد الملائم هو أن ندع الشعب نفسه ليتحدث بنفسه وليعبر بذاته وأشخاصه عما يدور في عقله من أفكار وما يقبع بصدره من مشاعر.

والوسيلة المثلى هنا هى استطلاعات الرأي العام.

لقد دارت مناقشات مستفيضة حول الحاجة للغوص في أعماق الفكر الشعبي، والكشف عما يجول بخاطر الناس من آراء، وأفكار. ورغم تعدد التصورات حول الطرق والوسائل، فقد انعقد الاتفاق على أن استطلاع آراء مختلف الشرائح الاجتماعية بصورة علمية هو الطريقة الملائمة. ولذلك فكرنا في القيام بعدة استطلاعات للرأي العام يتناول كل منها شريحة اجتماعية معينة، وخاصة فيما يتصل بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهى بالطبع القضايا التي تهمنا بصورة أساسية.

فلحسن الحظ، ثمة عدد قليل من الاستطلاعات العامة للرأي والتي أخذت بعينة قومية تشمل مختلف شرائح وقطاعات المجتمع حول قضايا مشابهة. وثمة وعي متزايد بأهمية إجراء هذه الاستطلاعات وإحداث تراكم سريع للمعرفة بطبائع وميول الرأي العام بالمعنى الواسع للكلمة في بلادنا.

وبالنسبة لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عموما، يبدو من المناسب تبني منظور الاستطلاعات الفئوية، إذ أن هذا المنظور يكمل الصورة العامة التي برزت من الاستطلاعات الشاملة للرأي العام التي أجرتها مؤسسات قليلة في البلاد. إذ يسمح الاستطلاع الذي يركز على فئات وشرائح بعينها بإمعان النظر في تأثير مختلف العوامل التي تتجمع حولها كل بيئة بعينها. فالاستطلاعات الشاملة للرأي العام قد تسمح بتصنيف الجمهور الذي نتناوله إلى فئات من حيث درجة التعليم والدخول والنوع والمهنة والموقع الجغرافي، ولكن طبيعة هذه الاستطلاعات تحتم التعامل مع الصورة العامة وليس كل فئة على حدة، وهو ما نتطلع للقيام به.

وكان من المنطقي أن نبدأ باستطلاع آراء فئة رجال الأعمال المصريين حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، لأسباب عديدة. أول هذه الأسباب وأهمها هو ما يحيط بمواقف وآراء هذه الفئة من غموض وإبهام شديدين.

فرجال الأعمال بدوا كأنهم الخصوم الأيديولوجيون لتيارات سياسية مؤثرة في السياسة المصرية، وخاصة التيارين الماركسي والناصري. بل وقد تتوفر بعض الأدلة على وجود مشاعر شعبية معادية لسلطة المال عموما، وهو ما يجعل الطريقة التي يصورون بها في وسائل الإعلام والآداب والفنون، وحتى البحوث الاجتماعية الجادة سلبية للغاية. فهم يبدون كفئة مهترئة بعيدة عن الأخلاق عموما،

والأخلاق المرعية في مصر خصوصا، لا مسئولة وغير راغبة في الاضطلاع بأدنى مسئولية مدنية أو اجتماعية. أما من الناحية السياسية، فهى تبدو كمحيط هادر من الأشخاص المستعدين لشراء الأصوات في الانتخابات العامة وترجمة قوتهم الاقتصادية إلى سلطة سياسية.

ويعتقد كثيرون وخاصة الماركسيين والناصريين- أنهم يديرون بالفعل الشئون السياسية للمجتمع من وراء ستار: أي من خلف النخبة الحاكمة، أو بالارتباط معها.

وعلى الجانب الآخر، فإن رجال الأعمال أخذوا يحتلون بالفعل صدارة الساحة الاجتماعية، وهم يعدون الآن القوة أو الشريحة الاجتماعية القائدة، وخاصة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في بداية عقد التسعينيات. ويسعى الكثيرون منهم لتحسين صورة رجال الأعمال لدى الرأي العام، من خلال التأثير على -أو حتى امتلاك- الصحف، وربما محطات تلفازية خاصة في المستقبل. وكذلك، نجد أسماء رجال الأعمال في مقدمة المتبرعين لحملات قومية معينة وعديدة مثل بناء المدارس والمستشفيات، ورعاية الأطفال المعوقين أو ذوي الظروف الخاصة، وهو ما يوحي بالنزعة الخيرية والاستعداد لتلبية نداء الواجب.. الخ.

ثمة نزاع ملحوظ إذن على بناء الصورة وطبعها في أذهان الجمهور العام. ويشغل هذا النزاع جانبا هاما للغاية من الجدل الاجتماعي والسياسي في مصر.

إن مهمة هذا البحث هي التحرر من قبضة الأيديولوجيا ومن ظلال الصراع السياسي، والتمكن من بدء اكتشاف هذه الفئة فكريا وسياسيا- بصورة علمية.

فيستحيل أن نبدأ دراسة علمية بتبني مثل هذه التحيزات المسبقة، سواء كانت مع أو ضد رجال الأعمال. وما يهمنا هو تأسيس معرفة علمية بهم. وهذا الاستطلاع أو البحث هو مجرد بداية لهذا الاستكشاف. إن ثمة -مع ذلك- سؤالا مضمرا وهو إلى أي حد يمثل رجال الأعمال أنصارا أو خصوما للمشروع الحقوقي المصري، الذي نتحدث عنه؟ أما السؤال الصريح والذي نطرحه في هذا البحث: فهو كيف يرى رجال الأعمال حقوق الإنسان. فهو مجرد وصف ميول وتوجهات رجال الأعمال نحو قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في اللحظة الزمنية التي أجرى فيها هذا الاستطلاع؟.

ويحتوي هذا الكتاب على أربعة فصول. الأول يلقي ضوءا على الخلفية النظرية حول موضوع علاقة رجال الأعمال بالسياسة. ويستعرض هذا الفصل منجزات تيارين فكريين وأكاديميين عريضين، وهما التيار الماركسي والتيار الليبرالي فيما يتعلق ببحث دور رجال الأعمال في السياسة الحديثة، ثم يقترح بعض المحددات المنهجية لبحث القضية.

أما الفصل الثاني: فيستعرض في البداية الجوانب المنهجية والعملية للاستطلاع بالتركيز على صياغة الاستبيان ذاته، واختيار العينة وحدود مصداقية النتائج، بالنظر إلى قيود هذا الاستطلاع ذاته والاستطلاعات عموما والجوانب العملية المحيطة بتطبيقه. ثم نستعرض في هذا الفصل النتائج الكبرى للاستطلاع من خلال إجابات المبحوثين.

ويبحث الفصل الثالث عن تفسير لخريطة التوجهات التي برزت من حصر وتصنيف الإجابات على

أسئلة الاستبيان من خلال المعالجة الإحصائية للارتباطات المحتملة بين عوامل شتى مثل حجم المشروعات التي يملكها أو يديرها المبحوثون ومستويات التعليم وشرائح العمر والخبرات السابقة.. الخ.

أما الفصل الرابع، فيسعى لوضع الخريطة التي برزت من الإجابات في السياق الأوسع للجدل الاجتماعي والتطور التاريخي للبلاد، وهو ما يساعد على بدء صياغة الأسئلة الملائمة والسليمة حول ميكانيكية أو ديناميكية- تطور رؤى رجال الأعمال للسياسة والحياة المدنية في البلاد، وممارستهم الفعلية في الساحتين المدنية والسياسية في مصر.

وبذلك ينتمي هذا الكتاب من حيث الشكل إلى أدبيات البحوث الاجتماعية وبصفة أخص إلى بحوث الرأي العام. أما من حيث الدور والإشكالية وحقل الرؤية فهو ينتمي إلى ما أسميناه بالمشروع الحقوقي المصري، والى المشروع الديمقراطي المصري أيضا.

وهذا الانتماء بحد ذاته يحتم التعامل مع هذا الكتاب بصورة نقدية. ولا محالة أن يتعرض هذا الكتاب لنقد أيديولوجي وهاجسي أو تعسفي وشخصي ولا عقلاني. فلا مجال للحيلولة دون استقطاع هذا النوع من النقد لحيز كبير من الجدل الإعلامي والسياسي. أما ما نتمناه وما نشجع عليه الجميع من المؤهلين فهو إخضاع هذا الكتاب للنقد المعرفي والعلمي المنضبط.

فهذا النوع الأخير من النقد هو ما يجعل هذا الكتاب وهذا الاستطلاع مجرد بداية للاكتشاف العلمي للواقع المصري عموما، ولأفكار وميول رجال الأعمال نحو السياسة والمجتمع المدني وحركة حقوق الإنسان بشكل خاص. ونحن من جانبنا لا نطمع سوى في أن يكون هذا الجهد مجرد بداية. فالثراء والحيوية الحقيقية للبحث الاجتماعي العلمي وللممارسة المعرفية عموما تتدفق عندما تخضع أية فكرة أو أطروحة أو استنتاج للنقد والتجاوز، وربما التعددية الصحية في زوايا ومتقاربات التناول.

فكافة البحوث العلمية بما فيها هذا الكتاب قد تبدأ بالتزام أو -ادعاء- علمي صرف. ولكنها قد تقبل وعادة ما تقبل طوعا أو كراهية- التوظيف الأيديولوجي. والطريقة الوحيدة الملائمة للحيلولة دون إغراق أي استنتاج أو بحث في التعسف والتوظيف الأيديولوجي والنفعي، هى نقد هذا الاستنتاج أو البحث نقدا يبدأ من نفس الالتزام العلمي. وتشكل هذه الضمانة قوة الدفع الحقيقية للتراكم والتجاور المعرفي والعلمي، الذي نتبناه.

وبوسعنا أن نبدأ بأنفسنا إجراء مثل هذا النقد. وسيجد القارئ الكريم شيئا من النقد المرجو في سياق هذا الكتاب، وخاصة في الفصل الثاني الذي يحذره -أي القارئ- من إجراء تعميمات عاصفة من النتائج الأساسية أو الفرعية للاستطلاع، بما هو أبعد مما حدده الاستطلاع لنفسه. فثمة -كما هو معروف- قيود معرفية ومنهجية وعلمية لنتائج الاستطلاعات عموما ولنتائج هذا الاستطلاع من بينها.

ويهمنا أيضا أن نحذر في هذا التمهيد من سحب نتائج هذا الاستطلاع من مجال ما يدور في العقول والصدور إلى مجال آخر تماما، وهو ا لممارسة الفعلية. وبطبيعة الحال، فإنه يستحيل الفصل بين أمزجة وأهواء وآراء الناس من ناحية وممارساتهم الفعلية والتي يمكن التعرف عليها من مؤشرات

موضوعية للسلوك السياسي والمدني من ناحية أخرى. ولكن ذلك لا يصل أبدا إلى درجة التطابق، وخاصة في نسق ثقافي يتسم بالوزن الساحق للكلام وشتى صور التعبير الكلامي أو المصرح به عموما، بالمقارنة بالمعاني والدوافع والممارسات الفعلية والحقيقية.

وعلى سبيل المثال، فإن من يصرح بتبنيه الكامل للفكرة الديمقراطية قد لا يفعل شيئا بالمرة من أجل تعزيزها، والأهم أنه قد يتصرف فعلا على خلاف -أو حتى على نقيض- مقتضياتها ومبادئها. وقد لا يكون العكس مرجحا، ولكن من غير الممكن استبعاد الاحتمال العكسي، بمعنى أن من يصرح برفضه للد يمقراطية، قد لا يتصرف فعلا بطريقة تنتصر للاستبداد، في كل الأحوال أو بصورة دائمة.

إن الجهد الأساسي المبذول في هذا البحث قد تركز على الالتزام الصارم بقواعد البحث العلمي، وخاصة الموضوعية والدقة التامة والنزاهة إلى أقصى الحدود.

ولذلك، فإن أي خطأ سيكون مرده إما لظروف قهرية ولا يمكن تجنبها أو السهو، أو القيود التي ذكرناها بالفعل بخصوص إجراءات البحث العملية أو التعميم في النتائج.

وأود في هذا السياق أن أنوه بحقيقة أن هذا الكتاب هو ثمرة جهد جماعي عملاق برعاية مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. وشارك في هذا الجهد عدد كبير من الزملاء الأفاضل الذين فاق دور بعضهم ما قمت به أنا من جهد. وأود أن أشكر وأن أعبر عن امتناني العميق للأستاذ الدكتور جمال عبد الجواد المشرف على البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وقت إجراء الاستطلاع. وقام الدكتور جمال بالجهد الأساسي في اختيار عينة الاستطلاع وتصميم الجانب الإجرائي من تطبيق استمارة الاستبيان، والإشراف على هذا التطبيق. لقد اقتضى هذا الدور جهدا هائلا لا يستطيع إدراك صعوبته سوى من قام بالفعل بالإشراف على تطبيق مثل هذا الاستطلاع على عينة بهذا الحجم في مصر.

وأود أن أشكر أيضا الزميل ا لأستاذ أحمد ناجي الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والذي قاد فريق الباحثين الذين طبقوا الاستطلاع. وقد قام بدوره بجهد هائل، أقدره حق قدره. فقد كان هو من تصدى لآلاف من المشكلات العملية التي أحاطت بالاستطلاع وتطبيق استمارة الاستبيان.

وأود أن أشكر من صميم قلبي كافة الزملاء الأفاضل من شباب الباحثين الذين تجشموا أعباء إجراء المقابلات مع المبحوثين، وهو ما اضطرهم لتحمل ما لا يطاق من الصعوبات التي ترهق الجسد وتقلق العقل، وقد تصل إلى درجة جرح الكرامة. فالباحث المصري الذي يجري المقابلات لملء استمارة الاستطلاع هو بطل حقيقي، وللأسف غالبا ما يكون مجهولا. إنه بطل لأنه يتحمل كافة أعباء التطبيق التي أشرنا اليها، ولأنه يحمل في صدره ضميرا حيا ورغبة لا حدود لها في التعلم وفي تقديم المعرفة والعلم دون أن يكافئه أحد حتى بمجرد ذكر اسمه.

غير أني أود أن أنوه بالدور الكبير لهؤلاء الباحثين، وأخص منهم بالذكر الزملاء، الأستاذة سماح

نبيل أنور، والأستاذة عبير عبد الرازق أحمد، والأستاذة نيفين حمدي كامل، والأستاذة إيناس خيري احمد، والأستاذة زينب حسنين حسين، والأستاذة هدى جابر مصطفى، والأستاذ محمد غازي الدسوقي، والأستاذ سيد عبد الله، والأستاذ إسماعيل عبد الهادي عبد الفتاح، والأستاذ محمد حسين أحمد، والأستاذ محمد السيد أبو اليزيد والأستاذ جاد محمد جاد، والأستاذة ماجدة إبراهيم، والأستاذة أماني رمضان موسى، والأستاذة سحر أحمد محمود، والأستاذة مها حسني تادرس، والأستاذ أسامة أحمد رفعت، والأستاذ أيمن زكريا حسن، ومن ربما أكون قد نسيت أسماءهم.

وأود أيضا أن أنوه بالدور الذي قام به لمساعدتي الباحثان المتميزان الأستاذ أحمد المنيسي والأستاذ أحمد حجاجي

وأخيرا أتجه بشكري العميق وغير المحدود للأستاذ بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الذي لم يبخل بشئ للتوجيه والإشراف والتطبيق الفعلي لهذا الاستطلاع وهذا البحث. والواقع أنه يستحيل أن أفي بحق صديق العمر الأستاذ بهي الدين وأفضاله عليّ شخصيا وعلى هذا البحث بالذات.

ويتعين عليّ مع ذلك أن أؤكد أن أي خطأ أو تقصير أو نقد سليم لهذا الكتاب أو للاستطلاع نفسه هو مسئوليتي الشخصية ولا أحد غيري.

أتمنى أن يحظى هذا البحث بالاهتمام، وأن يأخذ هذا الكتاب موقعه في سياق التراكم المدهش للمعرفة في وطننا العظيم، وفي سياق العملية الصعبة لصياغة مشروع حقوقي مصري أو بالأحرى الممارسة البطولية للباحثين والنشطاء المدنيين والحقوقيين في هذا الوطن والذين يرسمون بتضحياتهم الطريق لمستقبل أفضل للأمة.

د. محمد السيد سعيد

الفصل الأول

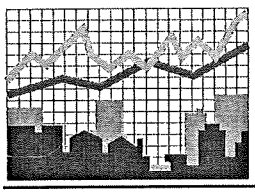

رجال الأعمال والسياسة

هل يشير مصطلح، «رجال الأعمال»، بحد ذاته إلي إيديولوجيات أو تفضيلات معينة أو مواقف محددة من السياسة وشكل الدولة؟

لقد افترض الباحثون في الغرب أن الإجابة علي هذا السؤال بالإيجاب دائماً. فرجال الأعمال لدي هؤلاء الباحثين إما محافظون أو ليبراليون، وهم يؤيدون الديموقراطية ويناصرونها. والواقع أن الرأي العام في الغرب يميل بدوره إلي هذا الاعتقاد.

أما الماركسيون والاشتراكيون فقد اعتقدوا أن البرجوازية -وهو لفظ يشير تحديداً إلي رجال الأعمال- صارت قوة معادية للديموقراطية. لقد تخطت البرجوازية الحقبة التاريخية التي كانت تميل فيها للديموقراطية، وأصبحت تفضل الأشكال التسلطية للحكم، في العالم الثالث بصفة خاصة.

ولم يبحث الماركسيون إلا قليلاً في أسباب تحول البرجوازية إلي قوة معادية أو غير معادية للديموقراطية، في العالم الثالث. بل لم يسعوا إلي البرهنة وتقديم الدليل علي هذا الافتراض أو الاعتقاد.

رجال الأعمال أم البرجوازية؟

وقبل أن نناقش المسألة بقدر من التفصيل، لعلنا نبدأ بالتمييز بين رجال الأعمال Businesmen والبراجوازية Bourgeoisie. لن يعنينا هنا البحث في الجذور التاريخية لظهور هذا المصطلح الأخير، وارتباطه أصلاً بسكان المدن الذين كانوا يزاولون التجارة أو يقدمون الخدمات التي تقتضي خبرات علمية وعملية. فالواقع أن المصطلح صار يشير إلي الطبقات المالكة أو المديرة لوسائل الإنتاج الحديثة، وتحديداً في مجال الصناعة والتجارة والخدمات.

ونفضل أن نقف هنا برهة قصيرة قبل أن نستأنف المناقشة. وذلك أننا عندما نشير بمصطلح البرجوازية إلى «طبقة» لا نقصد جماعة محددة من الناس يمكن حصرها عدداً ومن حيث الصفات

والخواص الحياتية اليومية. فالمقصود في الحقيقة بمصطلح طبقة هو معني أكثر تجريداً، وهو معني يرتبط بتحليل العلاقات الاجتماعية باعتبارها منظومة أو نظاماً. فالطبقة تكتسب دلالتها ومعناها من النظام الاجتماعي، وهي تشرح «قوانين» هذا النظام، وتبعث فينا توقعات معينة، فعندما نتحدث عن الطبقة الارستوقراطية مثلاً، نتناول ضمناً -وإن بصورة قوية- النظام الاجتماعي الإقطاعي أو شبه الإقطاعي، الذي يقوم علي نظام معين لامتلاك الأرض قانوناً أو فعلاً، وتقوم الارستوقراطية في هذا النظام بدور «الطبقة» التي تملك «الأرض بصورة قانونية أو فعلية، وتحصل بالتالي علي ريع الأرض أو الريع الزراعي. ونحن نتوقع من هذه الطبقة أن يكون لها «فكر» أو«أيديولوجية» من نوع معين، وأن تكون لها«خواص» اجتماعية وميول سياسية، بل وصفات فردية بعينها.

وهذه الخواص والميول تفسر لنا الطريقة التي يعمل بها النظام الارستوقراطي، وكيف يتصرف في مختلف المواقف الخارجية والداخلية، وذلك لأننا نعرف كيف ستتصرف الطبقة الحاكمة في هذا النظام، أي الارستوقراطية.

ويصدق نفس المعني عندما نتحدث عن البرجوازية، فهي الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج في النظام الرأسمالي. ويفسر لنا هذا النظام، خواص وميول وتفضيلات هذه الطبقة، والعكس أيضاً صحيح، بمعني أن توقعاتنا بخصوص ميول ومواقف وأفكار أو باختصار أيديولوجية الطبقة البرجوازية تفسر لنا -أو هكذا كان الاعتقاد- الطريقة التي يعمل بها النظام الرأسمالي. فكأن الطبقة هي «نظام حركة»، أو سمات معينة للممارسات السياسية والاجتماعية التي نتوقعها من جماعة ما من الناس بفضل موقعهم من علاقات الملكية في نظام اجتماعي ما «مالكين أو غير مالكين»، ومن ثم علاقاتهم بالطبقات الأخري في المجتمع.[1]

الطبقة إذن معني تجريدي أو بالأحري تفسيري. وعندما نقترب به من الواقع المادي الملموس قد لانجده يشير إلي جماعة ما بالوضوح الكافي. ففي الواقع المادي نجد «فئات» أو جماعات من الأشخاص الذين يمكن حصرهم معاً في فئة أو فئات بفضل اتحادهم في سمات معينة، مثل الثروة والملكية والمكانة الاجتماعية، والثقافة، والمهنة[2].. ومفهوم البرجوازية يشير إلي جميع من يملكون وسائل الإنتاج في المجتمع الرأسمالي. ولكن المجتمعات المختلفة قد لا تكون رأسمالية بنفس الدرجة أو الكيفية، كما أن الملكية معني واسع للغاية، وقد يعني مجرد ملكية محل للبقالة أو ورشة حرفية أو مصنع متقشف وفقير سوي من آلات عتيقة، أو مصنع عملاق يستخدم تكنولوجيات متقدمة، أو مصنع أو شبكة كاملة من المصانع التي تستخدم تكنولوجيات متقدمة. وسوف نضطر في الواقع إلي التمييز بين فئات مختلفة من هؤلاء، بل أننا سوف نضطر لاكتشاف أن مصطلح الطبقة البرجوازية لا يفسر لنا الكثير، إلا عند مستوي شديد العمومية، وعلي أي حال، فإننا عندما نتحدث عن الواقع الملموس، فإننا نستطيع أن نري ونلمس «رجال الأعمال» أي جماعة أو جماعات من الناس الذين يجمعهم العمل في مجال الأعمال: أي في مجال السوق، سواء كمنتجين أو وسطاء أو وكلاء أو مالكين مشتغلين في إدارة الشركات، أياً كان نوعها. ويختلف رجال الأعمال بهذا المعني عن «البرجوازية» ليس فقط من

حيث التجسيد والتجريد، وإنما أيضاً من حيث أن الأولين يعملون فعلاً سواءً كانوا يملكون -أو يديرون فقط- بمشروعات اقتصادية بقصد الحصول علي عائد تجاري أو أرباح. أما البرجوازية فهي ترتبط أساساً بالملكية، فهي الطبقة المالكة، ولكنها قد لاتكون - بل ويجب تمييزها عن - الطبقة المديرة للمشروعات في المجتمع أو النظام الرأسمالي.

نظرية مفسرة

المفهومان معاً ضروريان. **الأول**: أي رجال الأعمال، ضروري لأنه يمثل المستوي العملي الملموس، حيث نستطيع أن نذهب لرجال أعمال محددين ونسألهم عن آرائهم، ونصف ما يقومون به من أعمال وممارسات، ونكتشف إلي أي حد هي قريبة أو بعيدة عن الديموقراطية. **والثاني**: أي مفهوم البرجوازية ضروري لأنه يستطيع أن يمنحنا القدرة علي التفسير والتنبؤ وذلك بفضل كونه مشحوناً بالمعاني والدلالات النظرية، ويكتسب مفهوم «البرجوارية» دلالته من نظرية ما للمجتمع، وكل نبوءة أو توقع خاص بهذه الطبقة يتم اشتقاقه من تأكيدات أو مقولات تصف صيرورته بشكل عام، وذلك لأن هذه «الطبقة» هي جزء من شبكة العلاقات المتناقضة والمتحركة للمجتمع الرأسمالي، والجزء الذي يتولي«حكم» هذه الشبكة ولو علي نحو متناقض. ولا بد إذن بالضرورة من أن يكون لدينا نظرية خاصة بالمجتمع الرأسمالي، حتي تقدم لنا افتراضات أو لدينا تأكيدات خاصة بالمواقف الجوهرية للبرجوازية.(٣)

وخلال القرن العشرين مثلت «الماركسية» تلك النظرية، أو فلنقل إنها كانت النظرية المهيمنة لدي الجماعة المثقفة في معظم أنحاء العالم، حول النظام أو المجتمع الرأسمالي. فرغم المحاولات والجهود الفنيةالتي بذلتها الأكاديمية الغربية والأمريكية بالذات - لدحض النتائج الأساسية للماركسية، فإنها لم تفلح كثيراً سوي في إضافة «هامش» للتفسير في الشأن الخاص بصيرورة الرأسمالية، إلي جانب النموذج الأساسي أو «البارادايم» paradigm الماركسي.

ووفقاً لتوقعات الماركسية، وخاصة في ثوبها الذي صنعه لها «لينين» تمر البرجوازية بمرحلتين: ثورية ورجعية، الأولي تناضل فيها البرجوازية من أجل الديمقراطية، بينما تتقهقر في الثانية لتصير الطبقة التي تساند وتدعم الاستبداد. والفارق بين المرحلتين هو نفسه الفارق الذي تصنعه نضالات الطبقة العاملة لإلغاء كل أشكال الاستغلال والقمع والاغتراب، فمع تقدم هذا النضال لابد أن تستعين البرجوازية بسيطرتها الكاملة علي الدولة وتوظف هذه السيطرة لمصادرة النضال البروليتاري وقمعه، وهو مايؤول بها إلي الاستبداد.(٤)

والواقع ان القبول واسع النطاق لهذه النظرية جعل اختبارها في الواقع أمراً غير ضروري. وبدلاً من بحث التطور التاريخي الفعلي لمختلف البلدان بهدف اختبار صحة تلك النظرية أو إنتاج نظريات بديلة، جعل المؤرخين المتأثرين بها يبحثون الواقع التاريخي علي ضوئها، ويستنبطون أحكاماً أو يسقطون تسميات ومصطلحات علي الظواهر والعناصر الفاعلة في التاريخ المحدد بناءً عليها

واشتقاقاً من مقولاتها وأحكامها.

غير أنه لم يكن من الممكن المحافظة علي نقاء وبساطة تلك النظرية لفترة طويلة وخصوصاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد أخذت تتصدع بسبب المفارقات العظيمة التي ظهرت عند البحث الفعلي في تاريخ الثورات لدي مختلف الجماعات القومية والنظم الثقافية والاجتماعية.

فالواقع أن النظام الرأسمالي لم يتطور علي النحو الذي تنبؤنا به الماركسية، ولم يشهد الانهيار الذي توقعته، بل استمر في الازدهار وتوليد ثورات تكنولوجية جديدة. وأثبتت «البرجوازية» في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية أنها لازالت قادرة علي دفع تطور النظام الاقتصادي والتأقلم مع متطلبات هذا التطور في المجالين الاجتماعي والثقافي. فنظم الحكم في المجتمع الرأسمالي المتطور - أي أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية - أنشأت آليات لضمان الرخاء العام، حتي للعاطلين عن العمل. وسواءً قبلت «البرجوازية» بحماس أو علي مضض أو لم تقبل هذا التطور، فالحكومات أعادت توزيع الثروة جزئياً من خلال موازناتها ومن خلال قيامها بدور إجتماعي موازن.

والواقع أن الدول التي إنهارت فيها الرأسمالية بسرعة، مثل «روسيا» القيصرية و«الصين» لم تكن هي الدول التي حكمت فيها «البرجوازية» أو كانت فيها الطبقة السائدة، إلا علي نحو عارض للغاية. فلم يكن الانتقال إلي الرأسمالية تاماً، ولم تكن الرأسمالية قد اجتاحت النظم الاجتماعية السابقة عليها، وانتقل موقف الماركسيين، «الثوريين» بعيداً عن انتظار نضوج النظام الرأسمالي وتناقضات البرجوازية وتحولها من موقف ديموقراطي إلي موقف معاد للديموقراطية. بل إن ماحدث هو أن الماركسيين لم ينتظروا نضوج الرأسمالية أصلاً، وقاموا بشن الثورة «الاشتراكية»، انتهازاً لفرصة ضعف البرجوازية وهشاشتها. وهو ما فسره «لينين» بأن فرص نجاح الثورة العمالية تزيد في «أضعف حلقات السلسلة الإمبريالية» أي قبل أن ينضج النظام الرأسمالي وتترشح البرجوازية كطبقة سائدة في المجتمع والدولة.

لقد مثل هذا «التحويل» انقلاباً حقيقياً ليس فقط في النظرية، وإنما أيضاً في الموقف الاشتراكي والماركسي. فقد شن الماركسيون ثورتهم باسم فرض ديكتاتورية البرو ليتاريا، حتي لوكانت البرجوازية وأحزابها المفضلة قد أتخذت موقفاً ديموقراطياً، بغض النظر عن تماسك وانسجام هذا الموقف. وبتعبيرا آخر، أحدث الماركسيون انقلاباً «شمولياً» في ممارستهم السياسية، وبدلاً من الدفاع عن النموذج الديموقراطي ضد الانقلاب الذي تصوروا حتمية أن تقوم به «البرجوازية» فقد قاموا هم بهذا الانقلاب.

وقد برر ذلك الانقلاب من خلال توظيف تجديدات نظرية في حقل «الماركسية» و«الاشتراكية». فقد كان رجل مثل «تروتكسي» يفكر أصلاً في المساهمة في ثورة ديموقراطية ضد النظام الملكي الإقطاعي القديم بهدف قيادة هذه الثورة إلي مرحلة جديدة هي الاشتراكية، وبالتالي جعل الثورة مستمرة. أما «لينين»، والذي لم يكن قد قبل بهذه النظرية في مرحلة مبكرة - فقد وجد نفسه مدفوعاً ليس لتطوير الثورة الديموقراطية إلي ثورة اشتراكية فحسب، بل وإلي الانقلاب علي الديموقراطية

نفسها، وتأسيس نظام شمولي، منذ عام ١٩١٧ . والواقع أن اتضاح الأعراض المبكرة للشمولية السوفيتية لم يثن الماركسيين اللاحقين عن التفكير بنفس الطريقة. فقد باتوا يتعجلون شن الثورة البروليتارية حتي لو لم تكن هناك بروليتاريا أو لم تكن هناك رأسمالية. ولكي يتم تبرير الأمر كله، فقد أفرط ماركسيو العالم الثالث، في النصف الثاني من القرن العشرين، في وصف النظام الاجتماعي الذي عاشوا في ظله بأنه رأسمالي، ثم بات من الضروري إغلاق الباب كلية أمام احتمالات تقدم ونضوج الرأسمالية أو مساهمة، «البرجوازية» في التنمية والتقدم. ووصفوا ذلك الاحتمال بأنه مستحيل، وذلك كتقدمة للقول بأن الثورة البروليتارية أو الفلاحية حتمية، وكتبرير للإطاحة بكل صور وأشكال الديموقراطية أو الأوضاع والنظم الليبرالية شبه الديموقراطية التي عاشوا في ظلها، في عقدي الخمسينيات والستينيات.

وفي مجتمعات قليلة التطور في مجال الصناعة والاقتصاد الحديث لم يكن من السهل مطلقاً التأكد من أن هناك «برجوازية» أصلاً، ناهيك عن أن تكون هذه «البرجوازية»حاكمة. اختلط الأمر إختلاطاً عجيباً، إذ وصفت فئة كبار ملاك الأرض بأنها «برجوازية»، بل وصفت فئة الملاك المتوسطين للأراضي بأنها «برجوازية» بدورها، بل إن النظام الاقتصادي الذي نشأ في المستعمرات وبلاد العالم الثالث بعد الاستقلال وصف بأنه رأسمالي لمجرد أنه دفع دفعاً لدخول حلبة التجارة الدولية بسبب التوسع في زراعة السلع التصديرية أو الاعتماد علي استخراج مادة خام أو أخري.(٥)

وحيث إن الأوضاع الاقتصادية في مرحلة الاستقلال أو بعده بقليل كانت سيئة أو غاية في السوء، فقد تعجل الماركسيون والمنظرون الاشتراكيون والقوميون سقوط هذا «النظام الرأسمالي»، وإدانة الطبقة السائدة فيه -والتي وصفت بالبرجوازية قسراً- باعتبارهما رجعيين ومفلسين سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وذلك كتقدمة للثورة «الاشتراكية».

وقد تورطت القوي التقدمية في هذا التحليل الذي انتهي بها إلي إنشاء نظم قمعية شديدة اتسمت بقسوة مفرطة في تعاملها مع المثقفين وكافة القوي المعارضة والتيارات الفكرية والسياسية الأخري، بل والمواطنين عموماً. ودفع هؤلاء جميعاً ضريبة باهظة للتعجل في شن ثورات أو تبريرها، دون أسس كافية. وقد حدث هذا في العالم العربي مثلما حدث في مناطق أخري من «آسيا» و«إفريقيا»، وبحيث صار النظام السياسي السائد بعد نصف قرن من الاستقلال شمولياً أو تسلطياً في غالبية كبيرة من أقطار العالم الثالث، وهو ما تم تبريره بالحاجة لشن الحرب ضد -أو تجاوز- الرأسمالية والبرجوازية!

من النظرية إلي الواقع

لقد توسعنا قليلاً في شرح الدلالات التي شحن بها مصطلح البرجوازية خلال الردح الأطول من القرن العشرين. وحاولنا إيضاح كيف أدي التعلق بمقدمات متسرعة علي المستوي النظري إلي نتائج مدمرة في الممارسة العملية لشريحة مهمة للغاية من مثقفي العالم الثالث وباحثيه.

والواقع أن تلك العملية بدت منطقية للغاية. فإذا (تأكد) الاستنتاج القائل بأن البرجوزاية قد صارت معادية للديموقراطية أو التقدم يصبح من الواجب الإطاحة بها وإنشاء نظم اجتماعية متجاوزة للرأسمالية، ونقل قيادة المجتمع من البرجوازية إلي طبقات أخرى، ولكن ما بدا متجاوزاً للمنطق هو أمران. **الأول** هو توظيف الاستنتاج السابق من أجل تبرير إنشاء نظم غير ديموقراطية. إذ أصبحت إدانة «الموقف اللاديموقراطي» للبرجوازية مبرراً لإنشاء نظم تسلطية شمولية معادية عداءً شديداً للحريات العامة والحقوق الديموقراطية. وهو تبرير غير مقبول منطقياً بالمرة، **وثانياً** بدا واضحاً للغاية أن التعجل في إستنتاج أن البرجوازية ترفض الديموقراطية أو أنها صارت قوة معادية للديموقراطية، هو نوع من سوء النية المعرفي، لأن الموضوع لم يبحث علي مستوي واقعي وميداني. وبذلك أصبحت النظرية تلد واقعاً يثبتها في أذهان الباحثين والمثقفين، كبديل عن واجبهم نحو اختيارها في الواقع.

هذه الحقيقة تلزمنا بالبحث عن مكامن الخطأ في النظريات التي راجت خلال الخمسين عاماً الماضية حول الموقف الاقتصادي والسياسي للبرجوازية في العالم الثالث.

الجيل الأول من النظريات

والواقع أن الماركسية وبقية الايديولوجيات الاشتراكية التي راجت في أوروبا خلال الفترة الفاصلة بين ثورة ١٨٤٨ وثورة ١٩١٧ لم تفكر إلا لماماً في مجتمعات الجنوب أو المجتمعات التي أخذت في السقوط تحت براثن الاستعمار وقتئذ. وما نتج من تحليلات كان يعكس بكل وضوح شدة نزعة التمركز الأوروبي حول الذات التي وسمت أيضاً الفكر الاشتراكي، في ذلك الوقت. فلم تكن هذه المجتمعات تبدو مهمة في التاريخ العالمي، أو قادرة علي التأثير علي مصير ومسار الصراع الاجتماعي والسياسي في أوروبا وشمال أمريكا. وكذلك اكتفت الموجة الأولي من النظريات الاشتراكية عن التاريخ والمستقبل الاجتماعي لدول الجنوب بمجرد تطبيق -اجتهادي إلي حد ما- للاستنتاجات الرئيسية التي خرجت بها من دراسة تاريخ أوروبا.

لقد فسروا الفقر والتخلف في الجنوب باستمرار سيادة أنماط إنتاج ماقبل رأسمالية. وبالتالي بدت كل المحركات والظروف التي تساعد علي بزوغ وتطور الرأسمالية. بما في ذلك ظاهرة الاستعمار الأوروبي - باعتبارها قوي تقدمية في التاريخ. ولم يتردد الجيل الأول من المنظرين والمحللين «الاشتراكيين» في تأييد الحملات الاستعمارية التي واجهت مقاومة شديدة من شعوب الشرق والجنوب، ومال هؤلاء إلي «فهم» هذه المقاومة كأنها محاولة من جانب «الطبقات» المالكة القديمة للدفاع عن مصالحها واستئثارها بالسلطة. وتوقع «الاشتراكيون» أن يؤدي تقويض هذه المقاومة ليس إلي بروز الرأسمالية فحسب، بل ونضوج تكوينات سياسية ديموقراطية أيضاً وقد ربطت تلك النظريات خاصةً بين «الاقطاع الشرقي» والاستبداد.[٦]

وظلّ هذا الربط يحرك مخيلة المنظرين الاشتراكيين الذين واصلوا تطبيق نظرية «ماركس» في التطور التاريخي ونظرية «انجلز» في الانعكاس. وتشدد نظرية ماركس علي دور المحرك الاقتصادي

وبالتحديد التطور في وسائل الإنتاج باعتباره العامل المستقل في التحول التاريخي. وبالغ انجلز بدوره في التأكيد علي أن البنية الفوقية أي الدولة وأشكال الوعي تعكس بالضرورة البنية التحتية أي أسلوب الانتاج ومصالح الطبقة السائدة. ومن ثم فإن تقويض النظم الإقطاعية أو السابقة علي الرأسمالية عموماً بدا وكأنه يمثل بحد ذاته تحولاً إلي الديموقراطية، وليس مجرد تمهيد لهذا التحول.

وقد استمر هذا الفهم وإ كتسب صفة قطعية حاسمة عند «لينين» الذي وحد تماماً بين الديموقراطية والاصلاح الزراعي. فمجرد تحقيق إصلاح زراعي حاسم ظهر لديه وكأنه تحول إلي الديموقراطية. ومثل هذا الفهم المرجعية النظرية التي جعلت المدرسة اللينينية تطبق صفة ديموقراطي أو ديموقراطية شعبية علي نظم معينة في أوروبا الشرقية والعالم «الثالث» لمجرد أنها خرجت من «الاقطاع» بتطبيق اصلاح زراعي، ولم تطبق، الاشتراكية تطبيقاً كاملاً. فكأن الديموقراطية هي نتاج تلقائي لتوجهات اجتماعية إصلاحية، حتي لو أن الدولة أو النظام السياسي الذي باشر هذه الاصلاحات اتسم بالاستبداد.[٧]

وترتيباً علي الجيل الأول من النظريات والتحليلات توقع الماركسيون والاشتراكيون الأوروبيون أن تبزغ طبقات رأسمالية ذات مصلحة في الديموقراطية في دول الجنوب، مثلما حدث في أوروبا أو دول الشمال.

وقبيل نهاية القرن التاسع عشر، كانت قد برزت موجة تالية من التحليلات «الاشتراكية» أقرب كثيراً إلي الواقع الميداني، وصفت النهب والتخريب الاقتصادي الذي أحدثه الاستعمار الأوروبي في العالم الثالث، وخاصة في أمريكا اللاتينية ومصر والهند[٨] وبينما بدت تلك الموجة من التحليلات أقرب إلي الواقع وأكثر دراية وعلماً بالحقائق الملموسة في الميدان، فإنها لم تؤثر علي الفكر الاشتراكي بخصوص المستعمرات إلا بعد الحرب العالمية الأولي. فقد استمر الاشتراكيون في أوروبا وروسيا يؤيدون -بصورة عامة- الاستعمار، وينتظرون نتائجه «التقدمية». أما بعد الثورة البلشفية، فقد وقع تجديد نظري مهم. وقد لون بروز الانقسام والصراع بين الاشتراكيه الروسية والرأسمالية الغربية رؤية الأولي لتحولات العالم الثالث أو المجتمعات المستعمرة. لقد كانوا ينتظرون علي أحر من الجمر وقوع ثورات «برجوازية» تشغل المستعمرين الأوروبين عنهم وتساهم في تقويض «الرأسمالية الامبريالية الغربية». ولذلك، فقد بالغوا في إضفاء طابع تقدمي: ديموقراطي ووطني علي الطبقات الرأسمالية المحلية البازغة والتي بدت وكأنها القيادة الفعلية للحركات الوطنية هناك. إن تعقيدات الصراع كذبت في أحوال كثيرة تلك النظرية التبسيطية. ولكنها بدت ملائمة لحاجات الاشتراكيين والماركسيين في أوروبا وروسيا تحديداً.

ولكن النتيجة المهمة لهذه الاستنتاجات لايتعلق بمضمونها بقدر مايتعلق بكونها كانت مجرد إنعكاس للضرورات الصراعية والحاجات السياسية للماركسيين السوفييت تحديداً، وخاصةً في ظروف اشتعال الحرب الباردة.

لقد حكمت هذه الضرورات إجتهادات المنظرين السوفييت ونظرتهم للطبقة البرجوازية في

الجنوب أو الدول المستقلة حديثاً. وبرزت حالة من المراوحة بين نظريات تدين البرجوازية طالما أنها ظلت متحالفة مع الغرب، ونظريات أخري ترحب بدورها التاريخي طالما أنها تعارض الغرب[٩]، ولم يكن من السهل إكساب تلك النظريات الاحترام الواجب، لأنها كانت تبدو «غريزية». فغريزة العداء للرأسمالية جعل الاشتراكيين السوفييت والأوروبيين ينظرون بتشكك للطبقة البرجوازية في الدول المستقلة حديثاً. أما «غريزة» العداء للغرب فقد جعلتهم يتوقون إلي التحالف معها، حينما كانت مهيمنة علي الواقع الاجتماعي والسياسي في الدول المهمة في جنوب العالم، ودفعت الغريزة الأخيرة المنظرين السوفيت للاعتراف بالرأسمالية السائدة كما هي -مثلما- كان عليه الحال في «الهند» خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، أما الغريزة الأولي فقد دفعتهم لوضع اجتهادات نظرية تحث «حكومات» الجنوب علي التقدم صوب «الاشتراكية» أو اختيار طريق لا رأسمالي. لقد أثر الفكر النظري السوفيتي . والأوروبي بشكل عام تأثيراً كبيراً على الاشتراكيين المحليين، في دول الجنوب ذاتها. وقد ظل هؤلاء لفترة طويلة ينتظرون بزوغ طبقة رأسمالية قادرة علي تحقيق الاستقلال الوطني والديموقراطية معاً.

ولكن صدامات «الاشتراكيين» المحليين مع حكوماتهم جعلتهم يبدأون في الابتعاد عن النظريات السوفيتية التي أملتها المصالح السياسية للاتحاد السوفيتي.

ومثل الحافز الأول للاجتهاد ضرورة النضال ضد الاستعمار الغربي الذي لم تكن له أية نتائج تقدمية علي الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . ولم يكن سوي استغلال بحت. وتم إحياء الأدبيات التي تحدثت عن عمق الاستغلال والتشويه الذي أحدثه الاستعمار الأوروبي باقتصاديات بلادهم.[١٠]

وفي حالات كثيرة، بدا الماركسيون والاشتراكيون في العالم الثالث متعجلين للغاية بصدد التحولات الاجتماعية المطلوبة في بلادهم. واستسلم كثيرون منهم للإغراء الماثل في القفز علي المرحلة الرأسمالية والدخول مباشرة في مرحلة اشتراكية. ومن ثم فقد قاموا بدورهم بإنتاج تحليلات مضطربة إلي حد بعيد. إذ راوحت هذه التحليلات بين المبالغة في وصف شدة التطور الرأسمالي مع عجزه عن إحداث التطور وتحقيق الانطلاق الاقتصادي والاجتماعي، أو المبالغة في استبعاد إمكانية حدوث تطور مستقل للرأسمالية في بلادهم. كما أن النزعة الوطنية قادت الاشتراكيين في العالم الثالث خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلي إقامة تعارض كامل بين الرأسمالية والتنمية، وبين البقاء في النظام العالمي من ناحية وتحقيق التقدم والديموقراطية من ناحية ثانية. وقد بلورت نظرية التبعية هذا الموقف المتشدد والقطعي.

التبعية: مصير لافكاك منه للرأسمالية

لقد استند الموقف الذي شرحناه في الفقرات السابقة علي ثنائية نظرية خاصة بالعالم الثالث، أو بالوضع الاجتماعي بعد الاستقلال: فهناك أولاً نظرية التبعية: التي سريعاً ما أصبحت المظلة الأساسية لمعظم الأدبيات النظريه الصادرة عن العالم الثالث والمقبولة من مثقفيه خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. وهناك ثانياً طائفة من الأطر النظرية: التي دارت أساساً

حول تفسير الانقلابات «التسلطية» في عدد من دول أمريكااللاتينية وآسيا في فترات مختلفة خلال النصف الثاني من القرن. ويقف نموذج «التسلطية البيروقراطية» علي رأس هذه النماذج.

وقد اتسق هذان الإطاران النظريان في إدانتهما الكاملة للبرجوازية كطبقة، وللرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي. فنظرية التبعية أصدرت حكماً نهائياً علي البرجوازية يجعلها مجرد رأس جسر لهيمنة رأس المال الدولي وعابر القومية «الامبريالي» الاحتكاري .. إلخ، ويؤكد انعدام قدرتها علي إحداث تطور حقيقي في القوي المنتجة المحلية، ومن ثم إفلاسها التام فيما يتعلق بمهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب ومجتمعات العالم الثالث.[١١]

أما نظرية التسلطية البيروقراطية فقد صاغت نظرة للبرجوازية باعتبارها صاحبة مصلحة عميقة في ترسيخ التسلطية السياسية بهدف نزع أسلحة الطبقات العاملة وإجبارها علي القبول بمستوي أجر أقل حتي يمكن زيادة معدل الربح، واستخدام الجيش والبوليس: أي أدوات الدولة القمعية عموماً في تحقيق هذه الأهداف. وتدور نظرية التبعية حول تصوير محدد لميكانيكية التوسع في النظام الرأسمالي العالمي، الذي يقال إنه نشأ منذ قرب نهاية القرن السادس عشر. فقد كان «ماركس» يتوقع أن تدك مدافع الرأسمالية أسوار الحماية التي تتمتع بها التشكيلات ماقبل الرأسمالية في المستعمرات مفضية إلي تسريع التراكم الرأسمالي، والتحول إلي الرأسمالية هناك. أما نظرية التبعية فقد وافقت علي أن تحولاً رأسمالياً يجري في المستعمرات، ولكن غير مصحوب بتراكم داخلي، إذ يتم نهب هذا التراكم وتحويله إلي الدول الاستعمارية السابقة. فالنظام الرأسمالي العالمي ينقسم إلي مراكز وهوامش أو محيطات واسعة، وتقوم ميكانيكية التطور علي عملية متصلة لتحويل الفوائض من المحيطات والمستعمرات «دول العالم الثالث حالياً» إلي المراكز الرأسمالية المتروبوليتانية. وهو مايؤدي إلي مزيد من نمو المراكز أو «الرأسمالية الإمبريالية» من ناحية وتخلف المجتمعات المحيطية أو التابعة من ناحية ثانيه. ولا تستطيع المجتمعات المحيطية الإفلات من هذا القانون: إلا بتحطيم الروابط التي تجعل تطورها الداخلي مجرد استجابة لمتطلبات وحاجات رأسمالية المراكز.

وبتعبير آخر طالما ظلت هذه المجتمعات جزءاً من النظام الرأسمالي العالمي فسوف يتواصل نهب مواردها، وما تنتجه من فائض قيمة، ومن ثم يتواصل التراكم السلبي: أي نقل الثروة، والاستغلال والتخلف. فالتخلف قد تتغير أشكاله وأنماطه وقنواته من الأشكال الزراعية التصديرية إلي الاستخراجية الخراجيه إلي الصناعية والتكنولوجية، ولكن التخلف نفسه مستمر بفضل التبعية. [١٢]

والسؤال هو: من صاحب المصلحة في بقاء هذه العلاقة القائمة علي التبعية والارتباط العضوي بالنظام الرأسمالي العالمي؟

الإجابة هنا حاسمة: الطبقات الحاكمة عموماً، و«البرجوازية» خصوصاً. فأكد معظم منظري التبعية أنه لم يعد يوجد في الدول الأقل نمواً برجوازية «وطنية»، وإن كانت توجد برجوازية «محلية» أو «داخلية»، فأكثرية قطاعات هذه الأخيرة يرتبط ارتباطاً تابعاً بالشركات عابرة القومية التي تتمركز في دول الشمال الصناعي الرأسمالي، وتعمل إما كوكيل أو كشريك للبرجوازية الامبريالية في المراكز

الرأسمالية المتقدمة. وبذلك فهي تفقد استقلالها، ومن ثم قدرتها علي الاحتفاظ بقاعدة التراكم المحلية داخل بلادها، وغالباً ما تقوم هي أيضاً بدور مواز في نقل الثروة إلي الخارج عن طريق استثمارات أو ودائع في شبكة المصارف والبورصات الدولية المعروفة. إنها بذلك تفقد القدرة علي الإضافة إلي رصيد بلادها من التطور. وبإيجاز فإنها لم تعد طبقة «مفيدة» للتنمية في البلاد الأقل تطوراً أو في العالم الثالث ككل. (١٣)

التسلطية البيروقراطية: الشكل المفضل للحكم لدي البرجوازية؟

ويتوازي مع دخول الرأسمالية مرحلة الصناعة في عدد من بلدان العالم الثالث الكبيرة بروز تناقضات سياسية وإيديولوجية جديدة. لقد ساهمت «البرجوازية الوطنية في الثورات التحررية، ولو جزئياً في عدد من الأقطار المستعمرة، وفي حالات نادرة مثل الهند حافظت البرجوازية علي شكل الحكم الديموقراطي بعد الاستقلال. وقد ارتبطت هذه الاستراتيجية الأخيرة بالرغبة في استكمال الاستقلال السياسي بالحصول علي استقلال اقتصادي نسبي، ومن ثم الاعتماد علي المجتمع المحلي وقاعدته التراكمية.

أما في أمريكا اللاتينية، فقد ساهمت البرجوازية الحضرية في الحركة الوطنية، بل وسعت خلال الثلاثنيات والأربعينيات إلى دفع التطور الصناعي. ولكن هذه الاستراتيجية تغيرت، خلال الستينيات والسبعينيات بحيث أصبحت الاستراتيجية الأساسية للبرجوازية المحلية هي الاندماج مع رأس المال الدولي والشركات متعددة الجنسيات. ولكي يحدث هذا الاندماج، كان من الضروري تفكيك التحالف الشعبوي الذي قام عليه التصنيع المستقل، وإجراء تخفيض إجباري في معدلات الأجور وإلغاء أو تقليص الانفاق الاجتماعي، وهو الأمر الذي تطلب دعوة العسكريين للقيام بانقلابات وتسلم سلطة الحكم، وفرض نموذج التسلطية البيروقراطية.(١٤)

ويتميز هذا النموذج بثلاث صفات أساسية.

الأولي هي تدخل جهاز الدولة البيروقراطي تدخلاً شاملاً في مختلف المجالات الاجتماعية، وذلك بتوظيف أيديولوجية تقوم علي فكرة الكفاءة «الفنية» أو النمو الاقتصادي.

أما الثانية فهي القمع المنظم للنقابات والحركات الفلاحية والعمالية، وتفكيك هياكل الرفاه أو الضمان الاجتماعي. ويرتبط بذلك إطلاق حملة إرهاب ورعب ضد الحركات اليسارية والراديكالية بوجه عام لتحقيق هدف جوهري، وهو نزع الطابع السياسي عن المجتمع ككل وعن الطبقة العاملة بوجه خاص.

أما السمة الثالثة، فهي السعي لتسهيل وتعجيل التراكم الرأسمالي عن طريق «تعميق التصنيع» من خلال تشجيع الاستثمار الاجنبي، ومساهمة الدولة مع القطاع الخاص المحلي في صيغة شراكة تشمل أيضاً رؤس الأموال الاجنبية.

وغالباً ما يأتي الانقلاب الذي يفرض النظام التسلطي البيروقراطي من جانب ضباط كبار ذوي صلة وثيقة بعالم الأعمال ورجال الأعمال، ولذلك يتمتع الانقلاب العسكري بدعم كبير وواسع من جانب رجال الأعمال بشتي أقسامهم.

ومن هذا المنظور يحقق النظام التسلطي البيروقراطي ثلاثة أهداف للبرجوازية.

الأول: هو تعزيز التراكم من خلال تخفيض الأجور الفعلية وتكلفة معيشة الطبقات الشعبية.

والثاني إحداث تغيير جوهري في سياسات الدولة ونقل هذه السياسات من دعم الرفاه والضمان الاجتماعي إلي تخفيض تكلفة المعاملات في السوق؛ ومن ثم جذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع رأس المال المحلي.

أما الهدف الثالث : فهو تأمين النظام الرأسمالي لفترة ممتدة في مواجهة التحريض اليساري والمطالب العمالية والفلاحيةالمتصاعدة. ويتم هذا الهدف الأخير بمزيج من القمع الشامل والنزع الإجباري للسياسة. ويحتم ذلك تدمير النقابات وإلغاء الأحزاب وفرض التبعية علي الصحافة، وتقليص أو محاربة النشاط الفكري والثقافي بوجه عام. هذا إلي جانب إجراء مذابح جماعية والزج بعشرات، وأحياناً مئات الآلآف في السجون، واستخدام أسوأ تقنيات التعذيب، وفرض الرقابة الشاملة علي الحياة المدنية للتأكد من خلوها من التهديد السياسي[١٥].

وتستخدم إيديولوجيات الأمن القومي لتبرير التدخل العنيف والانقلابي في الساحة السياسية من جانب الجيوش أوالميليشيات المنظمة، ثم لتأمين الحد الأدني من الدعم والتأييد الداخلي للنظام الديكتاتوري نفسه، ويأتي هذا التأييد من مصادر تقليدية، أو حديثة. ويشمل هذا التأييد قطاعات اجتماعية مثل «البرجوازية» والبرجوازية الصغيرة أو الطبقة الوسطي الحديثة.

نماذج أخري:
البونابرتية -الكوربوراتية -النزعات شبه الفاشية

وفقاً لشروح الماركسيين المحدثين، قد تحتاج البرجوازية المحلية المتحالفة مع الشركات متعددة الجنسية إلى تدخل العسكريين وإنشاء نظام بيروقراطي - تسلطي. ولكن حلولاً أخري قد تفرض عليها، خاصة الخضوع لإرادة زعيم سياسي واحد يصادر حريتها هي ذاتها، وذلك تحقيقاً لمصالحها الاقتصادية الكلية كطبقة. ويتأسس في هذا الإطار نظام سياسي يقوم علي هيمنة واستبداد شخص واحد مسيطر بصورة كاملة علي الدولة، ويفرض سلطته علي البرجوازية، بل ويعيد تنظيمها وبناء مؤسساتها وهياكلها بالطريقة التي يشاؤها. وهذا هو الموقف الذي وقفته البرجوازية الفرنسية بعد انقلاب نابليون الثالث علي الديموقراطية وتنصيب نفسه زعيماً غير منازع وديكتاتوراً وإمبراطوراً طوال عقدي الخمسينيات والستينات من القرن التاسع عشر. وقد شرح ماركس هذا التحول كنمط جديد للحكم البرجوازي تنتحر فيه البرجوازية سياسياً في مقابل تحقيق مصالحها الاقتصادية علي يد زعيم أوحد[١٦]. ولكن ظاهرة «البونابرتية» هذه تكررت في عدد من دول العالم الثالث، ونجد لها

أمثلة عديدة في العقود الأربعة الأخيرة مثل «جنرال بارك» في كوريا الجنوبية، و«سوهارتو» في إندونيسيا، وفي حالات أخري، قد يمضي الزعيم الأوحد في استكمال نظام سياسي يحاول فيه دمج جميع طبقات وفئات المجتمع، وتمثيلها في مؤسسات الدولة والمجتمع، ودمج هذه المؤسسات ذاتها في النظام السياسي، فيكون لممثلين معتمدين للنقابات العمالية دور، وممثلين للغرف الصناعية والتجارية واتحادات الصناعة دور، وللنقابات المهنية دور، وهكذا تتكامل عمليات التمثيل المحكوم مما يحقق استقراراً مصطنعاً عبر نظام مؤسساتي متكامل، وهو مايسمي بالكوربوراتية. (١٧)

وتختلف تلك الأنظمة الاستبدادية عن الفاشية كما تبلورت في إيطاليا وألمانيا في الثلاثينيات من القرن العشرين، فمن الناحية الأيديولوجية تمثل الفاشية نزعة وطنية متطرفة، غالباً ما تكون معادية لهيمنة رأس المال الأجنبي، وللدول الأقوي والأغني مثل الولايات المتحدة.. أما من ناحية التكوين السياسي، فإن الفاشية غالباً ما تستند علي نوع من التأييد الحماسي من أسفل، وهو ماتوفره البرجوازية الصغيرة أو الفئات الوسيطة. ومن ثم تمثل الفاشية تحالفاً بين البرجوازية «الوطنية» المتطرفة والبرجوازية الصغيرة، خاصة ذات الأفق الفلاحي(١٨) . وبينما تستند الأشكال السياسية الأخري علي قدرة زعيم أو نخبة سياسية علي السيطرة علي جهاز الدولة من أعلي عن طريق انقلاب سياسي أو دستوري أو عسكري..إلخ، فإن الفاشية تعتمد في البداية علي تأييد انتخابي قوي، وهي تتسلم السلطة عن طريق عمل ثوري من أسفل.. أي من المجتمع نفسه، والحزب الفاشي الفعال دعائياً وسياسياً. هذا في الوقت الذي تتسم فيه البونابرتية والتسلطية والكوربوراتية بضعف بالغ في التشكيل الحزبي الحاكم اسمياً

وبهذا المعني، يعد إنشاء نظام سياسي فاشي في العالم الثالث حالة إستثنائية ونادرة. ولكن ذلك لا يمنع الأنظمة السياسية التسلطية والاستبدادية من توظيف حركات فاشية سواءً كانت علمانية مستندة علي النزعات الوطنية المتطرفة أو دينية.

التسلطية والأزمة الاجتماعية

هذا هو ما تنتهي إليه النظريات الحديثة لقطاع عريض من الماركسيين المحدثين . ويبدو من الاستعراض السابق أن البرجوازية تختار أو تضطر للتسليم بشكل أو آخر من أشكال الاستبداد السياسي كتعبير عن صياغة محددة لمصالحها الاقتصادية. ولكن هذا الشرح يبدو متعسفاً من زوايا كثيرة، فأولاً لم يبرز دليل ميداني حقيقي لمدي التأييد الذي حظت به الانقلابات التسلطية «العسكرية والمدنية» التي أنشأت النظم البيروقراطية السلطوية في عدد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا خلال الستينيات والسبعينيات، بين رجال الأعمال.

والواقع أنه مما لا شك فيه هو أن هذه الانقلابات قد تمتعت بشيء من التأييد الحماسي أحياناً، من جانب أقسام مهمة من المجتمع السياسي، وقمم الطبقة الوسطي. والمؤكد أن بعض رجال الأعمال الكبار قد تحمسوا ولو لفترة معينة للأنظمة العسكرية والانقلابية . وكثيراً ما كان الظهور الملحوظ

لرجل أعمال بعينه أو حفنة من رجال الأعمال حول أو بجوار زعماء الانقلاب أو وزراء العهد التسلطي يؤخذ كدليل حاسم علي العلاقة العضوية بين الطبقة البرجوازية والتفضيلات السلطوية. ولكن نادراً ما بحثت أو حددت بدقة مدي شعبية هذه التفضيلات في أوساط رجال الأعمال عموماً. وغالباً ما كانت المبالغة تقود الباحثين إلي تعميم موقف رجل أعمال بعينه أو عصبة محددة من رجال الأعمال علي موقف الطبقة كلها أو فئة رجال الأعمال بأسرها، ومالت مثل هذه التعميمات للاستقرار وكأنها حقيقة يقينية ثابتة، وعندما تغيرت الأحوال كان الوقت المناسب لقياس صحتها قد فات بالفعل.

وبالنسبة لأعداد كبيرة من دول أمريكا اللاتينية كانت الأحوال قد تغيرت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وبدا تفضيل غالبية رجال الأعمال للصيغة الديموقراطية الليبرالية للحكم واضحاً، ولكن ذلك لا يجب أن يؤخذ دليلاً حاسماً أو قطعياً علي أن الديموقراطية كانت هي التفضيل الأصلي أو الحقيقي لرجال الأعمال عندما وقع الانقلاب العسكري أو المدني التسلطي في بلاد مثل «الأرجنتين» و«البرازيل» و«بيرو» و«تشيلي».. إلخ في سني الستينيات. كما أن العكس ليس صحيحاً أيضاً، بالضرورة.

ولكن القضية الأهم التي يجب إثارتها في هذا السياق هي الفارق بين التفضيل الراسخ للديموقراطية أو التسلطية من ناحية، والتحيز لهذا الشكل أو عكسه للحكم في لحظة فارقة بعينها، وهي اللحظة التي يقع فيها التحويل السياسي الحاسم للمجتمع والدولة.

فالواقع هو أن أية طبقة اجتماعية ناضجة نادراً ما تتعلق بشكل خاص للحكم - علي خلاف بقية أطراف المجتمع - إلا في لحظات التأزم الاجتماعي الشديدة. وهنا يجب أن نميز بين التفضيلات الاعتيادية، وتفضيلات الأزمات أو الطوارئ، فالأولي هي حالة ذهنية غالباً ما تتسم بشيء من التشتت والاختلاط بالنسبة لأية جماعة أو فئة اجتماعية واسعة نسبياً، وتظهر فيها ميول رئيسية غالباً مالا تختلف اختلافاً نوعياً أو حاسماً مع الميول أو التفضيلات السائدة اجتماعياً، والتي تلّون الثقافة السياسية والتاريخ الاجتماعي لبلد بعينه. أما تفضيلات الطوارئ والأزمات، فغالباً ما تدور حول مقولة قطعية «حادة»، حاسمة تعكس مجمل الحالة الذهنية أو الثقافية للفئة أو الطبقة الاجتماعية، من لحظة معينة، وتكتسب الحالة الذهنية والثقافية هذه السمة الاستقطابية والقطعية بفضل احتدام أزمة اجتماعية وسياسية حاده، وترتيباً علي ذلك قد تختار البرجوازية أو قطاع رئيسي منها التحيز لنمط حكم تسلطي أو تختار القبول -أو الدفع- نحو إحداث انقلاب عسكري علي خلاف الاختيارات الأخري لحل الأزمة الاجتماعية، وسواءً كان أصل الأزمة اقتصادياً أو اجتماعياً ثقافياً، أو كانت تشتمل علي جميع هذه الأبعاد. ومعني ذلك أن الاختيار السياسي لطبقة أوفئة ما يجب أن يدرس في إطار حقل الاختيارات الاجتماعية في حالة الأزمة. كما أننا يجب أن ندرس كيف تطورت الأزمة إلي الدرجة التي تجعل الاستقطاب حاداً بين اختيارات سياسية متعارضة.

وبمعني معين، قد تشارك جميع القوي والفئات الاجتماعية الطبقية في إنتاج الأزمة، وبحيث يستحيل أن نلقي مسئوليتها علي شريحة اجتماعية أو طبقة واحدة. ولكي نفهم هذه المسألة، يحتاج

الباحثون إلي إعادة فهم السياقات التي أنتج فيها اختيار سياسي ما، وذلك حتي يتم تجاوز موقف توزيع الاتهامات ويتعلم المجتمع من تجاربه السابقة.

فالأزمات التي أدت إلي الانقلابات العسكرية التسلطية في «أمريكا اللا تينية» خلال الستينيات والسبعينيات، وبصفة أخص في «البرازيل» و«الأرجنتين» انطوت علي تكثيف شديد للمخاوف المتبادلة بين مختلف الشرائح والطبقات، ولاشك أن اليسار والحركات الثورية تتحمل مسئولية جانب من تلك الأزمة ، وذلك عندما أخذت في تصعيد الأزمة ودفع الاستقطاب إلى نقطة اللاعودة. وبتعبير آخر، كان التطرف اليساري يسبق الانقلاب اليميني في العادة ويمهد له .

فقد أفرطت الحكومات الاصلاحية التي تولت الحكم في الأربعينات والخمسينات في«البرازيل» و«الأرجنتين» مثلا في إستخدام موازنة الدولة لمد شبكة الرفاه للطبقات الفقيرة. دون موارد حقيقية في خزانتها. وترتب علي ذلك توليد ضغوط تضخمية شديدة أضرت بالاستقرار الاقتصادي والتنافسية الدولية للبلدين، ومع تصاعد حدة الأزمة بدأت شرائح مهمة من الطبقات الوسطي في التخلي عن الحكومات الاصلاحية. كما أن الطبقات المالكه القديمة «ملاك الأراضي الكبار» والجديدة «أصحاب المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية» أضيرت كثيراً بدورها، وبدأت تعاني من انسداد آفاق النمو والتطور والتنافسية في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي. بينما تفككت التحالفات التقدمية «الشعبوية» بسبب الإحباط المتزايد لدي الطبقات الوسيطة، فإن الطبقات المالكة الغنية أخذت تبحث عن حل، ووجدت ضالتها في العسكريين.

ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن الأوضاع الجديدة التي ترتبت علي الأزمة الاقتصادية، ووجدت أن الوقت قد حان لمساعدة العسكريين في «البرازيل» و«الأرجنتين» علي التخلص من الحكومات الاصلاحية والتقدمية التي حاولت أن تقود بلادها بعيداً عن مناخ الحرب الباردة وأن تتحرر نسبياًمن الظلال الثقيلة للهيمنة الأمريكية. وهكذا تشابكت عدة عوامل داخلية وخارجية لإفراز مناخ استقطاب اقتصادي واجتماعي في ظروف أزمة خانقة. إن تأييد قطاع من البرجوازية في «البرازيل» و«الأرجنتين» للانقلابات العسكرية التسلطية خلال حقبة الستينيات لا ينطوي بالضرورة علي تفضيلها الدائم للحكم العسكري. ولكن ذلك لا يعني بالضرورة تجاهل لجوء هذا القطاع لتأييد منهج لحل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بوسائل وآليات مناهضة للديموقراطية. وفي المقابل، لابد من استيعاب الدروس المهمة التي تظهر من دراسة فشل الحكومات الاصلاحية والتقدمية المستندة علي قاعدة عمالية في إدارة التحول الديموقراطي بسبب الفشل في التوفيق بين العدالة الاجتماعية والإدارة السليمة للاقتصاد.[١٩]

وبينما تتعلق الأزمة الاجتماعية السياسية التي أدت للانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية بكيفية إعادة توزيع الدخل والثروة فقد عانت أجزاء كبيرة من آسيا من ظروف وعوامل أخري. فالظروف الدولية والإقليمية المرتبطة بالحرب الباردة، وبالتراث الصراعي والاستعماري الطويل وشديد القسوة مثلت أهم عوامل التأزم في جنوب شرق آسيا في الخمسينات والستينات. وارتبط

الحكم العسكري والشمولي هناك بصفة أساسية بالصراع ضد الشيوعية المستندة علي قاعدة فلاحية. والواقع أن الحركات الشيوعية في معظم الدول الآسيوية لم تكن سوي حركات وطنية متشددة وساخطة علي المنهج المهادن للنظم السياسية والاجتماعية القديمة، المستندة أساساً علي كبار الملاك الزراعيين والنبلاء والمؤسسات الدينية. وفشلت معظم النظم العسكرية والتسلطية التي ركزت جهودها علي محاربة المد الشيوعي. ولكن بعض هذه النظم وخاصة في «كوريا الجنوبية» و«سنغافوره» و«تايوان» حققت نجاحات كبيرة بفضل تركيزها علي تصنيع البلاد وتحديث البنية الأساسية. في هذه التجارب اندمجت «البرجوازية» الناشئة إندماجاً وثيقاً مع مؤسسات الدولة الشمولية التي يعود لها الفضل في ولادتها ونموها السريع في عقدي الستينيات والسبعينيات. ولم يكن لهذه الطبقة أي فضل في التحرك نحو تخفيف قبضة الدولة علي الحياة السياسية والثقافية خلال عقد الثمانينات، ثم في التحول «الديموقراطي» الذي تم في هذه الدول، خلال عقد التسعينيات. ويعود هذا الفضل بكل تأكيد لشرائح اجتماعية وطبقية أخري، منها الطلاب والمثقفون والطبقة العاملة.

وعندما تم التحول، أفادت منه البرجوازية بدرجة كبيرة، فالنجاح الاقتصادي جعل قضية إعادة التوزيع أقل حدة بكثير مما كان عليه الحال في «أمريكااللاتينية» مثلاً. والأهم أن هذا النجاح ضمن وجود أساس اجتماعي وسياسي قوي للاستقرار النسبي. وعندما حدث التحول إلي الليبرالية السياسية، ضمنت البرجوازية في «كوريا»و«تايوان» مثلاً نجاح الأحزاب التي تؤيدها في إحراز الأغلبية، . ليس بفضل قوة هذه الأحزاب وجاذبيتها، وإنما بفضل آليات شراء الولاء وقوة الدفع لإستمرار الأمر الواقع في المجالين الاجتماعي والسياسي. ولذلك اتسم التحول بهدوء نسبي.(٢٠)

أما في العالم العربي، فإن البرجوازية بالمعني السليم للمصطلح فلم تمثل غير شريحة ضمن إئتلاف طبقي واسع تولي الحكم المباشر في الإطار الاستعماري. ثم لفترة قصيرة بعد الحصول علي الاستقلال. أما قلب هذا التحالف فقد تشكل من عناصر كبار الملاك الزراعيين الذين كانوا يخوضون التحول البطيء و المأزوم نحو الرأسمالية بدرجات مختلفة . وبينما مالت الشرائح الأكثر رأسمالية إلي تأييد أحزاب أقلية انشقت أو تفرعت في لحظات متتالية عن التيار العريض للحركة الوطنية التي قادها كبار الملاك، فإنها لم تتمتع أبداً بامتياز سياسي راسخ. بل إن المشكلة الحقيقية هي أن النمو النسبي لهذه الشرائح -بعد الحرب الثانية- قد تم في نفس الوقت الذي شهد وثوب الطبقات الوسيطة إلي السلطة، وكانت الفئات الوسيطة الحديثة قد مرت بمرحلة اتسمت بميل لرفض الديموقراطية، والتشدد الأيديولوجي، والميل المتعاظم السريع لانتهاج برامج عمل ثورية، معادية عموماً للرأسمالية.

وهكذا تمت إدانة الرأسمالية قبل أن تنضج أصلاً، وقبل أن تتبلور في طبقة ذات برامج وتوجهات حزبية وسياسية واضحة.(٢١)

ولا زالت المجتمعات العربية تعيش نتائج الثورات العسكرية والسياسية التي قادتها الفئات الوسيطة

في عقدي الخمسينيات والستينيات. ومن ثم فإن نمو هذه الشرائح خلال ربع القرن الأخير يتم في ظروف تتسم بهيمنة البيروقراطية، والقوة العاتية للدولة، وتجذر ميراث سياسي وأيديولوجي راديكالي منعدم الثقة تقريباً بالطبقة البرجوازية. هذا إلي جانب الاندماج الذي يصل إلي درجة الانصهار بين الفئات البيروقراطية المتحوله حديثاً إلي الرأسمالية الخاصة، والفئات التي كونت ثرواتها وتوسعت في امتلاك أصول وشركات رأسمالية في إطار سياسات الانفتاح الاقتصادي قريب العهد.(٢٢)

في هذه الظروف تنمو أزمة اجتماعية سياسية تحمل بعض الشبه بحالة أمريكا اللاتينية. ويتلخص الجانب الأساسي من التشابه في استفحال أزمة اقتصادية خانقة نتيجة الأوضاع المالية المتدهورة للدولة منذ الخمسينيات، وسوء إدارة الاقتصاد وهشاشته الشديدة في الدول العربية غير النفطية.

ولكن التجربة السياسية للحكومات «التقدمية» والإصلاحية في العالم العربي تختلف إختلافاًعميقاً عن مثيلاتها في أمريكا اللاتينية. بينما اتسمت هذه الأخيرة بتفضيل الصيغة الديموقراطية، ساد العالم العربي أنساق سياسية تسلطية. أما علي المستوي الاجتماعي، فإن الطبقات المالكة القديمة والحديثة في أمريكا اللاتينية ظلت قوية في ظل النظم الشعبوية الديموقراطية، أما في العالم العربي فقد تمت تصفيتها تصفية شبة تامة منذ البداية. وخلال ربع القرن الأخير، عادت الشرائح الرأسمالية للانتعاش بفضل التحول إلي اقتصاديات السوق أو الانفتاح التجاري والاقتصادي علي العالم الخارجي، ولكنها ظلت خاضعة خضوعاً تاماً للدولة وجهازها البيروقراطي. أما في أمريكا اللاتينية، فقد ظلت البرجوازية التقليدية قوية في ظل جميع النظم السياسية.

وهكذا يتعين علينا أن نحلل بدقة طبيعة الأزمة التي ولدت النظم التسلطية الانفرادية، كما يتعين علينا أن نحلل التغيرات التي تعتري مواقف مختلف الطبقات في اللحظات التالية والحاسمة للتطور الاجتماعي والاقتصادي، حتي يمكن لنا الإمساك بالعوامل التي تقود البرجوازية -أو طبقة رجال الأعمال- إلي الأخذ بإختيار سياسي ما.

التراث الثقافي القومي

بعد آخر لدوافع البرجوازية -أو طبقة رجال الأعمال- للأخذ باختيار معين لشكل الحكم والسياسة هو التراث الثقافي القومي. فرجال الأعمال قد لا يختلفون كثيراً عن غيرهم من طبقات وفئات المجتمع في جوانب معينة من الثقافة السياسية. ولا يعني التواجد علي أرضية ثقافية مشتركة التماثل في وجهات النظر السياسية أو التفضيلات المذهبية أو اتخاذ نفس المواقف . إذ لم يوجد مجتمع إنساني متماثل تماماً في هذه الأبعاد. فالثقافة لا تعني مجموعة القيم الاجتماعية والسياسية، ولا طريقة معينة في رؤية الكون، ولا أسلوب حياة بذاته فقط، فهناك طائفة أخرى من المحددات والميول والمؤسسات الثقافية عادة ماتكون موروثة عبر الزمن ومنقولة بتصرف وبشئ من التدخل والتغيير من حقبة لأخري، فالميل للتجانس أو التفرد هو ذاته محدد ثقافي. فبعض الثقافات تفرض

ضريبة باهظة للغاية للاختلاف، وبعضها الآخر يشجع علي تكوين شخصية فردية متميزة أو ساعية للتمايز. ويترتب علي ذلك محدد آخر هو ميل آحاد وجماعات الناس للانتظام في مؤسسات ومنظمات واسعة سواءً كانت سياسية أو مدنية . فبعض الثقافات تميل للحض علي الانتظام والتضحية بالتمايزات الثانوية لصالح التأكيد علي قيمة الطاعة والانضباط المؤسس علي عقائد رئيسية.

ولكن القدرة علي التنظيم الدقيق هو معطي أو محدد آخر له جذور ثقافية. فبعض التنظيمات الاجتماعية تنهار فور أن تتعرض لهزات خارجية أو داخلية، وبعضها الآخر يصمد في وجه الزمن وتصاريف الأقدار ويتطور بالتراكم والتأقلم مع البيئة المحيطة.

ويستند هذا الفارق علي اختلاف في النظام الثقافي القومي. ولو أخذنا بهذه الجوانب فقط لوجدنا نتيجة واضحة، وهي أن تواجد طبقة رجال الأعمال علي نفس الأرضية الثقافية التي تعيش عليها طبقات المجتمع الأخري يجعلها جزءاً من هذا النظام الثقافي ، وإن كان ذلك لا يضمن بالمرة تماثل أو تشابه المواقف، أو الموضع في خريطة الاختيارات السياسية. فلو أن تلك الطبقة تميل إلي التجزؤ Fragmentation، فإنها ستكون بالضرورة عاجزة عن إتخاذ موقف سياسي متحد، وسوف تتوزع مواقف رجال الأعمال الأفراد إلي فرق وعصب سياسية متبانية، وهو مايدفعها إلي التناقض والمواجهة. وبذلك لاتكون طبقة رجال الأعمال في جانب وبقية طبقات المجتمع في جانب، آخر. ولكن ماذا لو أن هذه الطبقة ليست مجزأة فقط، وإنما أيضاً ذات ميل ضعيف للانتظام في مؤسسات ومنظمات جماهيرية مثل الأحزاب السياسية؟ عندئذ سوف نلاحظ انتقالات مفاجئة وأحياناً غير مفهومة في مواقف رجال الأعمال بين مختلف المواقف والتفضيلات السياسية. وإذا إفترضنا أن هذه الطبقة تميل لاتخاذ مواقف سياسية عامة مشتركة إلي حدما ولكن المنظمات المدنية والسياسية الموجودة في مجتمع بعينه غير محكمة وفضفاضة إلي حد ما، فإن هذه الطبقة سوف تميل لاتخاذ مواقف مشتركة فقط أثناء الأزمات الكبري أو بعد تجريب مختلف المواقف الثانوية الأخري التي تحظي بتأييد من جانب آحاد أو فرق رجال الأعمال. وهذا هو الحال في «فرنسا»، وربما طوال تاريخها الحديث منذ الثورة الفرنسية، وهو أيضاً حالها في ظل الجمهورية الخامسة، حيث يتوزع رجال الأعمال بين مختلف الأحزاب السياسية المحافظة واليمينية، بالمقارنة مثلاً بحالة «ألمانيا» أو حالة «انجلترا».

هذه المحددات ليست منفصلة تماماً عن المحددات الثقافية ذات الصلة بالقيم المحددة ورؤي الكون والمعطيات الرمزية وأساليب الحياة المعروفة في نظام ثقافي ما. وعلي سبيل المثال، فإن الطريقة التي تظهر بها طبقة ما في الحياة أوفي الساحة السياسية ستتوقف إلي حد بعيد علي المفهوم السائد في الثقافة المعينة لقيمة العدالة، والطريقة التي تتصور بها أو تحدد من خلالها موقفاً من قيمة المساواة، والحرية، بل والمنظور الذي يحدد أخذ ثقافة معينة لمعني الإنسان وصلته بالكون والطبيعة. ولا شك أن الدين يلعب دوراً في ذلك كله باعتباره مصدراً أساسياً من مصادرالنظام الثقافي.

ولنفترض أن رؤي الكون في ثقافة معينة تتسم بالصلابة «الجمود»، وأنها: أي الثقافة ترسم حدوداً

واضحة بين الطبقات إلي درجة الاعتقاد بتوارث المكانة الطبقية مثلاً. لا شك أن اشتراك مختلف الطبقات الاجتماعية في تشرب تلك الرؤي الثقافية يفضي إلي درجة عالية من جمود المواقف والعجز عن إيجاد حلول وسط أو مجرد القبول بقاعدة التفاوض الاجتماعي أو السياسي للتوصل إلي اتفاق حول طبيعة النظام المرغوب. عندئذ سيكون الصراع ضارياً نسبياً. والعكس بالنسبة للقيم والرؤي الثقافية البديلة. فإذا كان النظام الثقافي يكرس التوازن والمرونة والبحث عن حلول وسط. فتلك القيم الثقافية تساعد بذاتها على إيجاد حل للأزمات الدورية التي تنتاب أي مجتمع وقد تعفيه أو تجنبه غوائل التطرف والصراعات الاجتماعية المدمرة. وقد تجمع ثقافة ما بين معطيات من هذين النموذجين المتطرفين. إذ تنظر لوجود نظام هرمي للطبقات علي أنه نظام عادل، ولكنها تلزم الطبقات العليا بالأخذ بيد الطبقات الدنيا وتزرع فيها التزامات اجتماعية معينة ناشئة عن مسئولية أبوية/ طبقية.

وهذا كله لاشك يؤثر في العناصر الرئيسية لتكون رؤي ومواقف الطبقات العليا عموماً، ونخص هنا بالذكر طبقة ملاك الأراضي أو المسيطرين علي الثروة العقارية والزراعية للمجتمع. ولكن الطبقة البرجوازية قد ترث كثيراً من هذه العناصر بدورها.

والواقع أن العلاقة بين الطبقتين الأعلي في المجتمع تحدد إلي حد كبير خصائص البرجوازية. ففي بعض المجتمعات نشأت البرجوازية كامتداد متميز لطبقة النبلاء الارستوقراطيين. وحتي حينما تنشأ الأولي بصورة مستقلة، قد يحدث في لحظة فارقة من تاريخ المجتمع نوع من الاندماج أو حتي الانصهار بين الطبقتين، فتكتسب البرحوازية الحديثة سمات ارستوقراطية الأراضي، وتكتسب الأخيرة صفات برجوازية. وقد حدث هذا في «ألمانيا» مثلاً، وبدرجة أقل «انجلترا». وثمة مجتمعات كثيرة في العالم الثالث إتخذت هذا المسار للتطور[٢٣]

أما في مجتمعات أخري، فإن البرجوازية لاتنشأ منفصلة فحسب، بل وتتطور رؤاها في صدام مباشر مع أرستوقراطية الأراضي، وهو ما يفضي غالباً إلي ثورات دموية من نمط الثورة الفرنسية «١٧٨٩». وقد اتخذت بعض دول العالم الثالث هذا المسار، أو مسارات شبيهة حيث يتم تصفية الارستوقراطية القديمة عبر الثورة أو الانقلاب العسكري[٢٤].

وينعكس هذا الخلاف في مسارات تطور الطبقات العليا علي التكوين الثقافي السياسي وعلي التاريخ الاجتماعي.

ففي النمط الأول: يتطور النظام السياسي بصورة تدريجية، ويتسم المجتمع بهيمنة شديدة يصعب كسرها للطبقات العليا، وقد تنمو الديموقراطية بصورة تدريجية، وحتي عندما تستقر كنظام للحكم، فإنها لاتخلو من سيطرة اجتماعية صلبة، وبحيث تصمد الطبقات العليا في رؤي العالم في وجه حر كات الاحتجاج أو الإصلاح الشعبية. وتتمكن هذه الطبقات من إستيعاب الطبقات الشعبية في الغلاف الحيوي لرؤاها وإيديولوجيتها السياسية، وهو ما حدث في المانيا وانجلترا مثلاً.

أما في النمط الثاني: فإن النظام السياسي يتطور عبر انقطاعات مفاجئة ومتعددة، وربما ثورات

وثورات مضادة. وتدخل الطبقات الشعبية إلي الساحة السياسية بقوة، وتستطيع أحياناً إملاء بعض مطالبها علي النظام السياسي، كما تتلقي أحياناً أخري هزائم مريرة. وتنظر البرجوازية بشك ومرارة للديموقراطية وتفقد مواقفها إزاءها طابع الانسجام أو الاستمرارية. وعندما تستقر الديموقراطية في النهاية يكون المجتمع أكثر انفتاحاً، وأكثر تشظياً في نفس الوقت. وكان هذا هو حال فرنسا كما لاحظنا من قبل

وفي النمط الأخير: نشهد انقطاعات كثيرة في التراث الثقافي القومي، مع عدم إختفائه إلا مع استقرار نمط ثقافي جديد، وعبر فترة زمنية طويلة نسبياً. وهذا هو حال الولايات المتحدة علي سبيل المثال. وإيطاليا أيضا.

غير أنه حتي لو لم تكن هناك مثل هذه الانقطاعات الثورية، فإن التحليل الثقافي للطبقات العليا - وخاصة البرجوازية - لابد أن يميز بين عوامل الاستمرارية وعوامل التغيير. فالبرجوازية ليست مجرد حامل أو ناتج للتراث الثقافي للمجتمع، حتي في **النمط الأول** «البريطاني -الألماني». إذ أنها تدخل دائما عناصر ثقافية جديدة وخاصة بنسق الإنتاج الرأسمالي، ذات صلة عميقة بالخبرات السياسية المحلية والدولية - لهذه الطبقة وللمجتمع ككل.

التحليل الليبرالي

يعزو التحليل الليبرالي تلك العناصر إلي الحداثة، بمعطياتها العديدة.

والواقع أن التحليل الليبرالي لا ينظر لرجال الأعمال كطبقة متميزة بذاتها، وإنما كقوة من بين القوى الحديثة، أو كفئة أو فئات تقود القوي الحديثة في المجتمع. وترتبط هذه الفئة بالطبع بالنظام الرأسمالي، ليس باعتباره أسلوباً أو نسقاً للإنتاج والتوزيع له ميكانيكية وقوانين صارمة للتطور، و إنما باعتباره النظام الاقتصادي الحديث الذي يتسم بالتركيز علي الكفاءة الاقتصادية، أي كفاءة تشغيل وتوظيف الموارد، وزيادة الثروة والعائد من تلك الموارد.

أما التفضيلات السياسية لرجال الأعمال، فهي تنشأ عن مؤثرات ومتغيرات معينة يشتركون فيها مع فئات أخري.

ولاشك أن أهم هذه المؤثرات ما يرتبط بالمنزلة أو المكانة الاجتماعية status، وهو مفهوم يختلف عن مفهوم الطبقة، ويعني بمدي الهيبة المتأصلة في الموقع من الهرم الاجتماعي. فأصحاب المكانات العليا - وخاصة في المجتمع الحديث - يميلون للمحافظة علي النسق الاجتماعي القائم والقبول أو الدفع للتغيير التدريجي، وذلك بالمقارنة بالفئات الوسيطة التي تميل للتغيير الراديكالي والثوري.

وتمثل الخلفية التعليمية وإمتلاك الثقافة العلمية الحديثة المرتبطة بالتعليم مؤشرا آخر. وتحكم درجة التعليم تفضيلات مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية للأحزاب المختلفة، وللايديولوجيات السياسية. فالأكثر تعليماً - كما تعتقد النظريات الليبرالية - يميلون لأن يكونوا أكثر ليبرالية وتسامحاً في مجال السياسة، ومن ثم فهم يميلون للنظام الديموقراطي، وذلك علي عكس الأقل تأهيلاً من

الناحية التعليمية. وقد يمثل الجيل -أو الإطار العمري- متغيراً ثالثاً، فالشباب يميلون للثورية، بينما يميل كبار السن والعجائز للمحافظة، أو الإصلاح التدريجي في أفضل الأحوال. وهناك أيضاً عامل الثروة بحد ذاته، فالأثرياء أكثر ارتباطاً بأحزاب وتفضيلات معينة تمزج بين المحافظة والتحديث، بينما الفقراء قد يميلون لتفضيلات أخري تخاطب لديهم حاجاتهم الاقتصادية وسعيهم للعدالة في توزيع الثروة.

وكل هذه المؤثرات ليست ثنائية، بل تفرز الاختيارات السياسية وفقاً للمواقع النسبية المتعددة. فالثروة لا تفصل بين الأغنياء والفقراء وحدهم، لأن هناك فئات وسيطة، وهناك أيضاً درجات متباينة من الغني والفقر. كما أن التعليم متدرج بطبيعته، فالناس يصطفون في خط به عدة مراحل للأداء التعليمي، وهكذا. وقد لاتتوافق هذه المؤثرات، بل تتعارض. فقد لا يكون الأغنياء هم الأكثر تعليماً، ولا الأكبر سناً، أو الأفضل في المكانة. وقد تتمتع شرائح معينة تعاني من العوز المادي بمكانة وهيبة اجتماعية ممتازة، وهكذا. ويترتب علي ذلك أن دوافع التفضيلات السياسية ليست متحدة في الاتجاه أو متجانسة من حيث محتوي الاختيار. فبينما يقود عامل السن الشباب إلي الثورية، فإن مؤثراً آخر قد يلجم راديكالية قطاع من هؤلاء الشباب، وقد يكون الأداء التعليمي التفضيل السياسي بطريقة مخالفة لما يمليه الثراء أو المكانة الاجتماعية، وهكذا.

ويترتب علي ذلك أن رجال الأعمال ليسوا طبقة متجانسة ولا طبقة حاكمة، بالضرورة، بل لو أننا نظرنا إلي النظام الديموقراطي لوجدناه يتحيز للفقراء والأقل تعليماً والأكثر تواضعاً في مؤشرات المكانة باعتبارهم أغلبية المجتمع. وإذا كانت الثروة والمكانة والتعليم من العوامل التي تساعد رجال الأعمال علي الحصول علي نصيب من النفوذ والتأثير السياسي، فإن مجموع هذه العوامل لا يصل إلي درجة تمكينهم من الحصول علي أغلبية الأصوات في النظام الديموقراطي، بالضرورة. بل قد تكون الحالة الغالبة هي وقوع السلطة السياسية بيد الأغلبية، واستخدامها علي نحو يوازن الثروة الاقتصادية التي يملك رجال الأعمال النصيب الأوفر منها.

بل وقد ترتاح شريحة رجال الأعمال إلي هذا الوضع إذا لم يكن يهدد تهديداً خطيراً مصالحها الاقتصادية، فلا تجد دافعاً قوياً للمشاركة في الحياة السياسية، والأرجح أن يشغل رجال الأعمال أنفسهم بالشئون التجارية والمالية انشغالاً يحرمهم من الاهتمام أو حتي مجرد الإلمام بالشئون السياسية والحزبية، وقد يدفعهم ذلك إما إلي المشاركة بنفس الدرجة التي يشارك بها عموم المواطنين في المجتمع، وينقسمون بين مختلف التفضيلات التي يتوزع عليها المواطنون الآخرون، أو أن يسلموا قيادهم لفئة قليلة منهم أو لساسة محترفين ينالون ثقتهم لأسباب قد لا يمكن حصرها في مصالحهم الاقتصادية الضيقة.

ولكن إذا كان ذلك صحيحاً بالنسبة لمجتمع ديموقراطي حديث ومستقر نسبيا، فلابد أن تكون الصورة مختلفة بالنسبة للمجتمعات الانتقالية وخاصة التي لم تحقق التحول إلي النظام السياسي الديموقراطي أو النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث.

ويتوقع التحليل الليبرالي أن تتخذ فئة رجال الأعمال العصريين موقعها في قيادة عملية الانتقال إلي النظام الحديث. إن تأثير الثقافة القومية لن يشكل العامل الحاسم في تكوين الرؤي السياسية لهذه الشريحة إلا في سياق الحركة الوطنية ومرحلة نيل الاستقلال. فالانتقال إلي نظام اقتصادي وسياسي حديث يحتم إحداث درجة أخري من درجات القطيعة مع الثقافةالتقليدية، ويتفق ذلك مع مصالح هذه الشريحة أو الفئة، لأنها غالباً ما تعتمد في صعودها الاجتماعي علي الأداء وليس "العزوه" أو المكانة، وهو ما يميزها عن الطبقة العليا في المجتمع التقليدي. كما أن التعليم الحديث والمعرفة الأفضل بالعالم والقدرة علي التعامل مع محيط جغرافي عالمي واسع، وامتلاك مهارات ديناميكية خاصة في مجال صنع القرار الاقتصادي في بيئة أعمال متغيرة، والحاجة لحشد موارد بشرية ومادية ذات صلة بالعلم والتكنولوجيا العصرية.. كل هذه العوامل تجعل هذه الشريحة متميزة عن الارستوقراطية القديمة، وراغبة في القيام بدور نشط في الانتقال إلي الحداثة.

ولكن التحليل الليبرالي لابد أن يكون قد اصطدم مع الأمثلة الكثيرة في الواقع التاريخي، بعد الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة، والتي تشهد بأن رجال الأعمال قد يفضلون حقاً الانتقال إلي الرأسمالية ولكنهم اختاروا أن يحدثوا الانتقال إلي الحداثة من خلال نظام سياسي تسلطي أو شمولي. وفي بعض هذه الحالات قام كثير من رجال الأعمل الكبار بتأييد العسكريين والزعماء السياسيين الذي أسسوا هذا النظام. وفي حالات أخري حدث نوع من الاندماج بين عصب عسكرية أو سياسية تحديثية من ناحية وطبقة رجال الأعمال من ناحية أخري. وتشهد تجارب بلاد شرق آسيا، وخاصة «كوريا الجنوبية»و«تايلاند» و«تايوان» و«الفلبين».. إلخ، كما تشهد تجارب بعض الدول الأمريكية اللاتينية بوجود مثل هذه الميول. تنزع أغلب التحليلات الليبرالية -وخاصة ذات المصدر الأمريكي- إلي تبرير هذه الميول انطلاقاً من تفضيل الليبرالية الاقتصادية -أو تحديداً النظام الرأسمالي حتي ولو لم يكن تنافسياً- علي الليبرالية السياسية، وقد يعتذر بعض المحللين الليبراليين عن التناقض الكامن في هذا التفضيل إما بإبراز مقولة الواقع الانتقالي، أو بالإشارة إلي الصراع ضد الشمولية أو بتعليق المسألة كلها علي قوة الثقافة التقليدية.(٢٥)

الثروة والدولة

وتفترض هذه التحليلات - سواءً الماركسية التقليدية أو الليبرالية الوظيفية - أن طبقة رجال الأعمال تكون وجهة نظرها أو تفضيلاتها الخاصة بشكل الحكم ونظام الدولة وكأنهما كيانان منفصلان. ولكننا نشهد عديداً من التجارب العصرية التي تكونت فيها هذه الطبقة في رحم الدولة وكامتداد لها أو لسياساتها. وبالطبع نحن لانشير هنا إلي مقولة رأسمالية الدولة، حيث تلعب الدولة دور المقاول الرأسمالي بصفة جماعية، وإنما نشير إلي توجه الدولة لخلق فئة من رجال الأعمال من العدم، بصورة قصدية، وكجزء من خططها الرامية للانتقال المحكوم من أعلي إلي نظام رأسمالي حديث.(٢٦)

ويشكل النموذج الياباني أهم وأوضح الأمثلة العصرية لتكون طبقة من رجال الأعمال «برجوازية» في رحم -وبالارتباط مع- الدولة. حيث قامت الدولة -بعد ثورة «الميجي»١٨٦٤- ببناء الصناعة والاقتصاد الحديث من خلال إستثماراتها هي، ثم أقدمت علي بيع هذه الاستثمارات بأسعار رمزية للفئات التي شاركت في صنع الثورة وتولي وظائف الدولة، وخاصة عائلات الارستوقراطية العسكرية -الساموراي- الكبيرة وذات النفوذ الواسع في ثورة «الميجي» وبذلك تخلقت برجوازية حديثة من خلال الدولة. والواقع أن تأمل تجارب عديدة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية يشير إلي الدور الحاسم أو الجوهري للدولة في تنمية طبقة برجوازية حديثة، وإن بدرجة أقل وبأشكال غير مباشرة بالمقارنة بالتجربة اليابانية ولم يكن من الضروري أن يخرج رجال السياسة من العمل الحكومي إلي ميدان الأعمال Business لكي تتم عملية التوليد أو التربية المتصلة لطبقة برجوازية حديثة. فقد اتبعت مداخل ووسائل عديدة أخري لتحقيق نفس الهدف. ففي «ألمانيا» حصلت فئة من كبار الملاك علي تعويضات لإصلاح زراعي جزئي مكنها من الاستثمار في الأنشطة الرأسمالية الحديثة.(٢٧)

أما في «أمريكا» فقد حصل بعض رجال الأعمال علي مقاولات ضخمة انتقلوا بعدها من مقاولين غاية في البساطة -وربما الأمية والفساد- إلي تكوين امبراطوريات صناعية وخدمية حديثة. ولا تكاد تكون هناك تجربة في الانتقال إلي الرأسمالية تخلو تماماً من شكل أو آخر من دعم الدولة لعملية تكوين طبقة رجال أعمال حديثة.

ولا شك أن العالم الثالث قد ازدحم بأمثلة علي هذا الدور.

وما يهمنا في ذلك هو أن طبقة رجال الأعمال - في مرحلة الولادة والتطور الأولي - لا تنظر للدولة كما تعظ الليبرالية أو دروس الاقتصاد الكلاسيكي، أي باعتبارها مجرد دولة حارسة أو منظمة للتنافس الحر بين مختلف الأدوار الاقتصادية، بل غالباً ما تنظر إليها باعتبارها منجماً من الذهب أو حاضنة لا يمكن الاستغناء عما قد تمنحه من امتيازات قبل أن تصل هذه الشرائح إلي مرحلة النضج.

وقد يفسر لنا ذلك حقيقة أنه في كل مرة اضطرت شرائح رجال الأعمال الكبار للاختيار بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية لم يكن هناك أي غموض فيما سيقع عليه التفضيل. ولكن المسألة الأهم هي أن الليبرالية الاقتصادية لم تكن في المراحل الأولي لتطور رجال الأعمال سوي شعار عام لمرحلة تتسم بدور كبير للدولة في «تحديث الاقتصاد» من خلال محاباة رجال أعمال معينين. بينما غابت في سياق هذه المحاباة قواعد الاقتصاد الكلاسيكي التي كان من شأنها أن تملي حياد الدولة في التنافس الحر بين رجال الأعمال.

ولكن نفس الحقيقة قد تفسر أيضاً الصراعات السياسية الضارية - ومن ثم التفضيلات المتعارضة بين مختلف شرائح رجال الأعمال، وخاصة في العالم الثالث.

فبينما يكون من الواضح دائماً أن وكلاء الشركات الأجنبية سيفضلون سياسة تقوم علي انفتاح تجاري تام، فإن المصنعين سيفضلون نظاماً صارماً للحماية الضرورية لضمان استيعاب السوق المحلي أمام بضائعهم ومصنوعاتهم وخدماتهم مهما كانت سيئة أو بدائية أو غالية الثمن. والواقع أن هذا المثل

ليس سوي بعد واحد من أبعاد الانقسام الذي تشهده طبقة رجال الأعمال. ولابد أيضاً أن نميز مواقف وتفضيلات الشرائح الأفقية المختلفة من رجال الأعمال. فهناك رجال أعمال صغار، وآخرون من حجم الأفيال. ولكل منهم مواقع ومصالح متضاربة فيما يتعلق بالعلاقة مع سياسات الدولة الاقتصادية.

وإذا وضعنا ذلك كله في السياق العام للنضال الاجتماعي حيث تحدد مختلف فئات وطبقات المجتمع مصالحها بالارتباط الحميم مع سياسات الدولة، يمكننا أن ندرك مدي أهمية الاستيلاء علي الدولة أو احتكار سلطاتها أو الحصول علي موقع ممتاز بالقرب منها في تحقيق هذه المصالح، وخاصة في حقبة الانتقال المأزوم والممتد إلي الرأسمالية.

وقد نضيف إلي ذلك حقيقة أن التطور السياسي في عديد من مجتمعات العالم الثالث لم يتخذ مساراً بسيطا لا من حيث الاقتصاد ولا من حيث السياسة. وثمة تجارب عديدة خاصة في «إفريقيا» والعالم العربي شهدت تصفية حقيقية لطبقة رجال الأعمال، ثم عودة إلي انتعاش عناصر وجمهرة جديدة - جزئياً - من هذه الطبقة. ويثير هذا الاضطراب في حياة رجال الأعمال كشريحة طبقية أو طبقة، مختلف التوقعات بخصوص نظرتها إلي الدولة، وموقعها من قضية شكل الحكم.

ففي تلك الحالات الأخيرة، تشكل الذكريات «المؤلمة» للتصفيات القاسية للثروات الرأسمالية الخاصة أحد أهم أبعاد الرؤية السياسية للجمهرة الجديدة من رجال الأعمال. والأرجح أن الجانب الأهم من تلك الذكريات يقود إلي تعميق ثقافة الخوف من الدولة، والاستعداد لطاعة كبار زعماء الدولة وساستها الحاليين، بغض النظر عن أفكار وممارسات هؤلاء الزعماء والساسة. إن الجرأة علي النقد أو التصرف علي نحو قد يفهم منه سعي رجال أعمال معينين لنظام سياسي بديل قد يكلفهم ثروتهم، وموقعهم في النظام الاقتصادي، إن لم يكن حريتهم. وفي المقابل، فإن الطاعة التامة والاستعداد الدائم لتنفيذ الأوامر وبناء الصلات الشخصية الواضحة والغامضة هو طريق للحصول علي أعظم المكافآت.

ولكن توزيع هذه المكافآت في هذه الحالة لن يكون «عادلا» أبداً. فيستحيل أن تملك الدولة -حتي لوكانت تتصرف علي نحو محايد- كل الموارد اللازمة لإرضاء تطلعات كل رجال الأعمال، حتي الكبار منهم ولذلك عادة ما تحابي بعضهم علي حساب بعضهم الآخر. ويؤدي هذا التناقض -في توزيع هبات وأراضي الدولة- الي توترات عميقة في بنية الثقافة السياسية لرجال الأعمال.

ولا شك أن الانقسام إلي عصب متناحرة سيشكل أحد العوامل الحاكمة للمواقف والتفضيلات السياسية لكبار رجال الأعمال، ولكن نظرة الفئات المتوسطة منهم، وكذلك رؤي وأفكار وتفضيلات صغارهم ستكون مختلفة حتماً، بحكم أنها: أي هذه الفئات ستكون في أغلب الأحيان أشد معاناة من التمييز. وعلي صعيد آخر، سوف ينشأ بكل تأكيد مستويان مختلفان تماماً للتفضيلات السياسية: أي المستوي الظاهر والمعلن عنه، والمستوي الباطن والذي قد لايظهر سوي في النطاق الشخصي البحت، أو في تهكمات محدودة ومحكومة، وفي صور أخري للتعبير الذي يمكن الإفلات به دون عقاب. ومن المحتمل للغاية أن تؤدي هذه التوترات إلي عملية تحول حاسمة في لحظة ما فارقة من لحظات التحول

السياسي. فيظهر التفضيل الباطني علي السطح، بينما تغوص شرائح أو مشاعر أو تفضيلات معلنة وصاخبة إلي باطن المحيط.

رجال الأعمال بين الديموقراطية والتسلطية

ويتضح من العرض السابق أن شكل الدولة يتأثر تأثراً شديداً بالنضال بين مختلف فئات وطبقات المجتمع حول «أخذ» أو«الحصول» علي جانب كبير من موارد الدولة وسلطانها. وتتمثل خصوصية رجال الأعمال في أنهم يملكون وسائل للتأثير والحصول علي موارد الدولة أكثر بكثير مما يملكه غيرهم، في الظروف الاعتيادية. وبكل بساطة، فإن الدولة تصبح ديموقراطية عندما تعمل في محيط اجتماعي، ووفقاً لقواعد تضمن نزاهتها واستقلالها وسموها عن المصالح الخاصة. كما أن الدولة تميل لأن تكون استبدادية عندما يتم «خصخصتها» أو «أخذها» والحصول عليها بالتناقض مع قواعد النزاهة والشفافية والحياد والسمو والاستقلالية الضرورية لعمل الدولة. وثمة علاقة وثيقة بين «النضوج» الطبقي لرجال الأعمال من ناحية وإمكانية «دمقرطة» الدولة من ناحية أخري.

ذلك أن «دمقرطة» الدولة يتوقف علي تمكينها من القيام بدور عامل الربط والتناسق ليس في المجتمع كله فحسب، بل وبين فئات رجال الأعمال أيضاً.[٣٨] فالدولة لا بد أن تتمتع بالقدرة علي القيام بدور «المحكم» في الاقتصاد، من خلال تشريعات حيادية نزيهة. ولا تعني الحيادية هنا مجرد الترفع عن التحيز لقطاع أعمال بعينه دون بقية القطاعات. إذ ينبغي علي الدولة -وخاصة الدولة التنموية- أن تتمتع بالقدرة علي وضع رؤية أو تصور لتطور وتنمية الاقتصاد ككل، وأن تسرع وتضمن تناسق عملية الانتقال من بنية اقتصادية صناعية أولية إلي بنية أرقي وأعقد وأكثر كفاءة، ويحتم ذلك الدور قيام الدولة بتعزيز فرص الانتقال من خلال تشجيع قطاعات معينة مثل الصناعات التحويلية الأكثر تقدماً وإنتاجية وحفز التطور التكنولوجي، وتخفيض تكلفة المعاملات وضمان إشباع الحاجات الأساسية وزيادة فرص الدولة في النمو في الفضاء الاقتصادي العالمي.

ولا شك أن مثل هذه الرؤي والسياسات المطلوبة لتحقيقها سوف تنتج آثاراً توزيعية متباينة سواء داخل المجتمع ككل أو داخل مجال الأعمال.

ولكن الحياد والنزاهة المطلوبة في أداء دور الدولة الاقتصادي يعني أنها لا تتحالف مع رجال أعمال بعينهم أو أشخاصهم، ولا تتحيز ضد آخرين بعينهم أو أشخاصهم. مثل هذا التحالف يضفي علي التطور الرأسمالي طابعاً إقطاعياً، ويشوه البنية التوزيعية داخل مجتمع الأعمال. وسوف تتولد قيم ريعية مهما تم إخفاؤها في صورة قيم ربحية. ومن الناحية السياسية، فإن شخصنة التطور الرأسمالي يقود حتماً إلي إضفاء طابع «عصبوي» علي الدولة، وهو ما يعيق كلية قدرتها علي القيام بدور محايد وتناسقي، ومن ثم إمكانية «مقرطتها».

والواقع أنه لايوجد نمط واحد للعلاقة بين رجال الأعمال كأفراد أو كطبقة بالدولة. وثمة عدد من الأنماط يكاد يماثل عدد حالات وتجارب التطور الرأسمالي المعاصر. غير أنه يمكننا تصور وجود ثلاثة

أنماط «واسعة» ورئيسية.

في النمط الأول تتبني الدولة «كل » قطاعات وفئات رجال الأعمال، وترتبط معهم ارتباطاً منسجماً دون تحيز مسبق لقطاع دون آخر، إلا في الحدود التي تمليها خطط وضعت بعناية لصالح التطور الرأسمالي ككل. ورغم أن ذلك النمط مثالي، وقد لاتجسده تجربة واحدة في التاريخ، فإن بعض التجارب الآسيوية وخاصة التجربتين «اليابانية» و«الكورية الجنوبية» تقترب منه بدرجة ملحوظة.

غير أن هذا النمط يقبل تفسيرين أو حالتين مختلفتين كثيراً، وفقاً للتوازن النسبي في القوة. في الحالة الأولي تسيطر «طبقة» رجال الأعمال -باعتبارها طبقة- علي السلطة السياسية، وتسير الدولة وفق هواها.

أما في الحالة الثانية والتي تشهد بها حالتا «اليابان» و«كوريا» فيحدث العكس. حيث تسيطر الدولة علي طبقة رجال الأعمال وتتمكن إلي حد بعيد من إخضاعهم لمشيئتها وخططها واستراتيجيتها العامة.

وبعض التجارب المعاصرة تشمل علاقة تبادلية أو انتقالية بين النمطين، ففي حالة «الولايات المتحدة» مثلا، سيطرت طبقة رجال الأعمال الكبار علي الدولة الفيدرالية، وبدرجة أكبر علي الولايات، حتي الأزمة الاقتصادية في العشرينيات، والتي انتهت إلي سياسات «الصفقة الجديدة» New Deal وتمكنت الدولة بمقتضي هذه الصفقة من توجيه طبقة رجال الأعمال ربما حتي «الثورة» الريجانية المضادة في الثمانينات من القرن العشرين. أما في حالة ألمانيا، فقد خضعت طبقة رجال الأعمال للدولة كما خضعت الدولة لطبقة رجال الأعمال معظم الوقت.. ولكن دور الطبقة زاد كثيراً، وتعاظمت سيطرتها بصورة ملحوظة علي الدولة بعد الحرب العالمية الثانية.

هناك **«نمط ثان»** يتم فيه «اختراق» الدولة، وخصخصتها من قِبل قطاع بعينه من رجال الأعمال الكبار، ويتم استبعاد قطاعات عديدة أخري، وقد يصل الأمر إلي حد الاتحاد بين الدولة وعصبة معينة من رجال الأعمال الكبار الذين يسيطرون علي الدولة لصالحهم هم، وليس لصالح التطور الرأسمالي ككل. وغالباً ما يؤدي هذا النمط إلي قمع تطور الرأسمالية كنظام، وتباطؤ نمو الطبقة الرأسمالية وفقدانها التام للشعبية. وهناك عديد من التجارب الأوروبية التي اتبعت هذا النمط، ومن بينها «فرنسا»و«أيطاليا» حتي الحرب العالمية الثانية، أو بعدها بقليل. وتنتمي تجارب كثيرة في العالم الثالث لهذا النمط أيضاً خلال مراحل معينة من تطورها الرأسمالي.

وقد يتوافق هذان النمطان مع وجود نظام سياسي «ليبرالي»، ولكن هذه الليبرالية غالباً ما تكون متوارثة من مراحل سابقة للتطور الرأسمالي المؤثر الذي شهدته هذه البلاد أو التجارب. كما أن هذا التطور غالباً ما يعود إلي الأدوار المهمة التي لعبتها طبقات أخري في المجتمع، وخاصة فئات المثقفين والزراعيين الأحرار المتوسطين.

أما «النمط الثالث» فيحدث فيه الفصل النسبي بين سلطة الدولة ورجال الأعمال، وتنتزع الدولة استقلالها عنهم، حتي لوكانت تقوم بدور مؤثر في دفع التطور الرأسمالي.

والواقع أن الدولة تصبح في هذا النمط «وكيلة» فعلية للمجتمع ككل، وليس لطبقة بعينها. كما أنها قد تتبني سياسات «موازنة» لنفوذ رأس المال، وهو مايجعلها تبدو في عيون غالبية رجال الأعمال الكبار كما لو أنها «مضادة» لهم. والواقع أن هذا هو النمط الذي إتخذه التطور في عدد من الدول الأوروبية الاسكندنافية، وبدرجة أقل في «كندا» تحديداً لفترة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية، وحتي هبوب عاصفة المحافظين الجدد ونجاح «الثورتين» الريجانية والتاتشرية. وقد أضفي هذا التحول خلال نحو أربعة عقود من نهاية الحرب الثانية طابعاً ديموقراطياً حقيقياً علي الدولة في المجتمع الصناعي المتقدم - فتم توسيع المجال السياسي من خلال تعددية حقيقية وتشريعات لضمان الحقوق المدنية والسياسية وتشريعات أخري لتفعيل التوازن بين القوي الاجتماعية المختلفة. ورغم تباين الوزن السياسي النسبي لمختلف قطاعات الأعمال، فإن الدولة تكون قد «حررت» نفسها ولوجزئياً من الطابع العصبوي، وفرضت جبراً علي مجتمع الأعمال أن يتصرف كطبقة وليس كعصب متناحرة. وإذا كان هذا التطور«الديموقراطي» قد استغرق وقتاً طويلاً في الدول الرأسمالية المتطورة والتي تمتعت أصلاً بقدر ملحوظ من الليبرالية السياسية، فإنه لم يتم بصورة حقيقية بعد في الدول الرأسمالية المتأخرة.

إن التطور التاريخي الفعلي للدولة، وكذا لرجال الأعمال يتم في مراحل تبرز فيها تلك النزعات الثلاث بدرجات متفاوتة، فالنزوع إلي «تبني» الدولة لعصب معينة من رجال الأعمال غالباً مايفضي إلي تركيز التطور الرأسمالي وإلي نمو قطاعات رجال الأعمال نمواً متفاوتاً للغاية، تماشياً مع عمليات الضم والإقصاء لرجال الأعمال في علاقتهم بالدولة. وتتوافق هذه المرحلة مع ردة عن الليبرالية الاقتصادية وانحسار واضح للديموقراطية - أو حدوث انقلاب سياسي غير ديموقراطي أو معاد للحريات العامة.

أما نزعة «تبني» الدولة للطبقة الرأسمالية ككل وقيامها بتوليد وإرضاع هذه الطبقة، فغالباً ما تتوافق مع وجود نظام تسلطي أو شمولي شديد. وبينما قد توجد فرص - في الحالة المضادة - لبروز وضع ديموقراطي، بفضل حاجة الطبقة للسيطرة علي الدولة بحشد ما قد تتمتع به من قوة ونفوذ في المجتمع عن طريق الانتخابات العامة. فإن الديموقراطية كنظام لن تكون قد مدت جذورها في المجتمع، وستمثل الانتخابات العامة في هذه الحالة - مناسبة لشراء الولاءات، وهو مايحدث بالفعل في عدد من دول جنوب شرق آسيا في المرحلة الحالية، والتي بدأت في غضون حقبة التسعينيات.

مراجع وملاحظات

١- انظر تعريف لينين بالمقارنة بتعريف ماركس والماركسيين اللاحقين في

E. O. Wright. Class, Crisis and the State. New Left Books, 1978.

وانظر كذلك معالجة والرستين للفجوة بين مصطلحي رجال الأعمال والبرجوازية في:

Emmanuel Wallerstein.'The Bourgeoisie as concept and Reality'.Newleft Review. No. 167, 1988. P 91- 106.

وانظر كذلك في مبررات نظرتنا للطبقة "كنظام فعلAction System في "معايير وعمليات التكوين الطبقي مع إشارة لحالة المجتمع المتخلف"- المجلة القومية للعلوم الاجتماعية. العدد الثاني المجلد ٢٤ مايو ١٩٨٧ ص ص ٣- ٤١.

٢- انظر محاولة داهر ندورف وهى من المحاولات الرائدة لإعادة تأسيس مفهوم الطبقة بالاستناد على معايير موضوعية مختلفة في Ralph Dohrendorf Classes and Class conflict in Industrial Societies. Stanford, Stanford University Press, 19559.

٣- انظر محاولة نيكوس بولانتزاس لإعادة تأسيس نظرية ماركسية عن الدولة في

Nicos Poulantzas,

- Classes in Contemporary Capitalism, London,Verso, 1987,

- Political Power and and State Power. London, New left Review Books, 1983.

Ralph Miliband. The State in Capitalist Society. London, Weidenfeld and Nicholson, 1983

٤- حول نظرية لينين عن الثورتين الديمقراطية والاشتراكية انظر:

V. I. Lenin. Two Plans. Collected Works. Moscow, Progress publishers, 1970.

أو في أي طبعة أخرى.

٥- يختلف مؤرخو الاقتصاد السياسي والتاريخ الاجتماعي للرأسمالية حول العامل الحاسم في الانتقال إلى هذا النظام، ومن ثم توقيت بدايته. فثمة اتجاه يقول بأن التحول إلى الإنتاج للسوق هو العامل الحاسم، ويصبح بدء تاريخ الرأسمالية بالتالي هو القرن السادس عشر. ويتسق هذا الشرح مع نظريات ريكاردو للاقتصاد الرأسمالي. وثمة اتجاه آخر يركز على التحول في علاقات الإنتاج، وبروز العمل المأجور باعتباره العامل الحاسم في بدء الرأسمالية كأسلوب إنتاج. وهنا يجب النظر إلى الثورة الصناعية الأولى باعتبارها القابلة الحقيقية للنظام الرأسمالي. وتعد وجهة النظر هذه أقرب إلى نظرية ماركس، وإن كانت لا تمثل بالضرورة منطلق معظم الماركسيين عندما يتحدثون عن الرأسمالية.

في ذلك انظر:

A. Heilbroner. The Nature nd logic of capitalism. Norton& co., N.Y., 1986

Bell Warren. Imperialism and Capitalist Industrialization. New Left Review (Sept- October). 1972

٦- لا شك أن النظر إلى الشرق عموما كفضاء تاريخي للاستبداد والطغيان قد ميز الأدبيات الغربية الصادرة عن كافة الاتجاهات الفكرية. وتميزت الماركسية بأنها أقامت هذه النظرة على أساس من نظرية أساليب الإنتاج، وبذلك ارتبط الاستبداد بالإقطاع "الشرقي" أو أسلوب الإنتاج الآسيوي، أو أسلوب الإنتاج الخراجي بتعبير سمير أمين. وهناك سلسلة طويلة من المؤلفات التي تأخذ بهذا المنحى، بدأت بأعمال فيتفوجل عن الإقطاع الشرقي التي تبناها ماركس وطورها وأطلق عليها مصطلح الإنتاج الآسيوي ثم قطع بها سمير أمين شوطا إضافيا. وبالنسبة لمصر والعالم العربي انظر شروح سمير أمين في:

Samir Amin: the Arab Nation. London, Zed press, 1978.

وحول شرح بديل لبروز الدولة المطلقة انظر:

Perry Anderson. Lineages of the Absolust state. London,Verso, 1974.

٧- انظر لينين: خطتان. المرجع السابق.

٨- هناك أدبيات كثيرة حول "خراب مصر" في العهد الاستعماري.انظر: جون مارلو تاريخ النهب الإستعماري لمصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ,١٩٨٦- ترجمة عبد العظيم رمضان

٩- حول مراوحة النظريات السوفيتية بين إدانة البرجوازية في العالم الثالث والترحيب بها أو بدورها الوطني تحديدا انظر:

A- Szymanatic. The Logic of Imperialism. New York, praeger, 1981 pp 57-66.

١٠- أبرز المعبرين عن هذا الاتجاه هو بول باران ورفاقه في مدرسة "المجلة الشهرية" أو الـ Monthly Review .

حول هذا الموضوع انظر:

Paul Baran and P. Sweezy. Monoply capital.

Monthly Review Press, N.Y. 1966

١١- من أبرز أعمال مدرسة التبعية ما يلي:

-A. G. Frank. Capitalism and Underdevelopment in Latin America. New York, Monthly Review press, 1967 -

١٢- في ذلك انظر

Immanel Wallerstein. The Modern World system. New York, Academic press, 1974

١٣- حول موقف الماركسيين المصريين من البرجوازية في الماضي والحاضر انظر د. صلاح أبو نار: الماركسيون المصريون وقضية التنمية. ورقة مقدمة إلى مؤتمر الأحزاب السياسية والتنمية "بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٠.

١٤- حول التسلطية البيروقراطية وأشكالها المختلفة انظر:

James M. Malloy (ed.) Authoritarianism and Corporatism in Latin America. University of Pittsburg press, Pittsburg, 1977.

١٥- حول نموذج أودونل انظر:

Guillerua O' Donnell. Corporatism and the Question of state "Reflection on Patterns of Change in the Bureaucratic Authoritarian State". Latin America Research Review. Vol. 13. No. 1, 1978

١٦- تعني "البونابرتية" الحالة الانقلابية التي تسلم فيها البرجوازية سلطة الحكم لزعيم مطلق السلطات يخضع البرجوازية نفسها لسلطته الصارمة، وهو ما يعني نزع القوة السياسية للبرجوازية في سبيل إنقاذ مصالحها الاقتصادية. وشكل هذا المفهوم المدخل الذي استخدمه ماركس لتفسير الانقلاب الذي قام به نابليون الثالث في فرنسا بعد ثورة ١٨٤٨ حول هذا المفهوم كحالة خاصة بين الحالات المختلفة لسلطة الدولة في ظل الرأسمالية. انظر:

K. Marx. The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte. In selected works. Progress publishers Moscow. 1969. Pp. 478- 479.

١٧- تعني الكوربوراتية نظاما يجعل الدولة تشبه بنية الشركة من حيث الهيراركية والربط بين كافة أقسام المجتمع بصورة قوية وميكانيكية وتمثيل مختلف أقسام المجتمع في الهيكل السياسي بصورة محكومة من أعلى. وبذلك تشبه الكوربوراتية الفاشية في أوجه معينة، وتختلف عنها في أوجه أخرى.

حول هذه المصطلحات، وخاصة الكوربوراتية انظر:

James Malloy (ed.) Authoritairianism Pp.3-23 and cenpratism In Latin America. Op-cit.

١٨- حول تفسير بولانتزاس للفاشية في ألمانيا انظر:

Nicos poulantzas. Fascism and Dictatorship. London, New Left Book 1974

١٩- يكمن خطأ النظرية التي تنسب الانقلاب التسلطي للبرجوازية كلها في أنها تكتفي بالنظر إلى سلوك أو مواقف عدة رجال أعمال أو إحدى روابط الأعمال، ولا تستكشف جملة مواقف عناصر ومكونات هذه الطبقة ككل، بحيث يتم تشريح السلوك السياسي لمجمل الطبقة وأقسامها المختلفة. وقد شرح بولانتزاس حقيقة أن الانقلاب العسكري لم يكن يحظي بالتأييد الحماسي سوى من جانب قطاع صناعة الصلب، بينما كان للقطاعات الأخرى مواقف متباينة تتفاوت من التأييد إلى المعارضة الكاملة. أما بالنسبة لحالات البرازيل والأرجنتين فثمة مراجعة لهذا المدخل، وإدراك متزايد للتفاوت الواسع نسبيا في مواقف البرجوازية بأقسامها المختلفة وشرائحها المتباينة ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث المصالح والتحالفات الطبقية.

في ذلك انظر:

- Pzeworski, Adam. "Material bases Of consent: economics and politics in a hegemonic system". In Paul Zarenbka (ed.). Political Power and Social theory. Conn: JAI Press, 1980.
- Evans, Peter and John stephens "Studying Development since the Sixties: the emergence of a New Comparative Political Economy: theory and Society. Vol. 17, 1988, pp. 713- 745.
- Becker, David et al. "Post-imperialism: international capitalism in the late twentieth Century" Boulder, Col. , Lynn Reinner Pulisher, 1987.
- Canack, William. "The periphenal State debate: Capitalism and Bueaucraric Authoritarian regimes in Latin America: Latin American research Review; vol. 19, 1984, pp. 3- 63.

٢٠- حول النمط الآسيوي (المشاركة بين السلطة السياسية والبرجوازية التي نشأت من رحمها) انظر:

- A. Amsden "Third World and Industrialization: Global Fordism or a New Model? New left Review. Vol. 182, 1990. (July- August), pp- 5- 31.
- L. James and I. Sakong. Government, Business and Enterpreneurship in Development: the korean case. cambridge, Mass. Harvard University Press. 1980.

٢١- لم يحن الوقت لدراسة موقف الماركسيين العرب

والاتجاهات الراديكالية الأخرى من التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمعات العربية في عقد الأربعينيات والخمسينيات ولكن الملاحظ هو أن الراديكاليين العرب كان لهم دور ملموس في إشاعة الاعتقاد بأن الرأسمالية قدم انتهى دورها، حتى قبل أن يبدأ بصورة جدية. ويبدو تعلق الماركسيين بالذات بدور جوهري للدولة في نماذجهم للتنمية والتطور الاقتصادي أمرا محيرا. حيث إنهم في الواقع قد برروا استيلاء العسكريين الممثلين لاتجاهات قومية أو تكنوقراطية على السلطة، ووقعوا هم ضحايا هذا الاستيلاء، وهو ما يتضح بصورة خاصة ومؤلمة في حالتي العراق والسودان. والملاحظ هو أن موقف الغالبية من الماركسيين لازالت حتى الآن تغلق الباب تماما أمام إمكانية التطور الرأسمالي. في ذلك انظر:

- محمود أمين العالم: هل هناك إمكانية لتنمية رأسمالية مستقلة؟، قضايا فكرية. الكتاب الثالث والرابع. أكتوبر١٩٨٦.
- سمير أمين: حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية. قضايا فكرية. الكتاب الثاني. يناير١٩٨٦.
- د. صلاح أبو نار: مرجع سبق ذكره

٢٢- حول الاندماج المتزايد بين البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الخاصة في سياق الانفتاح. انظر:

-Malak zaalouk. Power, Class and Foreign Capital in Egypt. The Rise of the New Bourgeonsie. London and New Jersey. Zed Books, 1989. Pp. 131- 4.

٢٣- هناك عشرات من التجارب التي تشهد على حالة الاندماج هذه بين البرجوازية والأرستقراطية. ولكن يظل للنموذج البريطاني أسبقيته التاريخية بسبب الولادة المبكرة للرأسمالية في أحشاء الإقطاعية البريطانية. انظر:

Perry Anderson. Lineages of the Absolutist State. London, New Left Books, 1974.

وحول تجارب وشروح مماثلة، انظر مختلف المساهمات في

Rodney Hieton (ed.) The Transition from Feudalism to capitalism. London New Left Books 1976.

٢٤- يلفت النظر وجود محاولات عديدة للتوفيق بين المفهومين الليبرالي والماركسي للطبقات من المحاولات المبكرة والمهمة نجد الكتاب التالي:

Anthony Giddens. The Class Structure of the Advanced Societies. 2nd ed. London, P.Hutchinson, 1980.

٢٥- في الرؤية الليبرالية لدور رجال الأعمال انظر:

Robert Dahl. "Business and Politics: A critical Appraisal of Political science" in R. Dahl and Paul Lazarsfeld. Social Research On Business: Product and potential. New York, University of Columbia press, 1959.

-٢٦

Samuel Huntington. Political Order in Changing Societies. New Haven, Yale University Pres, 1969

٢٧- حول دور الدولة في "إرضاع" وتشكيل "حضانة" للتطور الرأسمالي انظر:

R. Fatton. "Bringing the Ruling Class Back in: Class, State and Hegemony in Africa". Comparative Politics. Vol. 20. 1988. No. 253- 264.

٢٨-حول دور الدولة في تأمين التراكم الرأسمالي وتفذيته في التجارب الرأسمالية المبكرة انظر:

Rodney Hilton (ed.) . op- cit.

وانظر أيضا:

Eric Hobsboum. The Age of Capital. New York, Scribner's publishers. 1975.

٢٩- انظر:

F. Bourgin. The Great challenge: the Myth of Laissez Faire in the Early Republic. New York, George Brazeller 1989.

٣٠- حول الدور الشامل للدولة في إضفاء طابع "التجانس" على المجتمع وربطه بعضه ببعض انظر بولانتزاس، وكذلك رالف ميليباند، وانظر معالجة جيدة لهذه المسألة ووجهة نظر مختلف الباحثين الماركسيين والليبراليين الجدد في :

Eric. O.Weight. Class, Crisis and the State. London. New Left Press, 1978

الفصل الثاني

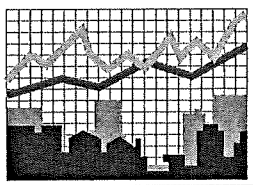

الاستطلاع

المبحث الأول
تصميم الاستطلاع

مقدمة

أخطر وأهم المقولات التي تسعي لتفسير استمرار تعثر الديموقراطية وحركة حقوق الإنسان في بلادنا هي بلا ريب مقولة غياب بيئة حاضنة. هذه المقولة تلتقط جانباً من الظاهرة الأساسية التي تعيشها حركة حقوق الإنسان، وكذلك ما يمكن تسميته حركة الإصلاح الدستوري والديموقراطي في مصر، وهي الضآلة الملحوظة للحركتين معاً، مع انكماش الحياة السياسية والمدنية للبلاد في عقد التسعينات.

فلا شك أن تلك الضآلة قد نجمت عن العجز عن تحويل حركة حقوق الإنسان إلي حركة للمجتمع كله وهدف له، وعن إشاعة وتوسيع ميدان النضال من أجل الديموقراطية في مصر.

ومن الناحيه المنطقية، قد يفسر هذا العجز بتناول ثلاث مجموعات من العوامل:

المجموعة الاولي هي أسباب الضعف المتأصلة في حركة حقوق الإنسان وحركة الاصلاح الدستوري والديموقراطي بذاتهما.

والمجموعة الثانية هي أسباب وطرق إعاقة بث وتوصيل القيم الحقوقية والديموقراطية وتفعيلها في الحركة المجتمعية

أما المجموعة الثالثة من الأسباب فهي طبيعة عملية الاستقبال ذاتها؛ أي الطريقة التي يستقبل بها أطراف المجتمع المدني والسياسي الرسالة الحقوقية والديموقراطية، وموقف هذه الأطراف منها، والكيفية التي يتعامل بها مع القيم الحقوقية والديموقراطية ومع من يطرحها كطريق للتحرر من الأزمة المجتمعية العامة التي يعيشها مجتمعنا.

وقد حظت المجموعتان الأوليان بقدر من الاهتمام. فقد صارت دراسة حركة حقوق الإنسان موضوعاً يتمتع بالاهتمام والشعبية بين عديد من الاكاديميين والباحثين الشباب. أما أسباب إعاقة التواصل بين القوي الديموقراطية والجمهور العام فقد مثلت ميدان الشكوي التقليدية للأحزاب

السياسية، والمفكرين المستقلين، والأكاديميين والباحثين والمشتغلين بالصحافة والرأي العام.

ومن المؤكد أننا لازلنا بحاجة لمزيد من الدراسات والبحوث التي تلقي الضوء علي أسباب الضعف الكامنة في الرسالة ذاتها، وفيمن يضطلعون بحملها وبمهمة توصيلها. كما أن عوامل إعاقة التواصل بين النخبة الديموقراطية والحقوقية والجمهور العام لازالت غير مفهومة تماماً، إذ يستحيل حصرها في السياسات الحكومية وحدها.

ومع ذلك، فإن هذه الجوانب للنقص في معرفتنا بالمجموعتين الأوليتين من أسباب ضعف الحركة الحقوقية لاتقارن بالغياب التام لأدني معرفة علمية بالجمهور المستقبل للرسالة الحقوقية والديموقراطية. فلا تكاد توجد دراسة واحدة شاملة عن موقف الجمهور من قيم حقوق الإنسان ومحاور النضال من أجل الاتساق التشريعي مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، والطريقة التي يستقبل بها هذا الجمهور المعلومات ذات الصلة بهذا النضال، وأسباب عدم التفافه حول هذه الرسالة، بصورة عملية.

فنحن نعرف بالبداهة أن الجمهور العام، بل والنخبة السياسية والمثقفة ذاتها لا تلم سوي ببعض جوانب المحيط الخارجي لحركة حقوق الإنسان، بل ولقيم ومبادئ حقوق الإنسان ذاتها. ولكننا لازلنا أسري الأحكام الانطباعية التي عادة ما نستمدها من خبرات شخصية مباشرة أو من تغطيات صحفية سيئة من حيث توجهاتها وتقنياتها، بل ومن حيث نواياها ومواقفها المسبقة.

وتعد ظاهرة الأحكام الانطباعية أكثر الظواهر سلبية وإضراراً بثقافتنا القومية عموماً، وبالتطور المهني سواء في مجال الصحافة أو حتي في مجال البحث الأكاديمي والعلمي نفسه. وقد بلغ شيوع هذه الظاهرة درجة تهدد أصالة ومصداقية الفكر الاجتماعي، والحياة السياسية بكافة مستوياتها.

ويصدق ذلك بدوره علي تحليل وفهم ظاهرة «غياب البيئة الحاضنة» لحركة حقوق الانسان.

فالفهم المباشر لهذا المصطلح يدعونا للاعتقاد بأن الرأي العام المصري لا يقيم وزنا للقيم الأساسية للديموقراطية وحقوق الإنسان. وينتشر بدوجة مخيفة الاعتقاد بأن ما يهم «رجل الشارع» هو لقمة العيش والأحوال الاقتصادية المباشرة، وأنه عندما يهتم بالشئون العامة، فإن اهتمامه يكاد ينحصر في القضايا ذات الصلة بالصراع العربي - الاسرائيلي وما يرتبط به من مواقف دولية وإقليمية. بل إن هذا الاعتقاد يذهب الي حد التأكيد بأن الثقافة القومية المصرية ذاتها لاتعرف ولا تستوعب ولا تقبل الفكرة الديموقراطية أو المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وفي المقابل، توصف الثقافة القومية بأنها «فرعونية» تنشد الخلاص علي يد منقذ مستبد عادل أو زعيم طاغية يملك كاريزما تمكنه من السيطرة علي جهاز الدولة المركزي وعلي مشاعر الشعب في آن واحد.

هذا الاعتقاد لا تعززه بحوث عملية، وإنما هو حكم انطباعي صرف، ويأخذ هذا الحكم دليله الوحيد من ظاهرة عدم الاكتراث والانصراف العام عن الساحة السياسية والمدنية، وغياب الجمهور العام عن هذه الساحة. والواقع أن ظاهرة الانصراف عن العمل العام لا تشكل بالمرة دليلاً علمياً أو منطقياً علي تفضيل لثقافة القهر الشمولي على التفاعل الديموقراطي، أو سيادة قيم استبدادية،

وغياب القيم الديموقراطية. ويحتاج الأمر إلي إحداث قطيعة منهجية مع أسلوب الحكم الانطباعي نفسه كما أسلفنا. ولاسبيل لذلك سوي اعتماد منهج البحث الميداني كبديل لهذا الأسلوب.

والواقع أن ظاهرة انحسار الاهتمام الجماهيري بالعمل العام وبالشئون السياسية خاصه يمكن تحليلها إلي جوانب مختلفة، بعضها يتصل بنمط القيم، أو الرؤية الكونية لدي المصريين، وبعضها الآخر بأثر الخوف وما يرتبط به من العوامل المثبطة للاهتمام العام. أما أهمها فيتمثل في العامل الحاسم وراء أي فعل إجتماعي، وهو العامل المؤسسي أو التنظيمي. فالفعل الاجتماعي والسياسي المنظم لا يتم في غياب مؤسسات ذات مصداقية، بل إن الجانب الفكري الاعتقادي البحت لا يقوم في غياب نسيج مؤسساتي وتنظيمي للمجتمع. ويحتا ج هذا الجانب بدوره إلي بحوث ميدانية ومتعمقة للتعرف علي طبيعته وانعكاساته علي الفعل والحضور الاجتماعي والسياسي للجماهير.

وإذا ركزنا علي الجانب الاعتقادي والقيمي من الثقافة القومية، فالوسيلة الأفضل للبحث الميداني هي بحوث الرأي العام واستطلاعاته. فلكي نحسم ما إذا كان المصريون أو أي قطاع اجتماعي مهم يفضل الشمولية أم الديموقراطية لابد من استطلاع آرائهم فضلاً عن تحليلها من خلال أدوات بحث علمية، بدلاً من التسليم بالأحكام الانطباعية التي يوظفها الكثيرون منفعياً لخدمة مصالحهم السياسية والثقافية.

ويمكن لاستطلاعات الرأي العام أن تتناول قطاعات محددة، مثل رجال الأعمال، الذين تركز عليهم هذه الدراسة الاستطلاعية، فهذا القطاع بالذات هو الأكثر تعرضاً للأحكام الايديولوجية والانطباعية المتسرعة والتي لا تستند علي دليل، أو معلومات موثقة.

وتفرض منهجية استطلاع الرأي نفسها علي هذا البحث لسبب إضافي، وهو ضرورة أن تتعرف حركة حقوق الإنسان بنفسها علي قطاعات مختلفة من الجمهور المستهدف برسالتها. وتتواصل هذه الحركة مع قطاعات اجتماعية عديدة. فهي تتواصل مع الطبقات الشعبية من خلال تلقي وتحقيق الشكاوي الفردية والجماعية.

كما تتواصل مع مثقفي ونخب الطبقة الوسطي من خلال المطبوعات والنشرات والمؤتمرات والندوات وغيرها من الأنشطة. ولكن رجال الأعمال يعدون جمهوراً غائباً بصورة تامة تقريبا عن حركة حقوق الإنسان، ولاتوجد آليات قوية للتواصل أو المعرفة عن كثب بهذا الجمهور أو هذا القطاع الاجتماعي الهام. ولاشك أن استطلاع رأي هذا القطاع يعد أمراً ضرورياً للمعرفة به. إذ لاتوجد طريقة للتيقن من طبيعة مواقف واستعدادات هذا القطاع بدون استطلاع رأيه بصورة علمية. غير أن إستطلاعات الرأي لابد أن تبدأ بإطار نظري مقبول يحدد بالضبط ما يريد الباحث معرفته، ويصوغه في أسئلة محددة تكفي وتتسع للتعبير عن المؤشرات المطلوبة للرأي.

وهناك من ناحية ثانية طائفة هائلة من الصعوبات العملية التي تواجه استطلاعات الرأي العام عموماً، تبدأ من إمكانية إجرائها أصلاً. وأهم هذه المشكلات هي كيفية التعرف بدقة علي الجمهور المستطلع، واختيار عينة ممثلة له بما يجيز إمكانية التعميم من العينة إلي الجمهور أو القطاع

الاجتماعي المعني.

وتمثل قضية التعميم مشكلة إضافية، حتي لو تمت صياغة استمارة الاستبيان بصورة سليمة، واختيار العينة بصورة مقبولة.

كانت هذه المشاكل في أذهاننا. ولكننا مع ذلك قررنا المغامرة بالقيام بهذا الاستطلاع لآراء رجال الأعمال حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وسوف نتحدث باختصار عن الإجراءات التي اتخذها الباحثون لحل هذه المشكلات.

١- استمارة الاستبيان

لم تكن الاعتبارات العملية غائبة عن عملية تصميم استمارة الاستبيان. فقد تقيد هذا التصميم بخمسة اعتبارات عملية مباشرة تخص رجال الأعمال أنفسهم.

الاعتبار الأول هو ما نتوقعه من انشغال رجال الأعمال وضيق الوقت المتاح لهم للرد علي أسئلة الاستبيان. فرغم إهتمامنا بالحصول علي إنطباعات المبحوثين طازجة وحرة من أي قيد، فقد فضلنا أن نجعل جميع أسئلة الاستبيان -باستثناء سؤال واحد فقط- مغلقة وليست مفتوحة، حتي يتسني لهم سرعة الرد في أقصر وقت ممكن دون التأثير علي الإحاطة الشاملة بقدر الامكان بمواقفهم من قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان.

كما تقيدت الاستمارة بحد أقصي من الاسئلة وصل إلي ٢٧ سؤالاً فقط، يمكن الاجابة عليها جميعاً في غضون نصف ساعة، كما ينصح بذلك في استطلاعات الرأي عموماً، وفي بلادنا بصفة خاصة.

أما الاعتبار الثاني فهو شيوع الحذر تجاه إستطلاعات الرأي ، وخاصة إذا جاء من جانب منظمة غير حكومية، وبصفة أخص من جانب مركز غير حكومي يهتم بتأصيل ثقافة حقوق الإنسان. ولهذا السبب، فقد حاولنا تصميم الاستمارة، بحيث تبتعد قدر الامكان عن إثارة الخوف أو الحذر أو الحساسية السياسية، دون أن يؤثر ذلك علي الوضوح المطلوب للأسئلة أو الاجابات. وقد قدرنا أن هؤلاء الأكثر حذراً «أو خوفاً» تجاه استطلاع الرأي سوف يفضلون عدم الاجابة أو التعامل مع الاستطلاع أصلاً، وهو ما يعني أن هؤلاء الذين يتسمون بحدٍ أدني من الشجاعة هم فقط الذين سيتعاملون مع الاستطلاع بروح إيجابية، الأمر الذي يسمح بإجابات واضحة.

أما الاعتبار الثالث فهو التعقيد النظري للقضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان، واحتياجها إلي حد أدني من المتابعة للتطورات العملية المحيطة بها، ولذلك حاولنا في تصميم الاستمارة أن نبتعد بقدر الامكان عن أسئلة المعلومات إلا عندما يكون ذلك ضرورياً بحد ذاته، وأن نركز علي الانطباعات والآراء تجاه جوانب واضحة بذاتها من الممارسة العامة ذات الصلة بقضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان.

وقد أسسنا عملية التصميم علي افتراض أن الخبرة المباشرة قد تكفي لإنضاج آراء وانطباعات

محددة لدي أغلبية المبحوثين، وخاصة أنهم يعدون من الشرائح العليا في المجتمع، التي لديها مساحة عريضة من التعرض أو التفاعل مع الواقع الاجتماعي والسياسي.

ويرتبط بذلك إعتبار رابع هو أن رجال الأعمال -مثلهم في ذلك مثل بقية الشرائح العليا في المجتمع- يتسمون بتعدد فكري وبتنوع الاتجاهات والقيم، بالرغم من إشتراكهم في عديد من السمات الشخصية مثل النزعة العملية والبراجماتية، والعامة، وخاصة وجود اهتمام متشابه بالقضايا الاقتصادية. ولابد من أن تأتي الأسئلة لا بصياغة محايدة فحسب، بل وبطريقة تسمح ببروز هذا التعدد الفكري والسياسي، وخاصة أن هذا هو بالتحديد أهم أهداف الدراسة.

وأخيراً، هناك اعتبار خامس هو الحالة الفكرية العامة للمجتمع المصري ككل، وهي حالة تتسم بقدر ملحوظ من الانتقائية الفكرية، مما يجعل الرأي العام يستمد آراءه وانطباعاته من نظم فكرية شتي وتطلعات تتسم أحياناً بالتضارب والتناقض. وتتفق تلك السمة عموماً مع طبيعة المجتمعات الانتقالية التي شهدت تجارب إجتماعية وسياسية واقتصادية متعددة ومتناقضة إلي حد ما، ويضاعف من أهمية هذه السمة ضعف التطور التنظيمي والسياسي؛ ومن ثم ضعف وتائر الاستقطاب الحزبي والايديولوجي. ولذلك كان من المهم أن نأخذ في الاعتبار ضرورة إستكشاف الرأي بأكثر من سؤال أحياناً، حتي يتسني قياس درجة الانسجام في الاجابة.

أما بالنسبة لمضمون استمارة الاستبيان، فقد حرصنا علي التمييز بقدر كاف من الوضوح بين الديموقراطية، وحقوق الإنسان، باعتبارهما قضيتين متمايزتين بالرغم مما بينهما من ارتباط عميق وتشابك مؤثر، ولذلك خصصت الاستمارة الأسئلة الخمسة عشر الأولي لقضايا الديموقراطية، وجاءت الأسئلة الـ ١٢ التالية حول قضايا حقوق الإنسان، بحيث يبدو الانتقال بين مجموعتي الأسئلة منطقياً وتلقائياً تماماً.

ومن الناحية النظرية، افترضنا أن الاتجاه نحو الديموقراطية وحقوق الإنسان لدى أية شريحة إجتماعية، وبصفة أخص لدي رجال الأعمال يتأثر بثلاثة أبعاد متمايزة.

- البعد الأول هو المثاليات والقيم السياسية والاخلاقيةالعميقة. فكل شخص مهما كانت واقعيته هو بالضرورة كائن ينتج ويعتمد علي مثاليات معينة قابلة للترجمة في الميدان العام من خلال تصور أو موقف ما حيال الديموقراطية وحقوق الإنسان. فالإنسان هو كائن يتمتع بنشاط رمزي مستديم. هذا النشاط يجعله يتعلق بقيم معينة، حتي لو أن التعاطي مع الواقع بظروفه الصعبة والمعقدة قد ظهر علي أو غطي هذه المثاليات بدرجة ما. وتلعب تلك المثاليات دوراً معقداً يبدأ جزئياً بحفز دوافع معينة نحو السلوك المرغوب ويمتد إلي تبرير هذا السلوك في نهاية المطاف.

- أما البعد الثاني فهو المصالح والأدوار المرجحة لفئات مختلفة من الناس. والواقع أننا لا نفترض أن المصالح هي دافع معطي أو محدد سلفاً، بعيداً عن تأثير المثاليات والنشاط الرمزي والذهني والأخلاقي للإنسان. ذلك أن مجرد تعريف المصالح علي نحو معين يفترض وجود مثل هذا النشاط الرمزي والذهني والأخلاقي. ومع ذلك، فإن المصالح بدورها تقود وتحدد هذا النشاط الرمزي، ولو

جزئياً، وذلك بما تنسجه من توقعات وعلاقات حول الأدوار المحددة في المجتمع، فالمصالح تؤثر علي المواقع المختلفة في ساحة العلاقات الاجتماعية بأبعادها ومستوياتها المتعددة، ولذلك فهي تؤثر أيضاً على الموقف من نظم هذه العلاقات، والديموقراطية هي أحد هذه النظم علي المستوي السياسي.

والواقع أنه بسبب تعقد النسيج الخاص بالتوقعات وعلاقات الدور، لا يمكن البدء بافتراض أن لرجال الأعمال جميعاً مصالح موحدة، إلا علي مستوي شديد التجريد والعمومية. فمصالح رجال الأعمال قد تكون متضاربه، فالأعمال التي تقوم علي الاستيراد تختلف عن تلك التي تقوم علي التصدير، والأعمال ذات الحجم الصغير والتي تعمل في سوق تنافسي تخشي الاحتكارات، وقد تكون مناقضة للأعمال ذات الحجم الكبير والعملاق، وهكذا، بل إن قطاع الأعمال وطبيعته تختلف حسب ماترتبه من رؤي وتوقعات وأدوار: أي مصالح.

وبالتالي، يكون من المناسب تماماً إفتراض أن المصالح المحددة لرجال الأعمال المختلفين قد ترتب مواقف مختلفة من قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان.

- أما البعد الثالث فهو الدوافع والاعتبارات العملية والواقعية الأخري، والتي يموج بها المجتمع، بما في ذلك الظروف الخاصة التي يمر بها المجتمع، سواءً من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، والصراعات الفكرية الايديولوجية، وخصوصية المرحلة أو الحقبة التاريخية التي نعيش فيها، وطبيعة الظروف الدولية المحيطة بالتطور الاجتماعي. فحتي أكثر المتعلقين بالمثاليات الديموقراطية والإنسانية قد يضطرون لتأجيل تطبيق هذه المثاليات في ظروف حرب وطنية أو أزمة اجتماعية طاحنة وعاصفة. ومع ذلك فإن الدوافع العملية والواقعية الأخري تقبل قراءات مختلفة واستجابات متنوعة. فبينما قد يري البعض في هذه الدوافع والظروف أسباباً ودواعي إضافية للتمسك بالديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، قد يري البعض الآخر فيها أسباباً لتأجيل تطبيق هذه القيم، والعكس صحيح أيضاً، فبعض من يتعلقون بقيم ومثاليات سياسية بديلة، مثل نظام الشوري أو النزعة الثورية، أو الشمولية الطبقية (أو القومية) قد يرون حتمية الأخذ بحد أدني من الحريات الديموقراطية، وخاصة بعد أن يسفر تطبيق هذه المثاليات البديلة أو المناقضة عن كوارث شديدة. ويتمسك آخرون بهذه البدائل حتي إذا أسفرت عن مثل هذه الكوارث. إن هذه الأبعاد تتفاعل في الذهن والوجدان، بحيث لا يمكن تمييز بعضها عن الآخر. ومع ذلك، فإن إبراز هذا التمايز يعد أمراً ضرورياً لفهم ديناميكية تحول الموقف وترجمته من خلال الممارسة العملية. ومن هنا كان لابد أن نأخذ بمنهج تصميم الاستمارات التفاعلية الكثيفة والمترابطة داخلياً من الناحية الفنية.

ومن أجل إبراز هذه الاعتبارات والأبعاد المختلفة والتعرف علي دورها في تكوين الاتجاه والرأي نحو الديموقراطيه وحقوق الإنسان، فضلنا تصميم الأسئلة علي ضوء ثلاثة إعتبارات مهمة وهي المقارنات ذات الدلالة بالنسبة للشريحة المبحوثة: أي رجال الأعمال، والمعطيات الثقافية التي قد تحدد البدائل المرغوبة للديموقراطية كنظام سياسي، وأخيراً مستوى الرضا الحالي عن أداء الدولة تجاه عناصر جوهرية للفكرة الديموقراطية والحقوقية. وسوف نتحدث بإيجاز عن كل من هذه الاعتبارات.

إن أهم المقارنات التي راجت في الساحتين الثقافية والسياسية المصرية خلال العقد الماضي من حيث دلالتها وإسقاطاتها علي قضية الديموقراطية لم تكن تعقد مع الغرب الرأسمالي المتطور ذي التكوين الديموقراطي. ذلك أن المسافة التاريخية التي تفصلنا عن مستويات التقدم المحققة في الغرب تجعل هذه المقارنات غير عادلة، وربما غير مؤثرة في المحاجاة وفي المناظرات السياسية والفكرية. أما المفارقات مع دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق التي عاشت لفترة طويلة في ظل نظم شمولية، فهي أولاً بعيدة للغاية عن توجهات رجال الأعمال الذين يكنون لهذه التجارب عداءً فطرياً، لكونها نموذجاً مناقضاً لمجرد وجود قطاع خاص ورجال أعمال مستقلين عن الدولة. كما أن انهيار هذه النظم الشمولية يعفي الجميع تقريباً من الحاجة للمقارنة معها، إلا بالمعني السلبي.

لقد عقدت المقارنة ذات الدلالة بالتحديد مع تجارب جنوب شرق آسيا، المعروفة بإسم النمور الآسيوية. إذ بدأت هذه التجارب من مستوي للتطور الحضاري والاقتصادي أقل كثيراً مما كانت مصر قد حققته طوال القرن التاسع عشر وخلال النصف الأول من القرن العشرين، ولكنها تخطت مصر كثيراً في النصف الثاني من هذا القرن. وفي نفس الوقت، فقد تحققت تلك « المعجزة الأسيوية» في ظل نظم سياسية إستبدادية، أو -حتى تستخدم تعبيراً أقل إيحاءً بالتحيز- حكومات قوية غير ديموقراطية.

ولاشك أن كثيراً من رجال الأعمال وخبراء الاقتصاد قد تعلقوا بهذه التجربة، وهو ما يدعونا لاتخاذها أساساً للمقارنة، بما يكشف عن قوة أو ضعف الديموقراطية كمثالية سياسية وكبديل عملي في نفس الوقت.

أما بالنسبه للمعطيات الثقافيه التي قد تشير إلي بدائل للديموقراطيه، فلا شك أن أقواها هو فكرة «المستبد العادل» المتجذرة في الثقافة السياسية الاسلامية التقليدية، وتجربة الحزب الواحد التي مرت بها مصر خلال الحقبة الناصرية. وقد رأينا أن نضيف أيضاً نماذج سياسية خليطاً تأخذ بالديموقراطية جزئياً وبهذه البدائل جزئياً، للكشف عن مدي قوه التعلق بأي منها.

وأخيراً، فإن شدة التعلق بالديموقراطية وحقوق الإنسان تتحدد جزئياً بمدي تقدير تحققها فعلاً في الواقع الراهن. فالاتجاه نحو الديموقراطية ليس مجرد نتيجة لمثاليات سياسية مجردة، وإنما هو أيضاً حصيلة عملية نقد سياسي واجتماعي صريح أو مضمر لمستوى الأداء الحكومي تجاه قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان. وقد حرصنا علي قياس مستوي الرضا عن الأداء الحكومي تجاه هذه القضايا من خلال فئات عمق مختلفة تبدأ بالرضا الكامل وتنتهي بعدم الرضا الكامل، وبينهما فئة محايدة.

ويهمنا في هذا الإطار أيضاً أن ندرك الاتجاه نحو الديموقراطيه وحقوق الإنسان ليس علي صعيد القيم والآراء المجردة وحدهما، وإنما علي صعيد المؤسسات وأدوارها وتقييم أداء هذه المؤسسات أيضاً. وطبقنا هذا الإدراك بدرجة أكبر فيما يتعلق بالموقف من قضايا حقوق الإنسان.

وأخذت استمارة الاستبيان بطريقة لتصميم الأسئلة تجعلها قريبة بقدر الإمكان من المناخ الفعلي

الذي يتم فيه هذا التقييم. وعلي سبيل المثال. فإن الثقافة السياسية المصرية الراهنة تتسم بقدر واضح للغاية من الغيرة الوطنية والتي تتطرف أحياناً إلي درجة بروز نزعة معادية للغرب ومؤسساته تحديداً. وكثيراً ما يتم توظيف تلك العاطفة علي نحو مضاد للقيم الديموقراطية وحقوق الإنسان، حيث ينظر لهذه الحقوق باعتبارها وسيلة للضغط علي الأمة أو النظام السياسي لتحقيق أهداف أجنبية أو مضادة للمصالح القومية المصرية أو العربية، وقد حرصت الاستمارة على أن تأخذ بهذا الاعتبار لقياس مدي تأثر الاتجاه نحو حقوق الإنسان بهذه النزعه.

ومن ناحية ثانية، فإن الرأي لاينفصل عن الموقف العملي أو الدور. ولذلك حرصنا أيضاً علي تصميم الأسئلة ذات الصلة بالاشارة إلي رؤية رجال الأعمال لدورهم المحتمل في النضال من أجل تعزيز واحترام حقوق الإنسان في مصر وفي إطار الحركة المصرية لحقوق الإنسان.

وعكست استمارة الاستبيان هذه الأبعاد والاعتبارات النظرية والعملية جميعاً بقدر الامكان.

٢- إختيار العينة

تجري استطلاعات الرأي عادة على عينة من الجمهور المستهدف. وحيث أن الهدف هو التعرف علي إتجاهات هذا الجمهور وليس العينة بذاتها، فإنه يتم اختيار العينة بأساليب مختلفة بحيث تضمن إلى أقصي حد ممكن عملياً تمثيل هذا الجمهور. وثمة مداخل متعددة لإختيار عينة تمثيلية تعتمد علي آليات معينة لعشوائية سحب العينة.

ويتوقف إختيار المدخل والآليات علي ظروف إجراء الاستطلاع ومن بينها مستوي ودرجة دقة المعرفه بالجمهور المستهدف، ومن ثم توفر إحصاءات سابقة ودقيقة عن هذا الجمهور والقدرات المالية والتنظيمية للهيئة أو الباحثين الذين يجرون الاستطلاع.. إلخ. وعادة ما يتم إتخاذ قرارات بحثية أولية تتفق مع هذه الظروف.

وكان القرار الأول الذي إتخذناه هو أن يكون حجم العينة أكبر ما يمكن وتسمح به الظروف والقدرات المالية والتنظيمية. صحيح أن بعض الاستطلاعات تكتفي بالحد الأدنى من حجم العينة المسموح به إحصائياً للحصول علي نتائج ذات مغزي إحصائي. مثل عدد ٣٠ مفردة أو مبحوثا. إلا أن طموحنا كان أكبر بكثير. ذلك أن عدم وجود استطلاعات سابقة عن رجال الأعمال واتجاهاتهم، والسيادة شبه المطلقة للأحكام الانطباعية عنهم، والحاجة الشديدة لأكبر قدر ممكن من التأكد من قيمه الاستطلاع من الناحيه العلميه جعل اختيار عينة كبيرة أمراً ضرورياً.

وبحساب جميع الظروف العمليه، تحدد رقم عينة كبير نسبياً. منذ البدايه وهو ٥٣٢ مفردة.

ويعد هذا الحجم من الأحجام الكبيرة في استطلاعات الرأي العام، وخاصه الاستطلاعات القطاعية: أي التي تبحث في إتجاهات قطاع إجتماعي ما، وخاصة أن رجل الأعمال هو بطبيعته شريحة اجتماعية صغيرة كنسبة من إجمالي السكان في أي مجتمع. وبهذا المعني، فإن هذا الاستطلاع يعد استطلاعاً واسع النطاق بالمعنى العلمي، ويمكننا مقارنته حتي بالعينة القومية التي تبحث في

اتجاهات المجتمع كله، وهي عادة لاتزيد عن ٢٥٠٠ شخص أو مفردة.

وتمثلت المشكلة التالية في كيفية اختيار مفردات العينة بما يضمن العشوائية ومن ثم تمثيل جمهور رجال الأعمال. ولم يكن متاحاً لدينا سوي مصادر قليله للاختيار بينها. وفي النهايه قررنا استخدام دليل لأرقام تليفونات الشركات التي ترغب في استخدام الجمهور لهذه الأرقام والعناوين والاسم التجاري وغيرها من المعلومات بتسجيل نفسها في هذا الدليل المسمي "بالصفحات الصفراء YELLOW PAGE، " والصادر عام ١٩٩٦ وذلك لتحديد مفردات العينة بالاسم والعنوان.

وفي الصفحات الصفراء يتم تصنيف رجال الأعمال وفقاً للنشاط الفعلي الذي يقومون به، بغض النظر عن طبيعة النشاط، من الناحية الاقتصادية. فترد أسماء الشركات ورجال الاعمال المسئولين عنها وأرقام تليفوناتها وعناوينها - تبعاً للمواد التي يتعاملون فيها سواءً بالتصنيع أو الاستيراد أو التجارة... إلخ فيتم وضع قائمة الشركات المتعاملة في الجلود أو الزجاج أو المواد الغذائية والزراعية، أو الخدمات المختلفة مثل السياحة، والاتصالات، والتأمين.. إلخ.

ويحل الاعتماد على «الصفحات الصفراء» مشكلة تعريف رجل الأعمال. فكل من يملك سجلاً تجارياً هو رجل أعمال، بغض النظر عن حجم المشروع أو طبيعته.

ومن أجل ضمان عشوائية الاختيار، اتخذنا الاجراءات التالية:

أ- توزيع حجم العينة المختارة - أي ٥٣٢ مفردة - علي مختلف الأنشطة الواردة في الدليل بنسبة ورود هذه الأنشطة. فإذا كانت شركات الجلود تمثل ١٠٪ من الدليل. فإن حجم العينة المخصصة لهذا القطاع هو٥٢,٣ مفردة وهكذا بالنسبة لبقية الأنشطة. وبطبيعة الحال يتم تقريب الرقم إلي أقرب رقم صحيح. فيكون الرقم هنا هو ٥٢ مفردة.

ب- ويحدد هذا العدد اختيار مفردات العينة بصورة عشوائية، وذلك باختيار الاسم الأول ثم بمسافة متساوية الاسم الذي يليه، وهكذا، وتتحدد المسافات بعدد الشركات المدرجة تحت النشاط المعني. فإذا أخذنا بالمثال السابق، وكان عدد الشركات المتعاملة في الجلود ٥٣٢ مثلاً، فإن المسافة ستكون١٠ أسماء بحيث يتم اختيار الاسم الأول ثم الاسم العاشر ثم الاسم العشرين، في القائمة، وهكذا حتي تمام سحب النسبة المطلوبة في العينة من هذا النشاط، بحيث تكون بالطبع عدداً صحيحاً بالزيادة أو النقص عن النسبة المطلوبة بالدقة.

جـ- وفي التطبيق العملي للاستطلاع، رفض عدد معين من المبحوثين ملء إستمارة الاستبيان. في هذه الحالات، يتم إختيار الأسماء التالية من الدليل في نفس قطاع النشاط. فإذا رفض الاسم رقم١٠ مثلاً من شركات الجلود ملء الاستمارة، يتم اختيار الاسم رقم ١١، أو الذي يليه. وكان معيار العنوان الجغرافي الأقرب للإسم السابق معياراً إضافياً للإختيار، عندما يرفض الشخص المحدد في القائمة ملء الاستمارة، أو التعاون مع باحثي الاستطلاع.

د- وينطبق نفس الإجراء السابق بالنسبة لمشكلات أخري. ففي بعض الحالات أدي تغيير عنوان الشركة أو إغلاقها أو إنقسام الشركاء، أو سفر الملاك أو المديرين الكبار، أو غيرها من الظروف،

وصعوبة التوصل إلي الأشخاص المحددة أسماؤهم سلفاً . من الدليل . إلي اختيار الأسماء « الشركات» التالية، مع تفضيل قرب الموقع الجغرافي للاسم الجديد من الاسم السابق.

هـ- وقد أدت الصعوبات العملية إلي اختلال نسبي للمسافات الفاصلة بين الأسماء المدرجة في الدليل . والمحددة بنسبة توزيعها في العينة . ولكن هذه المشكلة لاتقلل من عشوائية الاختيار، بأية درجة ملموسة، بل ربما كانت . من الناحية الشكلية . أكثر إيجابية نحو ضمان العشوائية.

و- وحيث إن الأسماء المدرجة في «الصفحات الصفراء» ليست مرتبة جغرافياً أو من حيث عنوان الشركة، فقد أقتضي الأمر جهدا تنظيمياً خارقاً، بسبب ضخامة العينة، والعدد الكبير من الأحياء التي توزعت عليها عناوين الشركات المحددة . وفقاً للإجراء السابق، وامتدادها إلي مدينتي القاهرة والاسكندرية.

ز- وتم بالطبع تطبيق الاستبيان علي -جماعة تجريبية Pilot group - قبل تطبيقها علي كل العينة المختارة، وتعديل صياغة الأسئلة وفقاً للدروس المستفادة من هذا التطبيق.

وقد أسفر هذا الاختيار العشوائي عن وجود ٣٩٧ مفردة من مفردات العينة في مدينة القاهرة، ٩١ مفردة في مدينة الاسكندرية، وإن كان جانب من هذه المفردات يقع جغرافياً في محافظات مختلفة وهي تحديداً محافظة القاهرة، ومحافظة الجيزة، ومحافظة القليوبية. ولم يمكن التعرف بعد تطبيق الاستطلاع علي الموقع الجغرافي «داخل مدينتي القاهرة والاسكندرية» علي ٤٤ مفردة، بسبب أخطاء التسجيل من جانب الباحثين.

وقد امتد الاستطلاع إلي شركات تقع في ١٤ حياً من أحياء القاهرة والاسكندرية وهو عدد كبير بالنظر إلي ميل شركات الأعمال للتركز في أحياء معينة، وخاصة منطقة وسط مدينة القاهرة، ومنطقة القاهرة الفاطمية بأحيائها المختلفة.

٣- مشكلة التعميم من نتائج الاستطلاع بالعينة

ورغم ضخامة العينة المدروسة، وكونها غير مسبوقة في مصر، وربما في العالم العربي ككل، بالنسبة لدراسات وبحوث الرأي العام بالعينة عموماً حول اتجاهات رجال الأعمال بالتحديد، يجب التعامل مع إمكانية تعميم نتائج هذا الاستطلاع بقدر كبير من الحذر، لأسباب عديدة، نذكر منها ما يلي:

أ- هناك أولاً الأسباب العامة والمرتبطة باستطلاعات الرأي العام في المجتمع المصري، ومنها عادة الاستهانة بهذه الاستطلاعات، مما يؤدي إلي تحيزات تلون الاجابة وتبعدها . بدرجة معينة. عن صدق التعبير عن الرأي الحقيقي، وشيوع ثقافة الخوف، والثقل النسبي للموقف من الباحث القائم علي الاستطلاع وتأثير العلاقة الشخصية بين الباحث والمبحوث.. إلخ.

ب- ولكن هناك أسبابا خاصة بهذا الاستطلاع، وهي أسباب تترجم القيود السابقة بصورة محددة.

فقد أجري هذا الاستطلاع في شهر أغسطس عام ١٩٩٨، وهو عام شهد توترات سياسية إقليمية ودولية كبيرة، وخاصة الأعمال العسكرية العدوانية للتحالف الانجلو سكسوني ضد العراق، وهو الأمر الذي أبرز بدرجة كبيرة عوامل العداء للغرب وما ينظر إليه باعتباره نوعاً من الأفكار أو المبادئ«الغربية» مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان. ومن المحتمل أن هذا العامل قد أثر سلباً علي اتساع أو عمق الايمان بالمبادئ الديموقراطية والحقوقية.

ومن ناحية أخرى، فإن سيادة ثقافة الخوف أو علي الأقل تجنب المشاكل -وهو عامل يؤثر تقليدياً علي الاستطلاعات حول القضايا ذات الصلة بالسياسات الداخلية - قد أدي إلي الحصول علي معدل استجابة Response Rate منخفض نسبياً. وقد وصل معدل الاستجابة في هذا الاستطلاع إلي نحو٤٠.٣٥٪ من العينة.ويدخل هذا المعدل في المتوسط العام لاستطلاعات الرأي المشابهة وحول قضايا السياسة الداخلية، حتي تلك التي تجريها هيئات ومؤسسات رسمية في المدن وبين فئات الطبقة الوسطي. فبينما يزيد معدل الاستجابة في الريف وبين الفئات الفقيرة والأقل تعليماً عن هذا المتوسط، كما هو معروف لدي خبراء بحوث الرأي العام والاستطلاعات.

ولايهمنا في هذا الإطار، أن المعدل المنخفض للاستجابة ربما يكون قد أثر علي عشوائية العينة، ذلك أن هذا التأثير ضئيل بصورة ملموسة. ولكن ما يهمنا هو تأثير هذا المعدل علي صدقية التمثيل لأسباب أخري. ذلك أن القطاع من رجال الأعمال في العينة والذي إستجاب للاستطلاع وقام بملء إستمارة الاستبيان هو قطاع مميز بدرجة معينة من الشجاعة، ويستبعد الأشخاص الذين يصل بهم الخوف أو الشك في هدف الاستطلاع أو أمانته أو الهيئة البحثية التي قامت به إلي حد رفض ملء إستمارة الاستبيان.

ومعني ذلك أنه قد لايجوز تعميم نتائج هذا الاستطلاع إلا بالنسبة لهذا القطاع من رجال الأعمال الذين تسمح ثقافتهم وثقتهم بأنفسهم بالتعاون بصورة إيجابية مع استطلاعات الرأي العام ذات الصيغة السياسية، والتي قد يعتبرها بعضهم في الحد الأدني مستقلة عن الحكومة، وفي الحد الأقصي معارضة لها.

وبهذا المعني، ربما تكون نتائج هذا الاستطلاع متحيزة لصالح الاتجاهات الاستقلالية والمعارضة للحكومة بين رجال الأعمال. ومع ذلك، فإنه لاينبغي المبالغة في وزن وتأثير هذا التحيز بالنظر إلي النتائج المتوازنة التي ظهرت من تطبيق الاستمارة، وهو ماسيتضح من عرض هذه النتائج.

وبصورة عامة، يمكننا الاستنتاج بأن الاتجاه النقدي حيال سياسات الدولة والواقع القائم فيما يخص قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان ربما يكون قد ظهر في العينة وفي نتائج البحث بأكبر من وزنه النسبي بين جمهور رجال الأعمال عموماً. ولكننا لانميل للمبالغة في مدي التحيز وضخامته.

ج - وعلي أية حال، فإنه يجب التحفظ تجاه نتائج هذا الاستطلاع وإمكانية تعميمه علي جمهور رجال الأعمال علي المستوي القومي حتي يتم إجراء مزيد من الاستطلاعات المستقبلية حول هذا الموضوع أو موضوعات مشابهة، ويستقر في الأدبيات وبحوث الرأي العام نمط معين من النتائج التي تعززها البحوث الميدانية.

المبحث الثاني
نتائج الاستطلاع

أولاً- خصائص الأعمال

إن أول طائفة من المتغيرات التى قد تصف العينة بصورة جيدة، وقد تشكل تفسيراً لتوزيع الاجابات فى الاستبيان هى طبيعة نشاط الأعمال نفسه. فإذا كنا نبحث أو نستطلع آراء هذه الفئة، فإن أول مايرد على الخاطر هو طبيعة ما يقومون به من أعمال.

وقد حددت استمارة الاستبيان تسعة مؤشرات رئيسية لوصف طبيعة نشاط الأعمال، وإن كانت هذه المؤشرات التسعة مختلطة إلى حد ما، وهى «حجم المشروع»، «قطاع النشاط»، «ميدانه»، «وموقع المركز الرئيسى»، «ومصدر المكونات»، «والأسواق الرئيسية»، «وشكل الملكية» «ومستوى التطور التنظيمى» «ومستوى التطور التكنولوجى». وكما هو واضح، فإن هذه المؤشرات تصف بقدر واضح من الشمول الخصائص الاقتصادية للأعمال، وليس أبعاداً أخرى، فقد تم تجاهل البعد الاجتماعى والذى يخص طبيعة العلاقات فى المشروع بين الملاك والمديرين والفنيين والعمال، ومستويات الأجور، ودرجة القبول أو الرفض لتنظيم العمال أو العاملين نقابياً، وغير ذلك من الجوانب الاجتماعية. كما تم تجاهل أبعاد أخرى مثل البعد النفسى، والشعور بالأهمية النسبية للأعمال، ومستويات الأرباح.. إلخ.

والسبب الكامن وراء تجاهل هذه الأبعاد - إضافة إلى الرغبة والضرورة الملحة لتبسيط الاستبيان - هو ما قد يؤدى إليه إدخال هذه الأبعاد من حساسية تضاعف الضرر الناشئ عن مشكلة الثقة بين الباحث والمبحوث.

وفيما يلى نستعرض تلك الخصائص الاقتصادية أو طبيعة النشاط فى كل من المؤشرات الرئيسية التسعة.

(أ) حجم المشروع:

يمثل حجم مشروع الأعمال أحد المتغيرات الجوهرية -من الناحية النظرية- سواءً بالنسبة لكتابة التاريخ الاجتماعى المصرى، أو بالنسبة لتعريف مجتمع الأعمال ورجال الأعمال، أو لرصد والتنبؤ

بمواقف واتجاهات رجال الاعمال نحو قضايا السياسة والثقافة والمجتمع.

والواقع أنه ليس لدينا نظريات قوية حول دورالفئات المختلفة بين رجال الأعمال من حيث الحجم فى الحياة الاقتصادية، والسياسية والثقافية للمجتمع. فحتى من الناحية النظرية لم يعد الإيمان بأن الشركات الكبيرة أكثر كفاءة نظراً لوفورات الحجم كأساس مقبول من الناحية الميدانية. فمقابل وفورات الحجم نجد عوامل موازنة تفضل المشروعات الصغيرة، مثل القدرة الأكبر على خفض تكلفة الانتاج، والمرونة الأعلى فى التسويق، والاستعداد الأكبر لإنتاج وتبنى تجديدات تكنولوجية مهمة. وهناك دول ناجحه اقتصادياً بفضل تبنيها لنموذج المنتج الصغير والمتوسط مثل «إيطاليا» و دول «جنوب شرق آسيا»، ولكن أغلب الدول الغربية المتقدمة قطعت أشواطاً كبيرة على طريق التقدم الاقتصادى من خلال نموذج الشركة الكبيرة.

ومن الناحية السياسية، يعتقد البعض أن رجال الأعمال الكبار أكثر تقدمية وميلاً لتبني الأفكار الجديدة بالنظر إلى تحررهم النسبى من المخاوف. بينما يعتقد البعض الآخر أن رجال الأعمال الصغار والمتوسطين قد يكونوا أكثر تقدمية وأشد ميلاً للديموقراطية وحكم القانون، بالنظر إلى قربهم الشديد من الطبقات الشعبية وخوفهم من الاحتكار الاقتصادى الذى يمهد للاحتكار السياسى، وليس هناك دليل قاطع على صحة هذه الافكار أو تلك من النظريات فى كل المجتمعات.

وقد ميزت استمارة الاستبيان بين خمس فئات من المشروعات، حسب الحجم. واستخدم مؤشر عدد العاملين للتمييز بين تلك الفئات الخمس هى: مشروع صغير (أقل من ١٠ عمال)، مشروع متوسط (١٠-٥٠ عاملا)، مشروع كبير (٥٠ - ١٠٠٠عامل) ومشروع عملاق (أكثر من ١٠٠٠عامل) ومشروعات عملاقة متعددة. وفيما يلى نرصد توزيع الاجابات فى العينة

جدول رقم (١): حجم مشروعات الأعمال فى العينة

		عدد	٪
١	مشروع صغير	٣١٣	٥٨,٨
٢	مشروع متوسط	١٢٥	٢٣,٥
٣	مشروع كبير	١٦٨	١٢,٨
٤	مشروع عملاق	١٢	٢,٣
٥	مشروعات عملاقة متعددة	١٢	٢,٣

لم يجب شخصان على هذا السؤال.

ومن الجدير بالذكر أن المتوسط العام للحجم يقترب كثيراً من المشروع المتوسط . (بمتوسط حسابى ٢,٠١٧ و انحراف معيارى ٦,٠٣٧) ويبدو الانتشار النسبى للمشروعات الصغيرة أمراً متوقعاً، وإن كان إنتشاره فى العينة ٥٨,٨٪ أقل من نصيبه على المستوى القومى، وهو تحيز نسبة إلي النشر فى دليل «الصفحات الصفراء» باعتباره أمراً لايلفت نظر العديد من رجال الأعمال الصغار، ولا القائمين على هذا النوع من المطبوعات.

(ب) قطاع النشاط

ويعد قطاع النشاط متغيراً آخر لفت نظر المؤرخين الاجتماعيين، والمحللين السياسيين على السواء. وينسب البعض فضائل معينة لقطاعات بعينها، وخاصة الصناعة لكونها المصدر الأساسى للنمو فى الثروة المادية للمجتمع، وقطاعاً أكثر ديناميكية من حيث متطلبات الابتكار ودوافع النفاذ الى الأسواق والمنافسة. وهناك خلافات نظرية حادة فيما يتعلق بقطاع الخدمات ودوره الحقيقى فى تنمية الثروة المجتمعية، وبالنسبة للنمو الصحى للثقافة وغيرها من المجالات الاجتماعية.وقد ميزت استمارة الاستبيان بين خمسة قطاعات لنشاط الأعمال، وهى «الزراعة»، «والصناعة»، و«الخدمات»«والتجارة» «والمشروعات متعددة النشاط».

جدول رقم (٢): توزيع العينة حسب القطاعات الاقتصادية

م		عدد	نسبة
١	الزراعة	٤	,٨
٢	الصناعة	٥٠	٩,٤
٣	الخدمات	١١٥	٢١,٦
٤	التجارة	٢٤٠	٤٥,١
٥	متعدد النشاط	١٢٣	٢٣,١

ويلفت النظر فى هذا التوزيع الضآلة النسبية لقطاع النشاط الصناعى، مقابل الدور الكبير للأنشطة التجارية. ومن الملحوظ كذلك، تعدد القطاعات والأنشطة حيث شغلت المشروعات متعددة الأنشطة أقل قليلاً من ربع العينة، وهى سمة ملحوظة فى التاريخ الاجتماعى والاقتصادى لقطاع الأعمال الكبير فى مصر.

(ج) الميدان الرئيسى لنشاط الأعمال:

المقصود بالميدان الرئيسى لنشاط الأعمال التوجه التصديرى فى مقابل التوجه الاستيرادى، أو النشاط المحلى (إحلال الورادت)، ويضاف لذلك توجهان رئيسيان هيما العمل على المستوى الاقليمى، أو العمل على مستوى دولى. وبذلك ميزت استمارة الاستبيان بين رجال الأعمال فى العينة تبعاً للتوجه الرئيسى فى أعمالهم

جدول رقم (٣): الميدان الرئيسى للأعمال

م		عدد	٪
١	محلي فقط	٣٠١	٥٦,٦
٢	محلي ويقوم علي الاستيراد	١٣٦	٢٥,٦
٣	محلي وله نشاط تصديري	٤٢	٧,٩
٤	علي المستوي الاقليمي (اكثر من موقع في بلاد عربية)	٦	١,١
٥	علي المستوي الدولي (موقع في بلد صناعي متقدم واحد على الاقل)	٢٢	٤,١

٢٥ شخصاً أجابوا اجابات مختلفة ومتفرقة بما يصعب جمعها في فئة واحدة أوضمها إلي الفئات المذكورة

ويلاحظ فى هذا التوزيع هيمنة النشاط الموجة محلياً، والدور الكبير الذى تلعبه أنشطة الاستيراد (أكثر من ربع العينة) وهي سمة تتفق مع الدور الكبير للأنشطة التجارية والخدمية فى العينة. وتعد هذه السمة أمراً متوقعاً بالنظر إلى خصائص تطور القطاع الخاص بكل فروعه فى مصر، والتى يغلب عليها الطابع التجارى والتوجه للسوق المحلى، والعجز المستمر عن اختراق الأسواق الأجنبية. ومع ذلك فإن نسبة المشروعات ذات الامتداد الدولى (١,٤٪)جاءت أيضاً أكبر من المتوقع.

(د) الشكل القانوني للملكية:

وقد اهتمت استمارة الاستبيان أيضا بالتمييز بين مختلف الأشكال القانونية للملكية. وتكمن وراء هذا الاهتمام فكرة أساسية .وهى أن غالبية الأشكال البسيطة للملكية هى شركات عائلية، تتحد فيها الملكية مع الإدارة. بينما يحدث هذا الانفصال ولو جزئياً فى أشكال الملكية المعقدة، وخاصة الشركات المساهمة.

ومن الطبيعى أن تختلط المشرعات الصغيرة مع أشكال الملكية الأبسط «الملكية الكاملة» وأن تتدرج الشركات فى اتخاذ أشكال ملكية أعقد مع زيادة حجم المشروع، بحيث تتخذ المشروعات المتوسطة أشكالاً وسيطة للملكية «مثل شركات التوصية البسيطة وشركات «التضامن » وتتخذ المشروعات الكبيرة والعملاقة شكل الشركات المساهمة.

ورغم هذا الاختلاط المتوقع، فإن شكل الملكية قد يكون متغيراً ذا دلالة بالنسبة لأهداف الاستطلاع. فالمشروعات الكبيرة والعملاقة غالباً ماتشهد فصلاً بين الملكية والإدارة. وغالباً ما يكون الشخص المستطلع رأيه هو أعلى الأشخاص مكانة فى هرم الادارة،

بمعنى أنه يقترب من المهنيين أكثر من اقترابه من الرأسماليين: أي أصحاب رأس المال. ومن المحتمل أن يكون لهذا الفارق تاثير محسوس على التوجهات نحو القضايا الجوهرية مثل قضية الديموقراطية.

ومن الملاحظ أن نسب المشروعات المملوكة بالكامل(٤٧,٦٪) قريبة من نسب المشروعات الصغيرة فى العينة (٥٨,٨) وحقيقة أن الثانية اكبر قليلاً معناه أن بعض المشروعات الصغيرة مملوكة لشركاء « مالكين أو أكثر» وهو مايضطرها للتسجيل فى شكل توصية بسيطة أو شركات تضامن.

جدول رقم (٤): التوزيع حسب شكل الملكية

م		عدد	٪
١	مملوك بالكامل	٢٥٣	٤٧,٦
٢	شركة توصية بسيطة أو شركة تضامن	١٩٣	٣٦,٣
٣	شركة مساهمة	٨٦	١٦,٢

(هـ) مستوى التطور التنظيمى:

ولكى نتأكد من ارتباط مستوى التطور التنظيمى مع شكل الملكية، توجهنا بسؤال حول المتغير الاول. فميزت استمارة الاستبيان بين مستوى تطور تنظيمى بسيط، ودرجة متوسطة من التطور التنظيمى حيث توجد أقسام أو إدارات غير عالية التطور» «ومشروعات عالية التطور التنظيمى» حيث توجد أقسام وادارات كبيرة ومركبة، ويتم رسم السياسة واتخاذ القرار بتعاون هذه الأقسام والإدارات المتخصصة.

ويلاحظ هنا التشابه بين أنماط التطور التنظيمى البسيط (٥٦,٤٪ والشركات المملوكة بالكامل (٤٧,٦٪) وبين المستويات التنظيمية البسيطة وشركات التضامن والتوصية البسيطة (٣٠,٨٪ مقابل ٦,٣٪) وبين المستويات العالية، والشركات المساهمة (١٢,٤٪ مقابل ١٦,٢٪) ومع ذلك، فمن الملاحظ أيضاً أن التطور التنظيمى يختلف بدرجة معينة عن شكل الملكية، بمعنى أن تعقد الملكية لايؤدى إلى تعقد وتطور تنظيمى بنفس الدرجة.

جدول رقم (٥) مستوى التطور التنظيمى

م		عدد	٪
١	بسيط	٣٠٠	٥٦,٤
٢	متوسط التطور	١٦٤	٣٠,٨
٣	عالى التطور	٦٦	١٢,٤

لم يجب شخصان على هذا السؤال

(و) مستوى التطور التكنولوجى:

ويفترض أن يكون مستوى التطور التكنولوجى متغيراً هاماً فى تكوين التوجهات. ورغم احتمال اختلاط هذا المتغير مع حجم المشروع والتطور التنظيمي، إلا أنه يستبعد أن يتحد المتغيران. ذلك أن سرعة شيوع التكنولوجيات الأرقى أدى فى أحوال كثيرة إلى إجبار حتى الشركات الفردية والعائلية البسيطة على تبنى التكنولوجيات الأحدث.

ومن ناحية ثانية، فإن اهتمام استمارة الاستبيان بمستوى التطور التكنولوجى ينهض على افتراض شائع - وخاصة فى الأدبيات الغربية. يقول بأن التعامل مع التكنولوجيات المتقدمة يفضى إلى تكوين ذهنية أرقى وأكثر عقلانية وأقل التصاقاً بالمفاهيم الموروثة عن المجتمع والحياة والدولة.

مستوى التطور التكنولوجى

م		عدد	٪
١	تكنولوجيا بسيطة شائعة	٢٨٤	٥٣,
٢	تكنولوجيا متقدمة ولكن شائعة	١٨٩	٣٥,
٣	تكنولوجيا شديدة التقدم	٣٧	٧, ٠
٤	إجابات أخرى	٢٢	٤, ١

ويظهر من هذا التوزيع عدم صحة ما ذهبنا إليه من أن بعض الشركات الصغرى تأخذ بتكنولوجيات أرقى. فالتقارب بين نسب الشركات الصغيرة، وذات المستوى التنظيمى البسيط من ناحية ونسبة التكنولوجيا البسيطة والشائعة يصل إلى حد التماثل، وهو أمر يصدق أيضاً على التقارب بين نسبة الشركات المتوسطة وذات التطور التنظيمى المتوسط من ناحية ونسب التكنولوجيا المتقدمة ولكن الشائعة.

(ع) مؤشرات أخرى

وتساءلت استمارة الاستبيان عن خصائص أخرى لنشاط الأعمال، ولكنها تختلط بدرجة أكبر مع المؤشرات والخصائص السابقة، ففى سؤال حول الموقع الرئيسى للنشاط، بمعنى أين يتم الإنتاج بصورة رئيسية، جاءت الأغلبية الساحقة من الإجابات لتؤكد الطابع المحلى للنشاط، حيث مثل الإنتاج المحلى نسبة ٨٧,٨٪ من المشروعات. ولم يذكر سوي ٢,٣٪ من المبحوثين في العينة أن الانتاج يتم في مصر ودول عربية وذكر ٣,٠٪ و٣,٤٪ أن الإنتاج يتم فى مصر ودول غير عربية وغير غربية، علي التوالي

أما بالنسبة لمصدر المكونات المستخدمة فى الانتاج، فقد جاءت من مصر نفسها بنسبة٣٩,٥٪، بينما جاءت من مصادر عالمية بنسبة٢٥,٩٪، وتوزع الباقى بين عدد من المصادر فى نفس الوقت. ويتأكد - من خلال سؤال آخر - أن التوجه التسويقى الرئيسى هو مصر نفسها بنسبة ٧٨,٠٪، وذهب ٧,٩٪ من المشروعات إلى أن الأسواق العربية تعد مهمة بالنسبة لهم، و أكد ٩,٤٪ على أن السوق الدولى مهم بالنسبة لهم. وتوزع الباقى بين الأسواق الدولية، وتوجهات أخرى نحو أسواق خاصة.

٢. الاهتمام بالسياسة والحكومة والشئون العامة

يصعب تصور أن يكون لرجال الأعمال موقف محدد ومؤثر من قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان إن لم يكن قدار من الاهتمام بالسياسة وشكل الحكم والشئون العامة. فبدون هذا الاهتمام يتحول الأمر من رأى إلى مزاج أو اعتقاد أو تفضيل تجريدى ليس له أثر فى الواقع الفعلى. ولاشك أن معيار الاهتمام بالسياسة والشئون العامة يدخل إلى صلب المناظرات حول قضية البرجوازية كطبقة حاكمة أو حتى كنخبة سلطة. وعلى سبيل المثال ينكر كثير من المنظرين أن لرجال الأعمال فى بلادهم اهتماماً ملموساً بالسياسة. ويؤكد مفكر كبير مثل ريمون آرون أن اهتمام البرجوازية الفرنسية بالسياسة ليس ضئيلا فحسب، بل ربما يكون أقل من المواطن العادى. وهو ما يكذب نظرية الطبقة الحاكمة. فلو أن البرجوازية تعى بدورها كطبقة حاكمة، لكانت قد أخذت السياسة على محمل الجد، وتابعت شئونها بقدر ملحوظ من العناية. وعلى العكس، درجت المدرسة الماركسية فى الولايات المتحدة على النظر إلى البرجوازية الأمريكية كطبقة سياسية، شديدة الاهتمام بمتابعة مصالحها الطبقية من خلال الاتصال عن كثب بالسياسيين والتأثير على السياسات العامة. بل ويبرهن منظر كبير مثل «س. رايت ميلز «Mills» على أن نخبة السلطة الأمريكية تشتمل على عدد كبير من رجال الأعمال الكبار أو ممثليهم الذين يشغلون مواقع عليا فى الشركات الأمريكية العملاقة. وبالمقارنة، يبدو رجال الأعمال المصريون أقرب إلى الصورة التى وصفها ريمون آرون عن البرجوازية الفرنسية. ووفقاً لاستجابات المبحوثين يظهر إهتمام رجال الأعمال بالسياسة والحكومة ضئيلاً، ولاتزيد متابعتهم للشئون السياسية العامة كثيراً عن معظم المصريين. وجهت استمارة الاستبيان خمسة أسئلة تسعى للتعرف على درجة الاهتمام من جانب رجال الأعمال فى العينة بالسياسة والحكومة.

وقد تجاهلت الاستمارة نوعية الاهتمام أو الانتماءات السياسية للمبحوثين نظراً لحساسية هذا البعد، بدرجة قد تشوه الاجابات على الأسئلة الأخرى، ولهذا السبب اكتفينا بمؤشرات درجة الاهتمام، وتشمل العضوية فى الأحزاب السياسية، أو تولى مناصب سياسية، ومتابعة التطورات «بأى وسيلة من الوسائل الاعلامية أو الشخصية» وبناء علاقات صداقة مع المشتغلين بالسياسة، والرغبة فى التأثير فى السياسة بوسائل قد تكون خاصة برجال الأعمال.

ويعتبر هذا المؤشر الأخير أقرب المؤشرات أو الاسئلة إلى نوعية الاهتمام بالسياسة لدى رجال الأعمال، حيث تمت صياغة السؤال على نحو خاص برجال الأعمال وحدهم، والطرق التى قد يؤثرون بها على السياسة باعتبارهم رجال أعمال، هذا وقد وضع مؤشر فرعى للكشف عن مدى رغبة رجال الأعمال فى التأثير أو المشاركة فى الشئون العامة، باعتبارهم رجال أعمال بالمقارنة بوصفهم مواطنين بشكل عام. ويعد هذا المؤشر الفرعى نوعاً من مؤشرات الضبط.

(١) العضوية فى الأحزاب السياسية

يظهر الجدول التالى أن عضوية الأحزاب السياسية بين رجال الأعمال المصريين تعد بالغة الضآلة.

جدول رقم (٦): العضوية في الأحزاب السياسية

م		عدد	٪
١	أعضاء	٤٠	٧,٥
٢	غير أعضاء	٤٩١	٩٢,٣

شخص واحد لم يجب على هذا السؤال؟

غير أن هذه النزعة لضآلة الاهتمام بالعضوية فى الأحزاب السياسية قد لاتختلف كثيراً عن النزعة الأعم فى صفوف الطبقة الوسطى المصرية بصفة عامة. ومن ثم قد لاتعد مؤشراً عن انصراف قصدى من جانب فئة رجال الأعمال عن الأحزاب، بقدر ما تعبر عن أزمة وهامشية الأحزاب السياسية فى الحياة العامة المصرية خلال النصف الثانى من عقد التسعينيات بصفة خاصة.(٧)

(٢) تولى المناصب السياسية:

يظهر الجدول التالى أن نسبة ضئيلة للغاية من رجال الأعمال المبحوثين قد تولوا مناصب سياسية «بما فى ذلك مناصب حزبية»

جدول رقم (٧): تولي المناصب السياسية

م		عدد	٪
١	تو لى مناصب سياسية	١٤	٢,٦
٢	لم يتول مناصب سياسية	٥١٥	٩٦,٨

ثلاثة أشخاص لم يجيبوا على هذا السؤال

(٣) الاهتمام بمتابعة التطورات السياسية:

يظهر الجدول التالى خريطة الاهتمام بمتابعة الشئون السياسية - سواءً من خلال القراءة المنتظمة للصحف ووسائل الإعلام الأخرى، أو من خلال القنوات السياسية والحزبية والصلات الشخصية.

جدول رقم (٨): درجة الاهتمام بالسياسة

م		عدد	٪
١	لا أهتم بالسياسة مطلقاً	٨٤	١٥,٨
٢	لماماً أو أحياناً فقط	٢١٧	٤٠,٨
٣	أتابع السياسة باهتمام	٢١٥	٤٠,٤
٤	أتابع بدقة وأشارك	١٥	٢,٨

شخص واحد لم يجب على هذا السؤال

وتدلل هذه الخريطة للإجابات على أن المتابعة الدقيقة للشئون السياسية والعامة هى استثناء ضئيل فى محيط من عدم الاكتراث و المتابعة الضعيفة للشئون السياسية. ومع ذلك، فإن القطاع الذى يتابع السياسة والشئون العامة باهتمام - أساساً من خلال قراءة الجرائد ومتابعة وسائل الإعلام الأخرى - ليس صغيراً بل يصل إلى أكثر من ثلث العينة، أو أقل من النصف بقليل. والواقع أن تلك النسبة للمتابعة الإعلامية للشئون السياسية (إجمالاً ٤٣,٢٪) تعد أعلى مما تتمتع به الفئات الوسيطة فى مصر.

ومع ذلك، فإن هذه المؤشر للاهتمام يتصف بالضحالة وفقدان العمق، وهو ما يؤكده المؤشر التالى.

(٤) الاختلاط مع السياسيين:

إذ يمكننا افتراض أن الاهتمام الوثيق بالسياسة والشئون العامة يدفع صاحبه لمحاولة التعرف على هذه الشئون من خلال الصلات الشخصية واكتساب صداقة رجال السياسة والعمل العام. ولكن الجدول التالى يبين أن هذا الدافع ليس عميقاً أو قوياً بين رجال الأعمال فى مصر.

جدول رقم (٩): عقد صداقات مع المشتغلين بالسياسة

م	نسب السياسيين بين الأصدقاء المقربين	عدد	٪
١	منعدمة أو شبه منعدمة	٣٢٥	٦١,١
٢	بسيطة	١١٦	٢١,٨
٣	متوسطة	٦٣	١١,٨
٤	مرتفعة	٢٠	٣,٨
٥	مرتفعة جداً	٦	١,١

شخصان لم يجيبا على هذا السؤال

إذ لا يزيد من يختلط مع ويصادق السياسيين من رجال الأعمال فى هذه العينة عن٩, ٤٪ من الاجمالى، بينما ينصرف عن مخالطة ومصادقة السياسيين نحو٩, ٨٢٪ منهم. فإذا كانت هذه النتيجة قابلة للتعميم، فإن من المحتم أن نستنتج أن رجال الأعمال فى مصر لازالوا غير مندمجين فى نخبة السلطة أو النخبة السياسية، وأن صلاتهم اليومية بهذه النخبة هى إما عابرةعشوائية أو فى أفضل الأحوال محدودة.

(٥) النموذج المفضل للعلاقة مع السياسة والسلطة:

والآن نأتى إلى أهم المؤشرات جميعاً، وهو مؤشر مزدوج يقيس درجة توفر الوعى بالذات « كطبقة سياسية» بين رجال الأعمال، من ناحية، ونوع العلاقة المرغوبة مع السلطة السياسية من ناحية أخرى ويظهر الجدول التالى وجهات نظر رجال الأعمال المبحوثين.

جدول رقم (١٠): نمط العلاقة المفضلة مع السياسة والحكومة

م		عدد	٪
١	لايجب لرجال الأعمال الانجذاب للسياسة	٩٢	١٧,٣
٢	يكتفي بتقديم مشورته للسياسيين	٩٣	٢٠,٣
٣	رجال الأعمال مضطرون لعلاقة مع السلطة التنفيذية	١٠٨	١٧,٥
٤	يجب أن يشكلوا جماعة ضغط مستقلة	٣٧	٧,٠
٥	المشاركة في الشئون العامة مثلهم مثل غيرهم	٢٠٢	٣٨,٠

هنا نلاحظ انقساماً عميقاً فى وجهات النظر، وتعدداً ملحوظاً فى التوجهات نحو العلاقة المرغوبة بين رجال الأعمال والسلطة السياسية فى مصر. فنحو ثلث العينة تفضل الابتعاد عن السياسة والسياسيين أصلاً، إلا إذا طلبوا للمشورة.

ولاشك أن أقوى اتجاه يبرز من الجدول هو ذلك الذى يرفض أن يكون لرجال الأعمال دور سياسى خاص بهم، سواءً كان جماعة ضغط أو حزباً سياسياً. ويعكس هذا الاتجاة وعياً ديموقراطياً إيجابياً بين رجال الأعمال يصل إلى ضعف وزن الوعى الديموقراطى السلبى الذى يفضل أصحابه الابتعاد عن السياسة أصلاً.

ومن الملاحظ أن ثمة كتلة تقدر بأكبر قليلاً من ربع العينة تقر بضرورة وجود علاقة مستمرة أو تذهب إلى تشكيل جماعة ضغط خاصة برجال الأعمال.

وبوسعنا أن نقرأ هذا الجدول بطريقة أخرى تماماً. إذ يبدو أن رجال الأعمال فى مصر منقسمون بصورة حادة، وشبه متوازنة بين من يفضلون شكلاً أو آخر من أشكال الاقتراب الخاص من السلطة السياسية (ونحو ٤٤,٨٪،) من ناحية، وهؤلاء الذين يفضلون النأى بأنفسهم بعيداً عن هذه السلطة السياسية و(نحو ٥٧,٣٪)من ناحية أخرى. يلاحظ أن التوازن فى هذه العينة هو لصالح استراتيجية الابتعاد عن السلطة السياسية وليس الاقتراب منها.

ومع ذلك فإن نسبة الراغبين فى إنشاء صلة قوية بدرجة أو أخرى مع السلطة السياسية ليست هينة، بل إنها قد تبرر الحديث عن الوعى بالذات كطبقة سياسية. ولكن الأمر البارز هنا هو أن الموقف السائد بين رجال الأعمال يرفض فكرة تشكيل طبقة سياسية مستقلة «سواءً عن الحكومة أو عن الجمهور العام»، ويعتقد أن رجال الأعمال مضطرون لإنشاء صلات وعلاقات منتظمة مع السلطة السياسية، وهو ما يجعلهم فى نظر أنفسهم - طبقة تابعة، بأكثر منهم طبقة مستقلة.

٣- الخصائص البيوجرافية:

اهتمت استمارة الاستبيان أيضاً بتحديد طائفة من السمات الشخصية للمبحوثين، وعلى رأسها العمر «الجيل» والتعليم، ودرجة القدرة على متابعة التطورات العالمية من خلال إجادة اللغات الأجنبية، والاهتمامات الثقافية والاجتماعية والسياسية فى الماضى، وفترة بدء نشاط الأعمال والطريقة التى كون بها رجل الأعمال ثروته التى بدأ بها نشاطه.

وفيما يلى توزيع المبحوثين تبعاً لهذه الخصائص البيوجرافية

(أ) العمر(الجيل)

إن تمييز المبحوثين حسب العمر أو الجيل يعد من الممارسات الشائعة فى استطلاعات الرأى. وقد إفترضنا بالطبع حداً أدنى للعمر هو عشرين عاماً ولم نفترض حداً أقصى، على اعتبار أن العاملين عند أنفسهم «رجال الأعمال» لايخرجون إلى المعاش، ويظل أكثرهم يعمل حتى نهاية العمر.

جدول رقم (١١): توزيع رجال الأعمال فى العينة حسب العمر

م		عدد	٪
١	٢٠ـ ٢٩ عاماً	٧٦	١٤,٣
٢	٣٠ ـ ٣٩ عاماً	١٥٦	٢٩,٣
٣	٤٠ـ ٤٩ عاماً	١٤٥	٢٧,٣
٤	٥٠ ـ ٥٩ عاماً	٩١	١٧,٣
٥	٦٠ عاماً فأكثر	٦٤	١٢,٠

ويلاحظ هنا أن الهيكل العمري لرجال الأعمال قد تأثر أولاً بالهيكل العمري العام للمصريين، وصعوبة الدخول في مجال الأعمال بالنسبة للأجيال الشابة نظراً لضخامة التكلفة أو المدخرات الضرورية لبدء نشاط أعمال أو نشاط اقتصادي مستقل. وبسبب العامل الأول نلحظ إتجاهاً هابطاً للأعمار بين العينة. بسبب الميل لتناقص نسبة الأعمار الأكبر في مصر التي تتسم بالميل للأعمار الأصغر. وبناءً علي العامل الثاني سنلحظ أن نسبة الشباب في الفئة العمرية الأولي «٢٠ـ ٢٩ عاماً» أقل من الفئات التالية بسبب صعوبة تدبير المدخرات الضرورية لبدء نشاط اقتصادي في هذه المرحلة العمرية.

(ب) التعليم:

ويعد التعليم بدوره من أكثر الخصائص الشخصية شيوعاً من حيث استخدامه كمتغير مستقل، قد يفسر التباين فى الآراء نحو عديد من القضايا الاجتماعية والسياسية.

جدول رقم (١٢): توزيع المبحوثين حسب مستوي التعليم

م		عدد	٪
١	أقل من المتوسط	٢٤	٤,٥
٢	متوسط	٩١	١٧,١
٣	فوق المتوسط	٦١	١١,٥
٤	جامعي	٣٠٤	٥٧,١
٥	فوق الجامعي	٥١	٩,٦

لم يجب شخص واحد علي هذا السؤال، أو لم تكن اجابته واضحة

ويتضح من هذا التوزيع أن أكثر من نصف العينة حصلوا على تعليم جامعى، وأن نحو ١٠٪ منهم حصلوا على تعليم فوق الجامعى، أى أن نحو ثلثى العينة حصلوا على تعليم عال، وهى نسبة أعلى بكثير من المتوسط العام فى المجتمع، وربما كانت أعلى بدرجة ملحوظة من المتوسط العام لدى الطبقة الوسطى الحضرية عموماً. ولكن هذه الأرقام تثبت أيضاً خطأ الانطباع الشائع بأن التعليم ليس بعداً هاما عند التفكير في القيام بمشروع اقتصادي؛ إذ يبدو واضحاً أنه يشكل فعلاً عاملاً مهماً للغاية، حيث تزيد نسبة التعليم العالي كثيراً بين رجال الأعمال عن المتوسط العام للمصريين.

(ج) التعليم خارج مصر:

اهتمت استمارة الاستبيان بملاحظة مدى شيوع التعليم خارج مصر، باعتباره مؤشراً على إمكانية الاحتكاك مع الثقافات والمجتمعات الأجنبية، وهو مؤشر يتوقع أن تكون له بعض الانعكاسات على التوجه نحو الديموقراطية. ولم تتضح إجابات ٤ أشخاص أو عدت إجاباتهم مفقودة. أما الباقى، فقد جاءت توزيعاتهم كما يلى:

جدول رقم (١٣): التعليم خارج مصر

م		عدد	٪
١	لم أتلق أى تعليم خارج مصر	٤٦٤	٨٧,٢
٢	تلقيت تعليماً فى بلد عربى	١٠	١,٩
٣	تلقيت تعليماً فى بلد أوربى شرقى	٦	١,١
٤	تلقيت تعليماً فى بلد غربى	٤٧	٨,٨
٥	تلقيت تعليماً فى بلاد أخرى	١	,٢

(د) درجة إجادة اللغة الانجليزية

اهتمت استمارة الاستبيان برصد مدى إتقان المبحوثين اللغة الإنجليزية كمؤشر لمدى إمكانية متابعة التطور فى الثقافة الأنجلوأمريكية تحديداً. و يعد هذا المؤشر شكلاً من أشكال إتقان اللغات الأجنبية عموماً، وذلك بإعتباره إحدى وسائل المتابعة المفترضة فى رجال الأعمال لحركة المجتمعات والأسواق والاقتصاديات فى العالم الخارجى عموماً، ويلاحظ أن اللغة الانجليزية بالذات قد صارت لغة الأعمال فى كل مكان فى العالم، بما فى ذلك البلاد المتحدثة بالفرنسية والبلاد المنتمية لثقافات عالمية أخرى غير الأوروبية، ويهمنا أن نلاحظ أيضاً أن القدرة علي إتقان اللغة الانجليزية لايحمل

بالضرورة مضموناً ثقافياً ذا صلة بالتوجه نحو الديموقراطية، بالمقارنة باللغات الأخرى وخاصة الفرنسية، التى غالباً ما تحتم على من يجيدونها قدراً من معرفة الثقافة الكامنة فى اللغة ذاتها. ذلك أن اللغة الانجليزية يمكن التعامل معها بإعتبارها اللغة شبه الرسمية لمجتمع الأعمال، بما يعنى ذلك إمكانية تجاهل الثقافة التى تكمن وراءها، على خلاف الحال بالنسبة للغة الفرنسية واللغات الأخرى. ولذلك إهتمت استمارة الاستبيان بالتمييز بين إتقان اللغات المختلفة، بما لذلك من آثار محتملة على معرفة ومتابعة الثقافة المرتبطة باللغة، وما قد يكون لذلك من مضامين وتوجهات نحو مسألة الديموقراطية وحقوق الإنسان. وفيما يلى توزيع الإجابات على السؤال الخاص بتقدير مدي اتقان اللغة الانجليزية.

جدول رقم (١٤): درجات إتقان اللغة الانجليزية

م		عدد	%
١	لاأعرف	٣٦	٦,٨
٢	ضعيف	٤٣	٨,١
٣	متوسط	١٧٦	٣٣,١
٤	جيد	١٥٦	٢٩,٣
٥	ممتاز	١٢١	٢٢,٧

ويلاحظ هنا أن التقديرات الذاتية لدرجة إتقان اللغة الانجليزية جاء نزيهاً بدرجة ملحوظة، وتتفق عموماً مع التوقعات. فلم يجب بأنه يتقن اللغة الانجليزية اتقاناً ممتازاً سوى أقل من ربع العينة، بينما توزع الباقى على إتقان بدرجة جيد أو متوسط، وهى درجات من الإتقان يوفرها نظام التعليم فى مصر مع شئ من الاجتهاد فى الممارسة.

(هـ) درجة إتقان اللغة الفرنسية:

أشرنا إلى احتمال أن ينطوى إتقان اللغة الفرنسية على نتائج مختلفة بالنسبة للتوجه نحو الديموقراطية وحقوق الإنسان، بالنظر إلى أن هذه اللغة تلزم صاحبها بقدر أكبر من الإلمام الثقافى والسياسى بالمقارنة باللغة الانجليزية التى قد يتقنها أغلب الناس لأسباب عملية باعتبارها لغة الأعمال الدولية. وقد جاء توزيع الإجابات على هذا السؤال كما يلى:

جدول رقم (١٥): درجات اتقان اللغة الفرنسية

م		عدد	٪
١	لا أعرف	٢٤٩	٤٦,٨
٢	ضعيف	١٣٠	٢٤,٤
٣	متوسط	٨٢	١٥,٤
٤	جيد	٣٩	٧,٣
٥	ممتاز	٣١	٥,٨

لم يجب على هذا السؤال شخص واحد

وواضح من هذه التوزيعات أن إتقان اللغة الفرنسية أقل بصورة ملموسة بين رجال الأعمال عن إتقان اللغة الانجليزية، وهو أمر متوقع على أى حال. ولكن درجة المعرفة المتوسطة باللغة الفرنسية بين رجال الأعمال فى هذه العينة تبدو أكبر كثيراً من المتوسط العام بين المتعلمين والطبقة الوسطى فى مصر.

(و) إتقان اللغات الأخرى:

وقد أدرجنا هذا المؤشر كإجراء إحتياطى، ودون توقع نتائج كبيرة منه، ولكن من المعروف أن العديد من المصريين حصلوا على فرصة معرفة اللغة الروسية بسبب تجربة العمل مع الاتحاد السوفيتى فى الخمسينات وحتى منتصف السبعينات، أو التعامل مع دول أوروبا الشرقية الأخرى. هذا إضافة إلى وجود إمكانية ولو محدودة للتعرف على لغات أخرى مثل الألمانية والايطالية والأسبانية.

جدول رقم (١٦): درجات اتقان لغات أخرى غير الانجليزية والفرنسية

م		عدد	٪
١	لاأعرف	٤٢٣	٧٩,٥
٢	ضعيف	٣٦	٦,٨
٣	متوسط	٣٧	٧,٠
٤	جيد	١٤	٢,٦
٥	ممتاز	١٧	٣,٢

لم يجب (٥) أشخاص على هذا السؤال

ويعنى ذلك أن نحو١٢,٨٪ من رجال الأعمال فى العينة يتقنون لغات أخرى بدرجة متوسطة أو جيدة وممتازة، ويمكن لهذه النسبة أن تمثل مؤشراً هاماً لمدى اتساع حركة رجال الأعمال على المستوى الدولى، خارج الدائرة المعروفة بهيمنة اللغتين الانجليزية والفرنسية.

(ع) مصدر رأس المال:

من المؤشرات الجوهرية بالنسبة لهذا الاستطلاع معرفة مصدر رأس المال الذى بدأ به النشاط. فالعصامى الذى كون ثروته بنفسه قد يظهر اختلافاً عن هؤلاء الذين ورثوا أعمالهم عن آبائهم. وقد تختلف مواقف العصاميين تبعاً للبلد الذى كونوا فيه ثرواتهم. وهناك إنطباع شائع بأن نسبة عالية بين رجال الأعمال المصريين قد بدأوا مشروعاتهم بفضل فرص العمل في البلاد العربية الغنية، ولكن الإجابات لم تؤكد هذا الانطباع

ويبين الجدول التالى توزيع إجابات المبحوثين على هذا السؤال

جدول رقم (١٧): مصدر رأس المال الذى بدأ به النشاط

م		عدد	٪
١	ميراث	١٤٦	٢٧,٤
٢	مدخرات شخصية	٢٤٥	٤٦,١
٣	مدخرات شخصية فى بلد عربى	٥٣	١٠,٠
٤	مدخرات شخصية فى بلد غير عربى	٢٣	٤,٣
٥	مصادر أخرى	٦٣	١١,٩

لم يجب شخصان على هذاالسؤال

ونتبين من هذا التوزيع، أنه على عكس الانطباع الشائع جاءت معظم الثروات التى بدأ بها النشاط من مصادر داخلية، حيث استحوذ الميراث والمدخرات من داخل مصر على ٧٤,٥٪ من إجمالى المصادر.

(غ) تاريخ بدء النشاط

وميزت استمارة الاستبيان أيضاً بين رجال الأعمال تبعاً للفترة التى بدأوا فيها نشاط الأعمال. ونظراً للانقطاع الذى شهده رجال الأعمال فى مصر فى بداية الستينات، بسبب موجة التأميمات واتباع إستراتيجية التنمية القائمة على التخطيط وسيطرة الدولة، ثم انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى، فقد ميزت الاستمارة بين ثلاث فترات. الفترة الأولى قبل عام ١٩٦٢ . والثانية تمتد من عام١٩٦٢ حتى إعلان سياسة الانفتاح عام ١٩٧٤، أما الفترة الثالثة فتمتد من هذا التاريخ الأخير حتى الآن.

جدول رقم (١٨): تاريخ بدء النشاط فى مجال الأعمال

م		عدد	٪
١	قبل عام ١٩٦٢	٣٥	٦,٦
٢	١٩٦٢- ١٩٧٤	٩١	١٧,١
٣	بعد عام ١٩٧٤	٤٠٦	٧٦,٣

ويظهر من هذا التوزيع أن الغالبية الساحقة من رجال الأعمال فى العينة قد بدأت نشاطها بعد عام١٩٧٤ .

(و) الاهتمامات الثقافية:

حاولت استمارة الاستبيان أيضاً أن تتعرف على بعض الخصائص المضمونية والنوعية لرجال الأعمال المبحوثين، وبصفة خاصة الاهتمامات الثقافية والاجتماعية. ونظراً لإمكانية تأثير هذه الجوانب على نمط الاستعداد للاستجابة، فقد صغنا الاسئلة ذات الصلة باعتبارها إهتمامات قديمة: أى فى الماضى الشخصى للمبحوث. فجاء السؤال الخاص بالاهتمامات الثقافية كالآتى: هل كانت لديك اهتمامات ثقافية فى الماضى؟وفيما يلى توزيع الإجابة على هذا السؤال

جدول رقم (١٩): الاهتمامات الثقافية في الماضي

م		عدد	٪
١	نعم	٣٦٠	٦٧,٧
٢	لا	١٦٩	٣١,٨

لم يجب ثلاثة أشخاص على هذا السؤال

وقد تكون هناك مبالغة شديدة في الإجابات، حيث أكد نحو ثلثي أشخاص العينة علي أنه كانت لديهم إهتمامات بالثقافة. ولكن حتي إذا أخذنا عنصر المبالغة في الاعتبار، فإن نسبة رجال الأعمال الذين لديهم اهتمام بالثقافة تعد أعلي كثيراً من الوضع الشائع بين المصريين، بما في ذلك المتعلمون تعليماً عالياً وأبناء الطبقة الوسطي.

(ز) الاهتمامات بالعمل الاجتماعى:

وجاء السؤال الخاص بالاهتمام بالعمل الاجتماعى كما يلى: هل كان لديك فى الماضى أى إهتمام بالعمل الاجتماعى؟ وفيما يلى توزيع الإجابة على هذا السؤال

جدول رقم (٢٠): الاهتمامات بالعمل الاجتماعي

م		عدد	٪
١	نعم	٣٦٠	٦٧,٧
٢	لا	١٦٩	٣١,٨

لم يجب أربعة أشخاص على هذا السؤال

ولاتغيب عن الملاحظة ظاهرة أن الاهتمامات الثقافية، تعد أوسع نطاقاً من الاهتمام بالعمل الاجتماعى، وهو ما يمكن تفسيره بأسباب متعددة تنبثق جميعها من أن الاهتمام الثقافى أمر يمكن متابعته بصورة فردية: أى بين المرء ونفسه، بينما يتطلب العمل الاجتماعى ممارسة عملية بين جماعات الناس، بما ينطوى عليه ذلك من دوافع ذاتية، وإمكانات ومهارات، وظروف موضوعية مناسبة.

(ف) الخبرة السياسية:

وأخيراً، حاولت الاستمارة الكشف عن وجود أية خبرات شخصية بالمجال السياسى، وهو ما يمكن توقعه بالنسبة للأجيال التى عايشت مرحلة ما قبل الثورة بتنظيماتها المختلفة، أو الحركات الطلابية فى عقدى الستينيات والسبعينيات. ولذلك، كان السؤال الأخير هو: هل كان لديك أى نشاط سياسى فى الماضى.

وجاء توزيع الإجابات على هذا السؤال كما يلى:

جدول رقم (٢١): نشاط سياسى فى الماضى

م		عدد	٪
١	نعم	٥٤	١٠,٢
٢	لا	٤٧٥	٨٩,٣

لم يجب ثلاثة أشخاص على هذا السؤال

ويمثل هذا التوزيع مفاجأة الى حد ما، حيث لم يمر بأية تجربة سياسية فى الماضى سوى ١٠,٢٪، وهى نسبة أقل كثيراً ممن يتابعون التطورات السياسية بقدر أو آخر من الاهتمام، وقد تكون أقل من نسبة عناصر الطبقة المتعلمة التى مرت بتجربة سياسية من نوع أو آخر. هذا وإن كانت النسبة العالية نسبياً من الشباب فى هذه العينة وهى الفئة التى لم يتح لها المشاركة فى أى نشاط طلابى أو أى نشاط سياسى آخر خلال العقدين الماضيين تفسر هذه النتيجة جزئياً.

ثانياً: تقويم الحياة السياسية من منظور الحقوق الديموقراطية

إن مجرد متابعة الشئون العامة لايعني ميلاً أو توجهاً نوعياً محدداً. ولذلك فإن الخطوة التالية في التعرف علي اتجاهات وآراء رجال الأعمال هي الحصول علي تقويمهم وآرائهم فيما يتعلق بمدي توفر الحقوق الديمقراطية الأساسية في الحياة وفي الواقع السياسي في مصر، في لحظة الاستطلاع.

وقد ميزنا في هذا الاستطلاع بين مستويين من التقويم. الأول مستوي سياسي محض. ويتعلق بآليات الديموقراطية. أما الثاني فيتعلق بالجانب الحقوقي والمثالي من الديموقراطية، مع التركيز علي تلك الحقوق والحريات التي تعطي للنظام الديموقراطي مضموناً حقيقياً، وتضفي عليه قدراً من التوازن بين القوي والمصالح الاجتماعية. وفيما يلي نعرض لهذه التقويمات.

(أ) تقويم الحالة الديمقراطية

يعرض الجدول التالي لآراء رجال الأعمال المبحوثين في نوعية الحالة الديموقراطية في مصر، من حيث خمسة مؤشرات أساسية، وهي حكم القانون، فاعلية البرلمان - نزاهة الانتخابات، إمكانية تداول السلطة وإتاحة فرص المشاركة السياسية للمواطنين.

وسعياً لإعطاء وزن لكل ظل من الرأي، والتعرف في الوقت نفسه علي عمق الرأي، ميزنا بين خمس حالات. فمثلاً بالنسبة لحكم القانون قد يري المستجيب أنه لايوجد أدني درجة من درجات الاحترام لمبدأ حكم القانون، أو أنه يوجد قدر قليل من الاحترام لهذا المبدأ، أو أنه يحترم بدرجة متوسطة، أو أنه محترم تماماً و بدرجة عالية.

كما أخذنا في الاعتبار من يود أن لايدلي برأي محدد سواءً لأنه لايعرف أو لأنه ليس متأكداً أو لايرغب في حصر رأيه في أي من الاختيارات السابقة.

إن السؤال هنا ينصرف تحديداً إلي تقدير المبحوثين لدرجة التوفير الواقعي لمعايير الديموقراطية، أو بدرجة احترام النظام السياسي لهذه المعايير في الممارسة الفعلية. وينطوي هذا التقدير بالضرورة علي آراء المبحوثين في النظام السياسي نفسه من حيث موقفه وآرائه نحو قواعد ومعايير الديموقراطية، ويمكننا أن نقرأ نتيجة هذا التقدير من الجدول

جدول رقم (٢٢): درجة توفر معايير الديموقراطية في مصر

م		لايوجد		بدرجة قليلة		بدرجة متوسطة		بدرجة عالية		لا أعرف	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١	حكم القانون	٧٢	١٣,٥	٨٨	١٦,٥	١٩٠	٣٥,	١٦٦	٣١,٢	١٦	٣
٢	فاعلية البرلمان	١٣٢	٢٤,٨	١٤٢	٢٦,٧	١٤٠	٢٦,	٨٦	١٦,٢	٣١	٥,٨
٣	نزاهة الانتخابات	١٧٣	٣٢,٥	١٠١	١٩,٠	١٢٨	٢٤,	٨١	١٥,٢	٤٨	٩,٠
٤	امكانية تداول السلطة بين الأحزاب السياسية	٢٨٦	٥٣,٨	٨٤	١٥,٨	٦٠	١١,	٣٩	٧,٣	٦٠	١١,٣
٥	إتاحة فرص المشاركة السياسية للمواطنين	١٣٢	٢٤,٨	١٤١	٢٦,٥	١٢٠	٢٢,	١١٥	٢١,٦	٢٢	٤,١

ويتضح من هذا الجدول أن رجال الأعمال يعتقدون أن هناك فجوة واسعة بين الممارسة والمعاييرالأساسية للديموقراطية. ومع ذلك، فإن درجة التوحد مع الممارسة القائمة والسياسات الحكومية ليست هينة.

وتختلف تقديرات رجال الأعمال اختلافات واسعة بين معيار وآخر. ومن الواضح أن أعلي قدرمن التقويم السلبي قد انصب علي إمكانية تداول السلطة. حيث يعتقد أكثر من نصف رجال الأعمال في العينة أنه لايوجد أدني احترام لهذا المبدأ الذي يمثل جوهر آليات الديموقراطية وأهمها. بينما حظي مبدأ حكم القانون بأعلي تقويم إيجابي: حيث أكد٢ , ٣١٪ من رجال الأعمال توفره في الممارسة العملية بدرجة عالية. ويقر نحو ثلثي العينة بأنه يتوفر إما بدرجة متوسطة أو بدرجة عالية. وتتروح بقيةالمبادئ الأساسية المذكورة بين الأمرين. فيري٣ , ٣٩٪ من المستجيبين أن الانتخابات العامة تتم إدارتها بقدر عال أو متوسط من النزاهة. وتعد هذه نسبة عالية للغاية بالنظر أو بالمقارنة مع الآراء العامة والانطباعات الشعبية الشائعة، وبالطبع بالنسبة للمشتغلين بالعمل العام سواءً في الاطار السياسي الحزبي أو في الاطار المدني الدعوي.

وينقسم المستجيبون إلى جماعتين شبه متساويتين عندما يتعلق الأمر بتقويم الفرص المتاحة للمشاركة السياسية للمواطنين. فيعتقد ١ , ٥١٪ انعدام أو ضآلة هذه الفرص، بينما يراها ٢ , ٤٤٪ إما عالية أو متوسطة.

وبصورة عامة جاءت درجة توحد رجال الأعمال مع الوضع والسياسات العامة الحكومية أعلي عندما يتعلق الأمر بمبادئ عامة، ليست متبلورة بما يكفي من حيث التفاصيل الإجرائية، مثل مبدأ حكم القانون أو المشاركة السياسية للمواطنين، وتنخفض درجة التوحد عندما يتعلق الأمر بمبادئ

يمكن التعرف عليها إجرائياً بقدر من التفصيل والوضوح الإجرائي مثل إمكانية تداول السلطة أو فاعلية البرلمان. بينما آثارت نزاهة الانتخابات خلافاً أكبر بين رجال الأعمال في العينة. وبشكل عام فإن هذا الخلاف واضح بشدة

حيث ينقسم رجال الأعمال في العينة إلي كتلتين واضحتين، فيما يتعلق بدرجة التوحد مع الوضع القائم أو السياسات الحكومية .ففيما يتعلق بفاعلية البرلمان هناك كتلة ذات تقويم سلبي تصل إلي ٥١,٥٪ وكتلة أخري ذات تقويم إيجابي تصل إلي٤٢,٥٪. وفيما يتعلق بنزاهة الانتخابات، يلاحظ ثبات كتلة التقويم السلبي عند مستوي ٥١,٥٪ من رجال الأعمال بينما تقل كتلة التقويم الإيجابي بدرجة طفيفة إلي ما نسبته ٣٩,٣٪ منهم. وتتضخم كتلة التقويم السلبي بالنسبة للرأي في إمكانية تداول الأحزاب للسلطة لتصل إلي ٦٩,٦٪ وتنكمش كتلة التقويم الايجابي إلي مانسبته ١٨,٦٪ ويخرج القارئ المتمعن لهذا الجدول بانطباع قوي بأن المبحوثين قد اتسموا أو حاولوا الالتزام بأكبر قدر ممكن من الموضوعية، وهو ما يتضح في أن هذا النزوع العام نحو التقويم السلبي لأداء النظام السياسي في المؤشرات السابقة ينقلب لتصبح كتلة التقويم السلبي هي الأقلية بنسبة ٣٠٪ فحسب عندما يتعلق بالرأي حول مدي احترام النظام السياسي لمبدأ حكم القانون، وتزداد كتلة التقويم الإيجابي للأداء نحو هذا المبدأ لتصل إلي أعلاها بالمقارنة بكل المؤشرات الأخرى، أي مانسبته ٦٦,٩٪ من المبحوثين

ويتفق هذا الانطباع مع ظاهرة واضحة من الأرقام في هذا الجدول، وهي أن تعبير «كتلة» هنا هو تعبير نسبي للغاية، لأن هناك درجة ملحوظة من التغير في التقويم بين مبدأ وآخر من المبادئ سالفة الذكر، وبتعبير آخر، فإنه رغم غلبة المزاج النقدي والانطباعات السلبية بين رجال الأعمال المبحوثين حول أداء النظام السياسي حيال مبادئ الديموقراطية. فإنهم لايشكلون« معارضة» للحكومة أو النظام السياسي، وأنهم مستعدون للانتقال إلي تقويم إيجابي للحكومة والنظام السياسي مع أي تحسن في الأداء.

(ب)تقويم الحالة الحقوقية

يعرض الجدول التالي آراء رجال الأعمال المبحوثين حول الحالة الحقوقية في البلاد، أي درجة توفر الاحترام والحماية الكافيين للممارسة الحرة للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، وتحديداً الحقوق السبعة التالية. الحريات النقابية، حرية التعبير، حرية التجمع وتشكيل الجمعيات، حرية تكوين الاحزاب، حرية الانضمام للأحزاب الموجودة، حرية النشاط الحزبي، والحق في محاكمة عادلة ونزيهة.

وقد اخترنا هذه الطائفة من الحقوق نظراً لأهميتها الذاتية وأهميتها بالنسبة للديموقراطية. وقد حرصنا هنا أيضاً علي تسجيل كل ظلال الرأي بدءاً من انعدام الحق حتي توفره بدرجة كبيرة أو عالية، مع الأخذ في الاعتبار من ليس لديهم رأي.

جدول رقم (٢٣): درجة توفر الحقوق الأساسية للمواطن في مصر

م		لايوجد		بدرجة قليلة		بدرجة متوسطة		بدرجة عالية		لا أعرف	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١	الحريات النقابية	٧٥	١٤,١	٩٣	١٧,٥	١٦٢	٣٠٣	١٦٤	٣٠,٨	٣٧	٧
٢	حرية التعبير	٥٣	١٠	٧٥	١٤,١	١٦٨	٣١,٦	٢٢٩	٤٣	٧	١,٣
٣	حرية التجمع وتشكيل الجمعيات الجمعيات الجمعيات	٥٢	٩,٨	٨٨	١٦,٥	١٣٢	٢٤,٨	١٨٥	٣٤,٨	٧٥	١٤,١
٤	حرية تكوين الأحزاب	٧١	١٣,٣	١١٩	٢٢,٤	١٢٤	٢٣,٣		٢٩,٧	٥٨	١٠,٩
٥	حرية الانضمام للأحزاب الموجودة	٢١	٣,٩	٤٢	٧,٩	١٠٤	١٩,٥	٣٢٣	٦٠,٧	٤٠	٧,٥
٦	حرية النشاط الحزبي	٥٧	١٠,٧	١١١	٢٠,٩	١٤٩	٢٨,٠	١٥٠	٢٨,٢	٦٤	١٢,٠
٧	الحق في محاكمة عادلة ونزيهة	٨٥	١٠,٩	٧١	١٣,٣	١٤٠	٢٦,٣	٢٤٥	٤٦,١	١٨	٣,٤

يظهر الجدول بانوراما مختلفة إلي حد بعيد عن الجدول السابق. إذ جاءت آراء رجال الأعمال حول درجة توفر الحريات العامة أقرب كثيراً إلي التقويم الإيجابي منه إلي التقويم السلبي، وذلك علي عكس ماجاء في تقويم درجة توفر الديموقراطية. فبينما جاءت المتوسطات الحسابية للتقويمات في الجدول الأسبق أقرب الي العمود رقم(٢) أي القول بوجود قدر قليل من الاحترام للحقوق الديموقراطية، جاءت المتوسطات الحسابية للاستجابات في الجدول السابق أقرب إلي العمود رقم(٣) أي القول بتوفر حقوق المواطنة والحريات العامة بدرجة متوسطة.

وتظهر تقويمات رجال الأعمال المبحوثين لدرجة احترام الحريات العامة قدراً واضحاً من التجانس، فيما بين الحريات السبع المذكورة، فالفئة التي تنكر وجود أي قدر من الاحترام لهذه الحريات جميعاً تعد أقلية، بينما تتضخم الفئة التي تقر بوجود قدر مرتفع من الحريات بما يتراوح بين ٢٨,٢٪و ٦٠,٧٪. وعموماً فهناك أغلبية واضحة تزيد في كل الأحوال عن النصف للرأي القائل بتوفر الحريات العامة بدرجة متوسطة أو عالية.

ومع ذلك، فإن صورة كتلتين متواجهتين من الآراء تبرز بوضوح هنا أيضاً، وإن كانت الاغلبية والأقلية في اتجاه عكسي للتقويمات «سلباً وايجاباً» بالنسبة للمعايير الديموقراطية. ففيما يتعلق بمدى توفر الحريات النقابية جاء تقويم ٣١,٦٪ سلبياً في مقابل كتلة من ٦١,٣٪ ذات تقويم إيجابي.

وبالنسبة لحرية التعبير جاء تقويم١,٢٤٪ سلبياً، بينما تقويم٦,٤٧٪ إيجابي. أما بالنسبة لحرية التجمع وتشكيل الجمعيات جاء تقويم ٣,٢٦٪ سلبياً و٦,٥٨٪ إيجابيا. وبالنسبة لحرية تكوين الأحزاب جاء تقويم ٧,٣٥٪ سلبياً ٠,٥٣٪ إيجابيا. أما بالنسبة لحرية الانضمام للأحزاب فجاء تقويم ٨,١١٪ سلبياً ٢,٨٠٪ ايجابيا. وبالنسبة لحرية النشاط الحزبي فجاء تقويم ٦,٣١٪ سلبياً و ٢,٥٦٪ ايجابيا. أما الرآي فيما يتعلق بالحق في المحاكمة العادلة فجاء رآي ٢,٢٤٪ سلبياً و٤,٧٢٪ ايجابيا. وبتعبير آخر، فرغم غلبة التقويم الايجابي، فإن التقويم السلبي ليس هيناً أو ضعيفاً بين رجال الأعمال بالنسبة لأغلب الحريات العامة. ويلاحظ أن أفضل تقويم إيجابي انصرف إلي حرية الانضمام للأحزاب يتلوه حق التعبير، ثم الحق في محاكمة عادلة ونزيهة، ثم الحريات النقابية. بينما أقل مستوي من الرضا انصرف إلي حرية تكوين الأحزاب، يتلوه كل من الحق في حرية النشاط الحزبي والحريات النقابية، وتعد هذه النتيجة الأخيرة غريبة بالنسبة لرجال الأعمال الذين يفترض فيهم العداء للحريات والحقوق النقابية.ويلاحظ علي استجابات رجال الأعمال ضخامة نسبة من لا رأي لهم فيما يتعلق بالحريات العامة بالمقارنة بهذه الفئة من الرأي حيال قضايا الديموقراطية.

والواقع أن الفجوة بين التقديرات «السلبية والإيجابية» فيما بين الجدولين السابقين تستحق بعض الاهتمام ومحاولة التفسير، وقد قدمنا فعلاً جانباً من هذا التفسير في فقرة سابقة. وهو أنه كلما إتسمت فكرة الحق بالطابع الملموس والتفصيل جاء التقدير - من جانب رجال الأعمال مثلهم في ذلك مثل بقية المواطنين - أقرب الي السلبية. والعكس، فكلما كانت الحقوق والحريات تجريدية الي حد ما، جاءت التقديرات إيجابية. غير أن هناك ثلاثة عوامل أخري قد تفسر هذا الفارق في التقديرات.

العامل الأول واقعي إلي حد ما ويتفق مع الاحساس الفطري أو الانطباعي العام السائد في البلاد. ذلك أنه يمكن القول بأنه هناك فجوة بين التمتع الفعلي بالحقوق والحريات العامة، ودرجة الفعالية التي تمارس بها هذه الحقوق بما يحقق السير حثيثاً علي طريق الديموقراطية. أما العامل الثاني فهو كامن في ذات طبيعة استطلاع الرأي العام، وهو أنه مبني علي انطباعات عامة بصورة أساسية، بأكثر مما هو مبني علي معلومات دقيقة أو بحوث علمية أو حتي معرفة تقريبية بالقضايا التي يطرح حولها أسئلة رأي. ومن هنا يكون من الطبيعي أن يحكم الجمهور العام انطلاقاً من المظاهر الشائعة وليس علي أساس التعريف الدقيق أو الإلمام بالأسس القانونية والمضمونية للحق. وعلي سبيل المثال، فإن الرأي الخاص بمدي توفر حرية التعبير لابد أن يتأثر بوجود عدد كبير من الصحف والمجلات الحزبية والمستقلة في البلاد، ووجود درجة عالية من التنوع في الإتجاهات والأفكار التي تنشرها هذه الصحف وغيرها من المطبوعات. اما التعريف الدقيق لحرية التعبير فلا بد أن يصطدم مع استمرار حرمان الاشخاص والمؤسسات الخاصة من اصدار وامتلاك وادارة الصحف إلا بترخيص. كما لابد أن يصطدم مع احتكار الدولة لأهم وسائل الاعلام الحديث علي الاطلاق - من ناحية التأثير في الرأي العام - وهي الإذاعة والتليفزيون.

وكذلك، فإن الحكم علي وجود أو عدم وجود حريات نقابية سوف يتأثر حتماً بحقيقة أن الانضمام لنقابات - عمالية ومهنية - ليس أمراً مكفولاً فحسب، بل أنه يعد وجوبياً لممارسة مهنة ما، ولكن ذلك لايعني مطلقاً توفر الحريات النقابية، إذ لابد أن يستعرض الباحث مدي حرية أعضاء النقابات في الترشيح والتصويت لاختيار ممثليهم في النقابات العمالية، وهو أمر تقف دونه عقبات عديدة وتقاليد طويلة تشمل شطب مئات وآلاف من المرشحين، والتلاعب بعملية التمثيل النقابي بطرق عديدة أخري.أما العامل الثالث والأخير - في هذا المقام - فهو التحيز السياسي.

ويبدو أن هذا العامل كان محدود التأثير علي إجابات رجال الأعمال في العينة المبحوثة، وهو ما يتضح من التذبذب الكبير في الاجابات بين حق وآخر أو موضوع وغيره من الموضوعات. ومع ذلك، فإن القاعدة العامة هي أن المرء لايميل لأن يري أو يحتفظ في ذاكرته أو ذهنه سوي بتلك المظاهر والأفكار التي تتفق مع ميوله وأهوائه. ولاشك أن هذا العامل قد ارتبط أساساً -في هذه الحالة بالموقف من النظام السياسي والسياسات الحكومية خلال ربع القرن الاخير. فكلما كان المبحوث أقرب إلي تصديق الحكومة جاءت آراؤه لتعكس هذا الموقف حتي لوكانت الظواهر المخالفة عامة وشديدة الشيوع. والعكس صحيح، بمعني أنه كلما كان المبحوث أقرب الي الشك في الحكومة جاءت آراؤه لتعكس هذا الموقف حتي لوكانت الظواهر المخالفةعلي نفس القدر من الشيوع.

(ج) تقويم أوضاع حقوق الإنسان

نأتي الآن إلي أكثر القضايا سخونة من حيث حدة المناقشات والمناظرات في المجتمع المدني والسياسي المصري، وهي قضية حقوق الإنسان. ورغم أن بعض هذه القضايا كان متضمناً في الاسئلة السابقة، فإننا فضلنا أن نصوغ خمسة أسئلة مستقلة تستخدم تعبير حقوق الانسان بصورة متميزة عن تعبير الحقوق الديموقراطية.

وفيما يلي تفصيل إجابات المبحوثين في العينة عن هذه الأسئلة الخمسة.

(١) أوضاع حقوق الانسان في مصر:

جاء السؤال الأول ليقيس أموراً متعددة، منها درجة متابعة رجال الأعمال للتقارير الدولية والخاصة بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان في مصر تشمل الاعتقالات العشوائية والتعذيب والمحاكم الاستثنائية وإساءة معاملة المواطنين في أقسام الشرطة، وتقويم رجال الأعمال لمدي شيوع هذه الانتهاكات وتقديرهم لمصداقية التقارير التي تعدها المنظمات الدولية مثل منظمة العفو الدولية، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، وغيرها. ولاشك أن صياغة السؤال تعد متحيزة إلي حد ما. وقد تعمدنا هذا التحيز في الصياغة حتي تظهر بقدر كبير من الجلاء كل فئات الرأي حول الموضوع ،إذن نتوقع أن تؤدي تلك الصياغة إلي إثارة الغيرة الوطنية، ومن ثم يكون الاتفاق مع تقارير المنظمات الدولية، بالرغم من وجود هذه الغيرة الوطنية والميل التلقائي لرفض مزاعم أجانب -أياً كانوا- لوقوع إنتهاكات؛ أي أن التحيز هنا جاء لصالح الرافضين لهذه المزاعم والتقارير، ومنهم الحكومة بالطبع وبطبيعة الحال - فإن السؤال - رغم تحيزه بهذه الصيغة - له مصداقية عالية، علي الأقل لأنه يدور حول

أمور تدخل في نطاق الخبرات العامة لمعظم المصريين وفي نطاق متابعتهم الاعتيادية، حتي لوكانوا غيرمختصين بصورة مهنية بمتابعة الأوضاع الخاصة بالحقوق. وقد تحسبنا هنا لجميع ظلال الرآي، من خلال خمس فئات للإجابة، وهو ما يظهر من الجدول التالي.

جدول رقم (٢٤): الرأي حول مزاعم الانتهاكات في تقارير المنظمات الدولية

م		عدد	٪
١	اتفق تماماً	١٢٧	٢٣,٩
٢	أتفق الي حد ما	١٤٢	٢٦,٧
٣	لا أعرف أو لست متاكداً	٨١	١٥,٢
٤	أختلف إلي حد ما	٨٣	١٥,٦
٥	أختلف بشدة	٩٦	١٨٠

والواضح من الجدول أنه رغم توقع رد فعل دفاعيا ضد مزاعم المنظمات الدولية جاءت نسبة كبيرة من العينة برأي يتفق بشدة أو إلي حد ما مع هذه المزاعم، ولم يشعر سوي أقل من خمس العينة بالحاجة إلي الاختلاف بشدة مع تقارير المنظمات الدولية، وبينما اتفقت نسب ٥٠,٦٪ أي أكثر من نصف العينة بقليل . علي نحو أو آخر، اختلفت نسبة٣٣,٦٪ بدرجة أو أخري مع هذه التقارير. وهو ما يوضح أن رأي الأغلبية جاء لصالح التأكيد علي وقوع هذه الانتهاكات. ويلاحظ أيضاً ضخامة الفئة التي أجابت بلا أعرف أو لست متاكداً،إذ بلغت ١٥,٦٪ من حجم العينة. فإذا استبعدنا الأثر الناجم عن « الغيرة الوطنية» وما تقود إليه من نزعة دفاعية مضادة «لتقارير منظمات أجنبية» لأدركنا الوعي النافذ لدي رجال الأعمال المصريين بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان في مصر، ويزداد هذا الوعي حدة بالطبع، إذا أخذنا في الاعتبار أن الفئة التي تنأي بنفسها عن تقارير المنظمات الدولية الزاعمة بوقوع انتهاكات جسيمة تضم قطاعاً لا بأس به، فضل أن يعبر عن موقفه من خلال مجرد الاختلاف إلي حد ما وهي فئة لاتبعد مسافة كبيرة عن تلك التي «تتفق إلي حد ما» وبحيث لايبقي من العينة غير أقل من الخمس التي تنكر تماماً أو بشدة مصداقية تقارير المنظمات الدولية.

(٢) الحاجة لمنظمات حقوقية مصرية

ولكن ماذا إذا قلبنا صيغة السؤال، بحيث يصبح التحيز الناشئ عن «الغيرة الوطنية» إيجابياً، بدلاً من أن يكون سلبياً، كرد فعل لكون هذه التقارير صادرة عن منظمات أجنبية أو دولية؛ لقد حاولنا أن نفعل ذلك بتوجيه السؤال التالي: هل توافق علي أن يكون في مصر منظمات متخصصة تراقب انتهاكات حقوق الانسان وتطالب بوضع نهاية لها وتوظف الآليات القانونية والسلمية المتاحة لإنهاء هذه الانتهاكات؟وقد وضعنا في الاعتبار كل ظلال الرأي. ويوضح الجدول التالي توزعات هذا الرأي

جدول رقم (٢٥): الحاجة لمنظمات حقوقية مصرية

م		عدد	٪
١	اتفق بشدة	٢٨٨	٥٤,١
٢	أتفق الي حد ما	١٠٧	٢٠,١
٣	لا أعرف أو لست متاكداً	٤٢	٧,٩
٤	أختلف إلي حد ما	٣٧	٧,٠
٥	أختلف بشدة	٥٨	١٠,٩

يلاحظ هنا زيادة كبيرة في فئة "أتفق بشدة" بالمقارنة بالجدول السابق، وهو ما يعكس ما نعنيه بمفهوم« الغيرة الوطنية» علي الطريقة المعروفة بالمأثور القائل «بيدي لابيدعمرو»، ويصل مجموع الموافقين علي ضرورة وجود منظمات مصرية للرقابة علي انتهاكات حقوق الانسان في مصر، وعلي ضرورة وقفها والعمل بكل الوسائل السلمية والقانونية المتاحة لإنهاء هذه الانتهاكات إلي، ٧,٤ أو أقل قليلاً من ثلاثة أرباع العينة، ومع ذلك ينبغي أن نلاحظ أيضاً أن نحو ربع العينة أظهرت إما عدم التأكد أو الرفض لإنشاء هذه المنظمات، وقد يمكن تفسير ذلك بعدم انتشار الوعي المدني حتي الآن في مصر بدرجة كافية، حتي بين أكثر الفئات تعليماً وأكثرها ثراءً واطلاعاً علي ما يجري في العالم .ولكن يبدو أن التفسير الرئيسي لرفض أو عدم تأكد ربع عينة رجال الأعمال لفكرة وجود منظمات حقوقية مصرية للرقابة علي انتهاكات حقوق الانسان هو التأييد الكامل وغير المشروط للنظام السياسي بين قطاع من رجال الأعمال المصريين. وبالمقارنة بالجدول السابق، فإن نسبة فئة « لا أعرف أو لست متأكداً» قد هبطت هنا إلي النصف فقط، وهو ما قد يعكس أثر الظاهرة التي أسميناها «الغيرة الوطنية».

(٣) المعرفة بوجود منظمات مصرية بالفعل

افترض السؤال السابق عدم وجود منظمات مصرية متخصصة في مجال حقوق الانسان بعضها يقوم بالدعوة والرقابة، وبعضها ينهض بمهمات متخصصة في المجال نفسه.

ومن أجل قياس مدي المتابعة والاهتمام بقضية حقوق الانسان، فقد وجهنا لرجال الأعمال المبحوثين في العينة السؤال التالي: يوجد بالفعل في مصر عدة منظمات لحقوق الانسان، فهل لديك معرفة بهذه المنظمات أو بعضها؟

لقد تمت صياغة السؤال بصورة فضفاضة وواسعة بحيث تدل علي أي قدر من المعرفة بوجود هذه المنظمات، والواقع أنه حتي لو لم يتمكن المواطن المصري من الإلمام الدقيق بمواقف وبيانات ومطبوعات وحملات المنظمات المصرية المتعددة لحقوق الانسان، فإن لديه الفرصة لمجرد المعرفة بوجودها من خلال الحملات الاعلامية الكثيفة المضادة لهذه المنظمات خلال الأعوام الخمسة الماضية علي الاقل، وهي الحملات التي تعكس غضب الجهات الحكومية وبعض الإعلاميين والكتاب المؤيدين لها من مواقف المنظمات المصرية لحقوق الإنسان. كما أن معظم الصحف المصرية الحزبية والمستقلة قامت بنشر بيانات أو مواقف أي من هذه المنظمات بصورة متقطعة. وثارت في الوقت نفسه مناظرات كثيرة حول بعض الجوانب العملية ذات الصلة بوجود هذه المنظمات، مثل قضية التمويل الاجنبي، أو مشروعات القوانين ذات الصلة بالجمعيات الاهلية.. إلخ.

ويعكس الجدول التالي خريطة المعرفة بوجود هذه المنظمات بين عينة رجال الاعمال في الاستطلاع

جدول رقم (٢٦): المعرفة بوجود منظمات حقوقية مصرية

م		عدد	٪
١	أعرف	١٠٩	٢٠,٥
٢	لاأعرف	٤٢٣	٧٩,٥

ولايحتاج الجدول الي تعليق، وإن كان إقرار أربعة أخماس العينة بعدم المعرفة بوجود منظمات مصرية لحقوق الانسان أمراً يثير الدهشة، بالنظر إلي ماذكرناه في الفقرات السابقة. وهو ما يعكس الانخفاض الشديد في مستوي المتابعة - وضمناً الاهتمام الشخصي - بالقضية الخاصة بحقوق الانسان في مصر.

وبالمقارنة بالصيغة التوكيدية التي أجاب بها عدد كبير من المبحوثين بالعينة عن الاسئلة الخاصة بوجود انتهاكات لحقوق الانسان والتقارير الدولية بشأنها، قد يبدو أن المعرفة بكافة القضايا انطباعية أكثر منها مؤسسة علي متابعه معلوماتية.

(٤) الاهتمام بالتعرف علي المنظمات الحقوقية

فاذا لم يكن رجال الأعمال يعرفون بوجود المنظمات المصرية المتخصصة في مجال حقوق الانسان يصبح السؤال المنطقي هو ما إذا كان لديهم اهتمام بالتعرف علي هذه المنظمات القائمة بالفعل والتي تمارس عملها المهني منذ أكثر من خمسة عشر عاماً «نشأت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عام١٩٨٥»؟

يجيب الجدول التالي علي هذا السؤال

جدول رقم (٢٧): الاهتمام بالتعرف علي المنظمات الحقوقية المصرية

م		عدد	٪
١	نعم	٣١٤	٥٩,٠
٢	لا	٢١٧	٤٠,٨

هنا ظهر الاستقطاب والفرز بصورة كاملة، حيث لم يسمح السؤال بظلال رأي متعددة، وطرح اختيارين قطعيين فقط. ومع ذلك فإن تفسير هذه الخريطة ليس أمراً يسيراً، و لانملك معلومات كافية للبحث بعمق عن تفسير مقنع. فالرأي الذي يرفض مجرد التعرف علي منظمات حقوق الانسان أو تلقي مطبوعاتها قد تفسره أمور عديدة، مثل الثقة المطلقة والتأييد غير المشروط بالدولة والحكومة، والخوف من أي شكل من أشكال الارتباط بمنظمات ترفضها الحكومة وتغضب منها وقد تقمعها، وعدم الإلمام بالموضوع أو عدم الاهتمام به أصلاً، دون أن يكون معني ذلك بالضرورة تأييد الانتهاكات الحادثة لحقوق الإنسان أو أي مزاعم بشأن وقوعها. كما قد تعني هذه الإجابة عدم وجود وقت لدي رجال أعمال معينين أو تربيتهم بصورة غير سياسية وغير ثقافية..إلخ

وإذا كان الرأي القائل بعدم الرغبة في التعرف علي منظمات حقوق الانسان محبطاً إلي حدما، فإن وجود أغلبية تصل إلي ٦٠٪ من رجال الأعمال الذين يرغبون في التعرف علي هذه المنظمات رغم كل العوامل السابقة هو أمر مشجع للغاية، من منظور هذه المنظمات، ومن منظور المجتمع المدني بصورة عامة.

(٥) الرغبة في المشاركة في العمل الحقوقي:

إن السؤال السابق يعني بمجرد المعرفة. أما إذا شئنا المضي إلي أعماق المسألة، فإن السؤال المنطقي سيكون إلي أي حد سيكون رجل الأعمال راغباً في المشاركة أو المساهمة في أعمال المنظمات المصرية لحقوق الإنسان. ويقبل هذا السؤال أكثر من صيغة فلو ترك السؤال واسعاً وبدون تقييد، قد يعكس الرأي الايجابي بالذات تأثير عوامل أخري، مثل الشك في المنظمات الموجودة أو عدم الإلمام بدوافعها أو عدم الثقة في نزاهتها السياسية وجدارتها بالاحترام وحيادها المهني...إلخ

وقد فضلنا أن نقيد السؤال، حتي تظهر الآراء مدي الاهتمام بالمشاركة الايجابية في إلزام سلطة الدولة بضرورة إحترام حكم القانون والقانون الدولي لحقوق الانسان، وفي إنهاء كافة صور الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان . فإذا تركنا جانباً قضية التوحد مع منظمة أو أكثر أو الثقة بها، يكون السؤال موجهاً لمضمون القضية وعمقها الحقيقي: أي الرغبة في المساهمة بشئ لضمان احترام المواطن وحقوق الانسان في مصر.

كما أننا قيدنا السؤال بأربعة اختيارات للمساهمة في أنشطة تستهدف تحقيق هذا الهدف المرجو، لتوفر لدي المنظمات شرط النزاهة والمصداقية والاحترام والجدارة المهنية، وهي المساهمة بالدعم المعنوي، والمشاركة في أنشطة المنظمات والتبرع المالي والانضمام لعضوية هذه المنظمات. وفيما يلي استجابات رجال الأعمال في العينة لهذا السؤال.

جدول رقم (٢٨): الرغبة في الإسهام الحقوقي

م		عدد	%
١	أسهم بالدعم المعنوي	٧٤	٤٦,٦
٢	أسهم بالتبرع المالي	٢٤٨	١٣,٩
٣	أسهم بالمشاركة في الأنشطة	٤٩	٩,٢
٤	أنضم إليها	١١٨	٢٢,٢

أجاب علي السؤال ٩٢,٣٪، وهو ما يعني أن عدداً كبيراً ممن أجابوا بعدم الرغبة في معرفة المنظمات المصرية لحقوق الانسان قد أجابوا علي هذا السؤال الإيجابي «السؤال يشمل اختيار عدم المساهمة علي الاطلاق أو عدم الرغبة في المساهمة» بينما أجاب الباقي إجابات متفرقة دالة علي عدم الرغبة في المشاركة أو العداء لهذه المنظمات. وبنفس المنظور، يمكننا القول بأن جانباً كبيراً من الاجابة بعدم الرغبة في معرفة منظمات حقوق الانسان أو حتي تلقي مطبوعاتها يمكن تفسيره بالعوامل المشار إليها في فقرة سابقة مثل عدم الثقة والشك في هذه المنظمات ودوافعها، والايمان المطلق بسلامة سياسات الدولة والحكومة.. إلخ ومع ذلك، فلا يخفي أن صياغة السؤال قد استهدفت التركيز علي القضايا الحقوقية والرغبة في منع انتهاكات حقوق الانسان، بشرط توفر منظمات لها قدر كبير من الاحترام والنزاهة والمصداقية.فإذا قرأنا إجابات رجال الأعمال علي ضوء هذه المحددات لوجدنا أن الرغبة في المساهمة بشئ ما، ولو بأضعف الإيمان مثل التأييد المعنوي كبيرة للغاية. ويفسر ضخامة فئة «الدعم المعنوي» بين رجال الأعمال المبحوثين وتبلغ أقل قليلاً من نصف العينة تداخل عوامل متعددة مثل الرغبة في إنهاء الانتهاكات دون المشاركة المباشرة، وعدم الثقة والشك والخوف وغيرها من العوامل المشار إليها.

أما رجال الأعمال الذين يرغبون في المشاركة من خلال فعل مادي فتصل نسبتهم إلي ٤٥,٣٪ من العينة وقد توزعوا بين إختيارات مختلفة. ويلاحظ أن أقل هذه الاختيارات هي التبرع المالي «٩,٢٪» أما أكبر هذه الاختيارات فجاءت لفرط دهشتنا الانضمام الي تلك المنظمات.

إن ثمة فارقا ملحوظاً بين نسبة من يرغبون في التعرف علي منظمات حقوق الانسان في مصر بين رجال الأعمال في العينة «٥٩٪» والرغبة في المساهمة المادية «٤٥,٣٪» ومع ذلك، يمكن القول بأن أكثر المهتمين بالمعرفة أظهروا استعداداً أعمق للمشاركة بشكل أو آخر من أشكال المشاركة في الحركة الحقوقية المصرية.

٥ ـ عمق الموقف من قضية الديموقراطية

بعد أن قدمنا بعض المؤشرات الدالة علي الموقف أو الاتجاه من مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان، كان لابد من قياس اتساع وعمق الاتجاه بالقبول أو النفور من الديموقراطية كنظام سياسي ولتحقيق هذا الغرض، طرحنا علي رجال الأعمال في العينة المبحوثة ستة أسئلة، يأخذ كل منها بجانب معين من الاتجاه نحو الديموقراطية: الجانب الأول يتعلق باتساع القبول بالديموقراطية مقابل نقيضها، أو بدائلها المحتملة وذات الجذور في الثقافة السياسية المصرية. أما الجانب الثاني فيتعلق بالدوافع الخاصة ذات الثقل في الوعي الثقافي ـ السياسي لرجال الأعمال، والتي قد تلقي الضوء علي المداخل الخاصة بتفضيل نظام سياسي أكثر من غيره. أما الجانب الثالث فيذهب مباشرة إلي رصد رؤية رجال الأعمال لأنفسهم من المنظور الديموقراطي، سواءً فيما يتعلق بالمصالح أو بمحاور الحركة.

وفيما يلي نقدم خريطة استجابات رجال الأعمال في العينة لتلك الأسئلة.

(أ) الاتجاه نحو الديموقراطية:

لقياس الاتجاه نحو الديموقراطية من حيث القبول أو النفور، كان لابد من مقابلتها ببديل عام آخر يصاغ - من حيث التسمية - علي نحو محايد أو حتي بصورة إيجابية. وقد اخترنا أن نسمي هذا البديل بمصطلح «حكومة قوية ليست ديموقراطية بالضرورة». ويمكن بالطبع الاعتراض علي هذا المصطلح الأخير أو تقديم بدائل أخري له، تبعاً للمنظور، الذي يختاره الباحث. أما المنظور الذي وظفناه في اختيار هذا المصطلح فيقوم علي إفتراض يتعلق بحالة الثقافة السياسية الراهنة في مصر، وليس بالبدائل المشتقة من الايديولوجيات الكبري مباشرة. ويقوم هذا الافتراض علي أن الثقافة السياسية الراهنه في مصر تظهر نوعاً من التشوق لحكومة قادرة علي إحداث نهضة شاملة بالبلاد مماثلة لما قامت به حكومات تسلطية قوية في جنوب شرق آسيا، فيما يسمي تجارب النمور الآسيوية والتي يفترض أنها تتمتع بشعبية بين رجال الأعمال وعديد من الكتاب المصريين. وفي الحد الأدني، هناك نوع من التطلع الثقافي للحد من حالة الفوضي والتسيب الشائعة في مجالات شتي من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وذلك من خلال شكل أو آخر من أشكال الحكومات القوية غير الديموقراطية. وبناءً عليه، فقد سألنا رجال الأعمال في العينة السؤال التالي: يعتقد البعض أن الانطلاق والتحديث الاقتصادي يحتاج حكومة قوية - ليست بالضرورة ديموقراطية - تكون مشابهة لحالة جنوب شرق آسيا في عقدي السبعينيات والثمانينيات، فإلي أي حد توافق علي هذا الرأي؟

وقد افترضنا بالطبع أن الموافقة علي هذا الرأي تحمل ضمناً نوعاً من عدم القبول بالنظام الديموقراطي في المرحلة الراهنة، وأن معارضته تحمل نوعاً من القبول العميق أو الالتزام القوي بالديموقراطية كاختيار سياسي. وبالتالي فإن السؤال ينطوي علي قياس لإتساع القبول بالديموقراطية وعمق هذا القبول في نفس الوقت، وذلك علي اعتبار أن البديل قد تمت صياغته علي نحو إيجابي ومتحيز من خلال الاشارة إلي التجربة الاقتصادية الناجحة في جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، فقد ميزنا بين درجات الموافقة والمعارضة، وقسمنا كلا منهما إلي فئتين، إضافة إلي الفئة التقليدية لا أعرف أو لست متاكداً.

وقد يثور هنا بالطبع اعتراض وجيه علي الصياغة المتحيزة للسؤال « وهو تحيز ضد اختيار الديموقراطية». ولكننا وجدنا أن هذا التحيز هو أداة أمثل لقياس عمق الاتجاه ضد أو مع الديموقراطية بالمقارنة. بالأدوات الشائعة في قياسات الرأي العام الأخري، وخاصة أنه كان لابد من أقلمة السؤال وصياغته علي ضوء الأحوال الثقافية في البلاد كما يمكن للباحث المحترف أو المشتغل المجرب بقضايا الإعلام والرأي العام أن يتعرف عليها. وفيما يلي تظهر إجابات رجال الأعمال في العينة علي هذا السؤال.

جدول رقم (٢٩): الرأي حول فكرة حكومة قوية غير ديموقراطية

م		عدد	٪
١	أوافق بشدة	٦٣	١١,٨
٢	أوافق إلي حد ما	١٠٩	٢٠,٥
٣	لست متأكداً	٦٥	١٢,٢
٤	أعارض	١٧٢	٣٢,٢
٥	أعارض بشدة	١٢٢	٢٢,٩

ويظهر الجدول بوضوح أن أضخم فئة من فئات الإجابات هي لمن يعارض فكرة «حكومة قوية غير ديموقراطية»، بينما جاءت المعارضة الشديدة للفكرة في المرتبة التالية. ويصل مجموع من يعارضون الفكرة إلي ٥٥,٢٪ من مجموع العينة مقابل ٣٢,٣٪ لمجموع من يوافقون عليها. وتعد هذه نتيجة مدهشة بدرجة كبيرة بالنظر إلي الاعتقاد الشائع حول تفضيل رجال الأعمال المصريين لفكرة حكومة قوية من الطراز الآسيوي والتي نجحت في تحقيق « المعجزة الآسيوية»، ومن الواضح أن هذه الاجابات تكشف عن وعي ديموقراطي نافذ بين رجال الأعمال المصريين. ومع ذلك، فإن الضخامة النسبية لفئة من يوافقون علي الفكرة ولو بدرجة ما من التشكك تؤكد شرعية الافتراض الذي بدأنا به، وهو أن الفكره رائجة إلي حد ما، في أوساط النخبة المصرية الراهنة، حتي لو أن الاستطلاع قد كشف عن بعدها عن الغلبة داخل أوساط رجال الأعمال.

(ب)عمق الاتجاه نحو الديموقراطية:

يمكن القول إذن إن أقل قليلاً من ربع عينة رجال الأعمال تلتزم وتأخذ بالاختيار الديموقراطي بصورة عميقة، وإن أقل قليلاً من الثلث يلتزمون بهذا الاختيار بصورة مهتزة إلي حد ما. ويمكننا أن نجري اختياراً آخر لعمق التوجه الديموقراطي وذلك بمقارنة هذا التوجيه ببدائل مختلفة للديموقراطية تكون بدورها ذات جذور في التجربة أو الثقافة السياسية للمصريين، وليست بالضرورة علي شاكلة نظم جنوب شرق آسيا المعروفة بالنمور الآسيوية. إن التجربة الناصرية التي تمثل تنويعة من تنويعات فكرة « المستبد العادل» المتجذرة في الثقافة السياسية للمصريين وفي الثقافة الاسلامية تطرح نفسها بقوة كأحد البدائل للديموقراطية، وخاصة أن ذكرياتها لاتزال حية في أذهان أجيال حالية من المواطنين. كما أن تجربة الحزب الواحد التي تحقق أو تجسد الرؤية التجميعية« ذات الظلال الشمولية بكل تأكيد» والتي تنشد الوحدة الوطنية في صيغة « الكل في واحد» تطرح نفسها

أيضاً. وحرصاً علي أن نطرح بديلاً يقترب من الديموقراطية بدرجات بحيث يكون الأخذ به دالاً علي أشواق ديموقراطية، فقد سجلنا أيضاً إختياراً ثالثاً يتمثل في نظام يجمع بين بعض ملامح الديموقراطية وبعض ملامح النظم التعبوية، وخاصة أن الوضع الراهن في مصر يصلح للاندراج تحت هذا الاختيار أو البديل.وبالتالي، توجهنا إلي رجال الأعمال في العينة بالسؤال التالي: إذا كانت الديموقراطية غير مرغوبة أو صعبة المنال في الوقت الراهن، فما هو البديل لتحقيق ماتراه من أهداف؟

ويظهر الجدول التالي إجابات رجال الأعمال

جدول رقم (٣٠): بدائل الديموقراطية حال صعوبة تحقيقها

		عدد	٪
١	زعيم قوي عادل	٢٣٦	٤٤,٤
٢	حزب واحد بمبادئ يتفق عليها	١١٠	٢٠,٧
٣	نظام خليط بين الديموقراطية والتعبئة	١٢٧	٢٣,٩
٤	بدائل أخري أو لا إجابه	٥٩	١١,١

إن القراءة المباشرة لهذه الخريطة من الاستجابات دالة علي عمق فكرة «المستبد العادل» أو «الزعيم القوي الذي يملأ الدنيا ضياءً وعدلاً» في الثقافة السياسية المصرية عموماً، فهي تحظي بأغلبية نسبية كبيرة. كما أن فكرة الحزب الواحد لم تندثر إطلاقاً في نفوس العديد من المصريين كما يدلل علي ذلك اختيار خمس عينة رجال الأعمال لها كبديل للديموقراطية. أما أقرب الاحتمالات إلي الديموقراطية وهو النظام الخليط بين الديموقراطية والنظم التعبوية، فحظي بتفضيل أقل قليلاً من ربع العينة، بينما توزع ١١,١٪ من رجال الأعمال بين إختيارات متعددة سنتاولها لاحقاً.

وقد يكون بوسعنا تفسير الاختيار الثالث بأنه أقرب الاحتمالات إلي الديموقراطية، مما يعكس إصرار قطاع لا بأس به من العينة علي الاختيار الديموقراطي بالأخذ بأقرب بديل له. ويدلل علي هذا التفسير التقارب الشديد بين نسبة من عارضوا فكرة « الحكومة القوية» من الطراز الآسيوي «٢٢,٩٪» ونسبة من أخذوا ببديل النظام الخليط «٢٣,٩٪». ومع ذلك، فلابد أن نأخذ في الاعتبار أن فكرة النظام الخليط قد تمثل بديلاً بذاته يتميز عن الاختيار الديموقراطي، وأنها قد تغري قطاعاً ممن لم يعارضوا فكرة الحكومة القوية، بينما قد يكون بعض من عارضوا الفكرة قد أخذ باختيارات أخري غير النظام الخليط مثل الزعيم القوي العادل.

وعلي أي حال، فإن دلالة هذا الجدول قد لا تكون قاطعة بأي حال، لأن الاجابات المتضمنة فيه تفترض صعوبة تحقيق الديموقراطية، كما أن البدائل المختلفة ليست متمايزة تمايزاً تماماً ومع ذلك، فإن الجدول يلقي ظلالاً من الشك علي عمق الالتزام بالديموقراطية كإختيار، وخاصة بين من عارضوا فكرة الحكومة القوية معارضة محدودة أو معتدلة أو جزئية.

(جـ) المطالب الجوهرية أمام أي نظام سياسي

ومن أجل مزيد من الكشف عن الثقافة السياسية والدوافع والتفضيلات التي تقود رجال الأعمال للاختيار بين البدائل المحتملة للنظام السياسي وجهنا لهم سؤالاً مفتوحاً جاء كما يلي:«يري البعض أنه ليس من المستحيل الجمع بين حكومة قوية غير ديموقراطية وبعض مبادئ حقوق الإنسان. في رأيك ما هي أهم ثلاثة حقوق لا يجب للدولة أن تمسها في هذه الحالة»

وبتعبير آخر، فإن السؤال يسعي للكشف عن المبادئ التي يري رجال الأعمال ضرورة احترامها في أي نظام سياسي.

والواقع أن الاجابات جاءت علي نحو يستحيل حصره إذ تعد المطالب التي سجلها رجال الأعمال - كبنود مستقلة بالمئات.

وقبل أن نعرض لهذه المطالب، لابد من تسجيل الملاحظات التالية:

أولاً تحول هذا السؤال المفتوح إلي لوحة ضخمة من الشكاوي والاحتجاجات والأمنيات، بالطريقة المعتادة في مصر منذ تسجيل شكوي الفلاح الفصيح في العصر الفرعوني وحتي طريقة كتابة العرائض والشكاوي سواءً في رسائل لكبار رجال الدولة الرسميين أو لدي أولياء الله الصالحين. وبينما تمكنت أقلية من المبحوثين بالعينة من تسجيل ملاحظاتها ومطالبها بصورة دقيقة فقد أسهبت الأغلبية في إستعراض شكواها وأشواقها بصور قد تبعد كثيراً عن المعني المباشر للسؤال والتوقعات نحو الاجابة من جانب الباحث، وبصورة عامة للغاية أحياناً وخاصة للغاية في أحيان أخري.

وعلي سبيل المثال سجل المبحوثون جملاً وتعبيرات من نوع «في حالة ظلم الفرد في المجتمع لا يجد من يسانده لرد الظلم، بل وجود الواسطة»و« التعامل بآدمية» و«توفر حرية الممتلكات»، و«حرية تغيير النشاط الاقتصادي والعمل في نشاط آخر» و«حق عدم كبت آراء الجماهير» و«توفير الخدمات العامة»و«عدم تدخل الدولة في أي حق من حقوق الأفراد» وحتي«تحديد النسل أو مجرد«الشئون العائلية».

وثانياً جاءت أسباب القلق والمطالب الخاصة برجال الأعمال - ولو بصورة فضفاضه» أبرز ما علق به المبحوثون في العينة علي هذا السؤال. فإلي جانب بعض ما ذكرناه سابقاً مثل توفير حرية الممتلكات «وحرية تغيير النشاط الاقتصادي» هناك مطالب وتعبيرات عديدة أخري مثل « الملكية الخاصة» «عدم المساس برأس المال»، «حرية الفرد وفي الحركة للخارج»، «حرية العمل الاقتصادي»«القيام بواجب المواطن ورجل الأعمال أهم حق من حقوق الفرد» «حرية التجارة»، «حرية التنقل»، «حق التأمينات» «مناهضة ممارسة الاحتكار بكل صوره»

ثالثاً: ومع ذلك ، فإن المبحوثين قد طرحوا أيضاً أفكاراً و مبادئ قد تكون أقرب لاهتمامات عامة الناس، أي الضعفاء والفقراء. فشملت قائمة الإجابات تعبيرات مثل «رعاية مصالح المواطنين» «حق الحياة» « التعامل بآدمية»، «عدم كبت آراء الجماهير»، « كرامة الإنسان»، «توفير الخدمات العامة»، «حق التأمينات»، «حق الاسكان»«عدم تدخل الدولة في أي حق من حقوق الأفراد»«حق الإنسان في

الأكل والشراب والمعيشة،« الاهتمام وتوفير رعاية الأطفال»،« الحق في عمل ما يريده دون إعادة الاضرار علي الغير»،«زيادة الأسعار فوق كاهل المواطن المصري».

رابعاً: يظهر من قائمة المطالب والمبادئ غلبة واضحة للشئون المدنية والاجتماعية بالمقارنة بالشئون السياسية والدستورية. فإذا اختصرنا القائمة إلي «٥٧» مطلباً فقط، وذلك بدمج التعبيرات والمعاني المتشابهة في مطلب واحد، لوجدنا أن «٣٨» منها أو نحو الثلثين تنصرف إلي الجانب الأول.

ويتأكد بذلك الانطباع حول التكوين الثقافي العام للمصريين، إذ يتسم هذا التكوين منذ فترة طويلة بالتركيز علي المعاني والمبادئ والشئون المدنية في مقابل الميل للانصراف أو العزوف عن الاهتمام بالمعاني والمبادئ والشئون السياسية. ويظهر من هذا الاستطلاع أن رجال الأعمال لايختلفون كثيراً عن غيرهم من فئات المجتمع، من ناحية التكوين الثقافي، وجدول الاهتمامات الاعتيادية.

خامساً: وجاءت تلك القائمة من المطالب بعيدة للغاية عن الصياغات الدقيقة للحقوق، سواءً كما سجلتها الوثائق والاتفاقيات الدولية، أو حتي كما تحفل بها الصحافة المصرية والأدبيات السياسية العربية بشكل عام. هذا وإن كان من الممكن تقريب المعاني التي طرحها رجال الأعمال في العينة إلي المبادئ والحقوق الأساسية بصياغاتها القانونية المعروفة - فجاء بين تلك المعاني مثلاً مبادئ عامة مثل «حرية التعبير عن الرأي»، «حق الحياة» «حق الحرية»، «حرية النشاط الإعلامي»، «كرامة الانسان»، «التطبيق الصحيح للقانون»،« المساواة بين الناس»،«المحافظة علي صحة الإنسان من خلال المحافظة علي البيئة»، «حرية الصحافة»،«الحريات»، «حرية العمل السياسي، «الحق الاجتماعي»،«الديموقراطية»،«حرية الإنسان من ناحية الفكر»، «عدم التجريح»، أو حتي «الحق في حكومة جديدة».

ويظهر من تلك العينة من الآراء أن رجال الأعمال لم يكونوا عاجزين عن التفكير المجرد، وطرح آراء ذات طبيعة عامة وبعيدة نسبياً عن مصالحهم المباشرة أو حتي عن المصالح اليومية.

ومن الطريف أن العديدين ممن أفرطوا في الإجابة علي الأسئلة الخاصة بقضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان باختيار فئة «لا أعرف أو لست متأكداً» كانوا من بين من أجابوا علي هذا السؤال المفتوح، وسجل بعضهم معاني ومبادئ عامة تجريدية بلغة الحقوق، وهو ما يعني أن الخوف لم يكن هو التفسير الوحيد لضخامة فئة الاجابة بـ «لا أعرف أو لست متأكداً» بالنسبة للمبحوثين في هذه العينة.

سادساً: ومن الملاحظ كذلك أن رجال الأعمال الأقباط في العينة قد أظهروا ميلاً للتأكيد علي معان متميزة، وتكشف عن وجود جدول اهتمامات خاصة بهم إضافة إلي جدول الاهتمامات العامة التي يُشاركون غيرهم من أبناء الوطن فيها. ويدخل في هذه الفئة من المعاني تعبيرات مثل «حرية العقيدة، «حق المواطنة الكاملة»، «كرامة الإنسان»، وحتي «حق الهجرة».

سابعاً: أما إذا شئنا أن نرتب المطالب والاهتمامات حسب تكرار ورودها في الاجابة علي هذا السؤال المفتوح - فسوف نواجه مشكلة دمج تعبيرات ومعان متشابهة، ولكنها غير متطابقة تماماً. وحتي لوجربنا أن ندمج هذه التعبيرات والمعاني في مبادئ عامة قريبة من لغة القانون وحقوق الإنسان، فسوف نجد هذه القائمة طويلة نسبياً.

وقد اكتفينا في القائمة بالتفضيلات العشرين الأولي، ويتلوها عدد كبير من التفضيلات والمطالب

فإذا رتبنا تلك القائمة من حيث تكرارية ورودها في الإجابات علي السؤال المفتوح، فسوف نجد الجدول التالي للاهتمامات.

جدول رقم (٣١): التفضيلات العشرون الأولي من حيث التكرار

م		عدد المرات
١	حرمة الشئون العائلية	٨٤
٢	احترام حقوق الاقلية	٧٣
٣	حرية العادات والتقاليد	٧١
٤	«توفير» المواصلات	٧٢
٥	« الأمان» ضد التأميم	٦٨
٦	حرية التصدير	٦٩
٧	حرية الاستيراد	٦٦
٨	الاهتمام بالمصلحة العامة	٦٥
٩	تنمية القدرات العملية واتاحة فرصة أكبر للمبتكرين	٦٤
١٠	الحق في العمل	٦٣
١١	« الحق في» دخل شهري مناسب	٦١
١٢	عدم تدخل الشرطة ضد التجار	٦٠
١٣	إلغاء قانون الطوارئ	٥٩
١٤	توفير فرص عمل للأفراد والخريجين الجدد	٥٨
١٥	عدم المغالاة في الضرائب	٥٦
١٦	حق المشورة	٥٧
١٧	حل مشكلات التلوث	٥٥
١٨	الحق في العلاج	٥٤
١٩	الحد من زيادة الأسعار	٥٠
٢٠	الديموقراطية	٤٩

ويتضح من هذا الجدول أنه مركب، بمعني أنه يعكس تفضيلات ومطالب مختلطة، وتفتقر إلى وحدة التوجه أو الانسجام الفكري.

ولكن إذا رتبنا هذه المطالب من حيث الموضوعات القابلة للاندراج تحت مبادئ عامة لحقوق الإنسان، فسوف نفاجأ بنتيجة أخري تماماً.

ويسجل الجدول التالي هذه النتيجة.

جدول رقم(٣٢): أهم المبادئ والمطالب التي يجب علي كل نظام سياسي إحترامها

م		عدد المرات
١	حقوق الملكية والأعمال	٣٤٩
٢	الحق في المشاركة في الشئون العامة	٣٢٤
٣	الحق في مستوي معيشي مناسب	٢٧٢
٤	الحريات الشخصية والعائلية	١٩٣
٥	الحق في الضمان الاجتماعي	١٦٤
٦	حرية التعبير	١٥٣
٧	الحق في الصحة وفي بيئة نظيفة	١٤٩
٨	حرية التنقل والهجرة	١٣١
٩	الحق في المساواة أمام القانون	١٢٥
١٠	الحق في الكرامة	٩٩
١١	حقوق الأقلية	٧٣
١٢	الحق في التمتع بالهوية الثقافية	٧١
١٣	تنمية وتطوير العلوم والقدرات العلمية والتكنولوجية	٦٤
١٤	حقوق الطفل	٣٧
١٥	الحق في الاستقرار السياسي والاقتصادي	١٠

والملاحظ في هذا الترتيب والذي يمثل مفاجأة حقيقية هو أن الحق في المشاركة في الشئون العامة يأتي المطلب أو المبدأ الثاني في الترتيب من حيث تكراريته في إجابات رجال الأعمال في العينة. ويمكن لهذا المبدأ أن يصبح الأول بمسافة كبيرة عن الاهتمامات المباشرة لرجال الأعمال إذا قمنا بضم حرية التعبير إلي الحق في المشاركة باعتبارهما مرتبطين ارتباطاً عميقاً.

ويلاحظ أيضاً أنه بينما تحتل القضايا الاقتصادية والاجتماعية مكانة أعلي من القضايا السياسية المباشرة، فإن رجال الأعمال قد أظهروا قدرة مدهشة علي التعامل مع المبادئ السياسية المحددة، والمبادئ الرمزية والأخلاقية مثل الحق في الكرامة والتمتع بالهوية الثقافية. كما أن رجال الأعمال كانوا حريصين علي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعموم المواطنين، ولم يكتفوا بالتأكيد علي حقوقهم الخاصة والمرتبطة بالملكية. فاحتل مبدأ تلبية الحق في مستوي معيشي مناسب بما في ذلك الحق في العمل المكانة الثالثة في ترتيب المبادئ والمطالب التي يجب علي أي نظام سياسي احترامها.

(د) المصالح ومحاور المشاركة السياسية لرجال الأعمال

عادة ما يتم تفسير توجهات وآراء «رجال الأعمال» انطلاقاً من مفهوم المصلحة. وثمة تحليلات عديدة للكيفية التي تقود بها المصلحة إلى تبني مفترض لأفكار أو تفضيلات سياسية ديموقراطية أو غير ديموقراطية من جانب رجال الأعمال. وأغلب هذه التحليلات ليست افتراضاً فحسب، بل غالباً ما تكون تعسفية ومفروضة علي هذه الفئة أو الفئات الاجتماعية من خارجها.

فماذا عن رؤية رجال الأعمال أنفسهم لمصالحهم، ودرجة اتفاقها أو اختلافها مع بعض معايير أو آليات الديموقراطية؟ كان من الضروري أن نتوجه لهم بالسؤال.

وقد حرصنا في صياغة السؤال ألا يكون تكراراً لأسئلة سابقة أو لاحقة، وأن يسمح في نفس الوقت باستنباط مؤشر تقريبي عن درجة الاتساق والانسجام المنطقي في إجابات رجال الأعمال. فجاءت الصياغة كما يلي.

إلي أي درجة تتفق مصالحك كرجل أعمال مع الترتيبات السياسية التالية «حكم القانون» ، «دولة المؤسسات»، «حكومة منتخبة شعبياً» «حكومة رشيدة حتي لو لم تكن منتخبة شعبياً» و«حكومة قوية منتخبة شعبياً». وتم وضع خمس فئات للإجابة بحيث نتعرف علي ظلال التقدير الذاتي لتوافق المصلحة مع كل من الترتيبات المذكورة. وجاءت الاجابات كما يلي:

جدول رقم(٣٣): توافق المصلحة مع حكم القانون

م		عدد	٪
١	تتفق تماماً	٣٣٧	٦٣,٣
٢	تتفق إلي حد ما	١١٩	٢٢,٤
٣	لست متأكداً	١٩	١٢,٢
٤	لاتتفق كثيراً	٤٠	٧,٥
٥	لاتتفق إطلاقاً	١٥	٢,٨

هنا، لابد من الاعتراف بأن تلك الخريطة للاجابات مثلت مفاجأة تامة للباحث. فقد كان التوقع أن تكون الاجابة بالاجماع في الفئة الأولي. أي «تتفق تماماً» وخاصة أن مبدأ حكم القانون لايعني بالضرورة النظام الديموقراطي. ومن عجب أن ١٠,٣٪ يعترفون بأن مصالحهم كرجال أعمال لاتتفق كثيراً أو لاتتفق إطلاقاً مع مبدأ حكم القانون.

وقد يمكن تفسير وجود هذه النسبة بالخلط الشائع بين مفهوم حكم القانون والنظام الديموقراطي، بحيث يكون هذا الرأي تعبيراً عن رفض النظام الديموقراطي.

ومع ذلك، فمن المثير أن يعترف هذا العدد بأن أحد دوافعه لرفض الديموقراطية « المتوحدة في هذه الحالة، ووفقاً لهذا الفهم مع مبدأ حكم القانون» ينطلق من مصالحه.

ومع ذلك، فقد كان واضحاً أن العديدين ممن يعتقدون أن مصالحهم تتفق تماماً أو إلي حد ما مع مبدأ حكم القانون لايؤمنون مع ذلك بالديموقراطية، حيث مجموع هؤلاء أكبر من أي نسبة حصلت عليها المواقف المؤيدة للديموقراطية ومبادئها.

(٢) دولة المؤسسات:

يظهر الجدول التالي استجابات المبحوثين

جدول رقم (٣٤): توافق المصلحة مبدأ دولة المؤسسات

م		عدد	٪
١	تتفق تماما	٢٦٧	٥٠,٢
٢	تتفق إلي حدَ ما	١١١	٢٠,٩
٣	لست متأكداً	٦١	١١,٥
٤	لاتتفق كثيراً	٦٢	١١,٧
٥	لاتتفق إطلاقاً	٢٦	٤,٩

ونجد هنا أيضاً نفس السبب للدهشة. حيث أكد ١٦,٦٪ من العينة أن مصالحهم لاتتفق كثيراً أو لاتتفق إطلاقاً مع مبدأ حكم المؤسسات. بل ولم يكن ١١,٥٪ من العينة متأكداً مما إذا كانت مصالحه متوافقة أو غير متوافقة مع هذا المبدأ، وانخفضت النسبة من إجمالي ٨٥,٧٪ ممن يعتقدون أن مصالحهم تتفق مع مبدأ حكم القانون إلي ٧١,١٪ فقط ممن يعتقدون أن مصالحهم تتفق مع مبدأ دولة المؤسسات.

وقد يمكن تفسير ذلك إنطلاقاً من طبيعة ومعايير الأداء التي تميز ميداناً معينا للأعمالbusiness مثل ضخامة الحيز الخاص بالعلاقات الشخصية وما يترتب عليها من مزايا أو تسهيلات. كما قد يكون التوحيد بين معني دولة المؤسسات والدولة الديموقراطية سبباً وراء عدم اعتقاد هذه النسبة المرتفعة من غير المتأكدين أو الذين يعتقدون أن مصالحهم لاتتفق كثيراً أو لاتتفق إطلاقاً مع مبدأ دولة المؤسسات. ومع ذلك يبقي سبب الاندهاش قائماً

(٣) حكومة منتخبة شعبياً :

يظهر الجدول التالي إستجابات المبحوثين

جدول رقم(٣٥) توافق المصلحة مع إنتخاب الحكومة شعبياً

م		عدد	٪
١	تتفق تماماً	٣٦١	٦٧,٩
٢	تتفق إلي حد ما	٦٧,٩	١٥,٤
٣	لست متأكداً	٣١	٥,٨
٤	لاتتفق كثيراً	٣٧	٧,٠
٥	لاتتفق إطلاقاً	١٦	٣,٢

نصل هنا إلي محطة جديدة في التعجب. فقد كان الباحث يتوقع أن تنخفض نسبة من تتفق مصالحهم تماماً أو إلي حد ما مع فكرة حكومة منتخبة شعبياً بالمقارنة بفكرة حكم القانون أو دولة المؤسسات، لأن المبدأين الأخيرين هما مكونان هامان في فكرة الحكومة المنتخبة شعبياً، ولكنهما منفردان ومجتمعان لايكفيان لجعل الحكومة منتخبة شعبياً. ولكن ما حدث هو العكس حيث زادت نسبة من يعتقدون أن مصالحهم تتفق تماماً أو إلي حد ما مع فكرة حكومة منتخبة شعبياً «٨٣,٣٪» عن نسبة نفس الفئات للاجابة مع مبدأ حكم القانون، أو فكرة دولة المؤسسات. وقد يمكن تفسير هذه المفارقة بأن الحكومة المنتخبة شعبياً قد تكون أكثر تأثرا بنفوذ رجال الأعمال عن الحكومات التي تقوم علي حكم القانون ودولة المؤسسات، دون أن تكون منتخبة شعبياً. ومن المشروع تماماً أن نفكر في تفسيرات أخري، مثل اختلاط المصطلحات في أذهان المستجيبين أو عدم وضوحها وضوحاً كافياً.

ومع ذلك، فإن نسبة من يعتقدون أن مصالحهم لاتتفق مع مبدأ الحكومة المنتخبة شعبياً تقترب كثيراً من نسبة من يعتقدون أن مصالحهم لاتتفق مع مبدأ حكم القانون . ويعني ذلك أن نسبة معينة من رجال الأعمال ظلت ثابتة في اعتقادها بأن مصالحها لاتتفق مع المبادئ الثلاثة معاً: أي حكم القانون ودولة المؤسسات والحكومة المنتخبة شعبياً.

(٤) حكومة رشيدة حتي لو لم تكن منتخبة شعبياً

هنا ندخل متغيراً آخر وهو عقلانية أو رشد الحكومة ونظام الحكم، حتي لو لم يكن قائماً علي أساس قاعدة الانتخاب الشعبي العام. وقد قصدنا من ذلك مقارنة الاجابة مع الاستجابات للسؤال الأسبق والذي يستفتي المبحوثين في مدي أفضلية نظام سياسي يقوم علي زعيم عادل. والأسئلة السابقة الخاصة بمدي أفضلية مبدأ حكم القانون ودولة المؤسسات.

ويظهر الجدول التالي استجابات المبحوثين لهذا السؤال.

جدول رقم (٣٦): توافق المصلحة مع حكومة رشيدة غير منتخبة شعبياً

م		عدد	٪
١	تتفق تماماً	٢٢٣	٤١,٩
٢	تتفي إلي حد ما	١١٧	٢٢,٠
٣	لست متأكداً	٤٧	٨,٨
٤	لاتتفق كثيراً	٧٥	١٤,٤
٥	لاتتفق إطلاقاً	٦٥	١٢,٢

يبرهن هذا الجدول علي أن رجال الأعمال المبحوثين يميلون لتفضيل الحكومة المنتخبة شعبياً حتي المقارنة بحكومة رشيدة غير منتخبة شعبياً. فبينما يعتقد ٦٧٪ أن مصالحهم تتفق تماما مع الأولي، إكتفي٤١,٩٪ بالقول إن مصالحهم تتفق تماماً مع حكومة رشيدة و إن لم تكن منتخبة شعبياً. وتضيق الفجوة إذا جمعنا نسبة من تتفق مصالحهم تماماً ومن تتفق مصالحهم إلي حد ما، حيث صوت ٨٣,٣٪ لصالح الأولي بينما صوت ٦٣,٩٪ لصالح الثانية.

ومع ذلك، فإن نسبة من يقدرون الرشادة في تكوين الحكومة كمبدأ بحد ذاته ليست ضئيلة. وفي نفس الوقت فإننا نجد أن نسبة تزيد قليلاً عن الربع «٢٦,٣٪» يعارضون فكرة الحكومة غير المنتخبة شعبياً حتي لو كانت رشيدة، وهو ما يكشف عن عمق الالتزام بفكرة الديموقراطية بين عينة رجال الأعمال.

(٥) حكومة قوية منتخبة شعبياً

هنا ندخل متغيراً إضافياً وهو قوة الحكومة. فإذا كان مجرد قيام الحكومة علي مبدأ الانتخاب الشعبي يحظي بهذه النسبة الكبيرة من التأييد، فهل يضيف إلي هذا التأييد أو يخصم منه أن تكون الحكومة قوية.

ويجيب الجدول التالي علي هذا السؤال

جدول رقم (٣٧): توافق المصلحة مع حكومة قوية و منتخبة شعبياً

م		عدد	%
١	تتفق تماماً	٤١١	٧٧,٣
٢	تتفي إلي حد ما	٥٦	١٠,٥
٣	لست متأكداً	٢٦	٤,٩
٤	لاتتفق كثيراً	٢٧	٥,١
٥	لاتتفق إطلاقاً	١٠	١,٩

والإجابة الواضحة من هذا الجدول بالمقارنة مع الجدول الأسبق والخاص بحكومة منتخبة شعبياً هي لصالح فكرة القوة إذا كانت مضافة لمبدأ الانتخاب الشعبي. فقد زادت نسبة من تتفق مصالحهم تماماً مع حكومة قوية ومنتخبة شعبياً «٧٧,٣٪» عن نسبة مَنْ تتفق مصالحهم تماماً مع حكومة منتخبة شعبياً فقط «٦٧,٩٪». وكأن قوة الحكومة كمتغير قد أضافت نحو ١٠٪ من التأييد القوي لفكرة الحكومة المنتخبة شعبياً. وجاء متغير القوة الحكومية بهذا التأييد الاضافي من فئة «تتفق إلي حد ما» «بأكثر من غيرها من الفئات.

وبالمقارنة مع فكرة الرشادة، فإن القوة قد أظهرت تأثيراً أكبر علي نمط الاستجابة في العينة، إذا كانت مضافة إلي مبدأ الانتخاب الشعبي وليست ضد هذا المبدأ. ومن المدهش مع ذلك أن نسبة من فضل الرشادة كمتغير في تكوين الحكومة انطلاقاً من الاعتقاد بتوافقها التام مع مصالحه «٤٤,٩٪» قريبة للغاية ممن فضل بديلاً يقوم علي فكرة الزعيم القوي العادل «٤٤,٩٪»، علي أساس أن كليهما بديل تال للديموقراطية كاختيار من جانب رجال الأعمال.

(٥) محاور الحركة المدنية والسياسية:

اكتفينا بهذا القدر من بحث دور المصلحة في تحديد اختيارات رجال الأعمال. ونأتي الآن إلي الجانب الخاص بأشكال المشاركة التي يفضلها المبحوثون في العينة. فأشكال المشاركة أو محاور الحركة المدنية والسياسية لرجال الأعمال هي متغير مهم في بحث الثقافة السياسية لرجال الأعمال، إضافة لدلالالتها بالنسبة للوعي بأهمية الديموقراطية وبأهمية المشاركة في صنعها.

وحول هذه المحاور وجهنا إلي رجال الأعمال في العينة سؤالين. الأول خاص بأشكال المشاركة بشكل عام، والثاني يركز علي أفضلية وجود حزب سياسي خاص برجال الأعمال.

(أ) أشكال المشاركة

من أجل تعيين توجهات رجال الأعمال وتفضيلاتهم الخاصة بالمشاركة طلبنا منهم اختيار شكل واحد من بين ستة أشكال للمشاركة بعضها سياسي والبعض الآخر مدني أو اجتماعي صرف، وبعضها الثالث فني يقوم علي المشورة .

ويوضح الجدول التالي استجابة رجال الأعمال في العينة

جدول رقم (٣٨): تفضيلات أشكال المشاركة

		عدد	٪
١	جمعيات أهلية ونواد	١٢٦	٢٣,٧
٢	أحزاب المعارضة	١٨	٣,٤
٣	الحزب الحاكم	٤٣	٨,١
٤	تقديم النصيحة	٤٥	٨,٥
٥	جمعيات رجال الأعمال	١٥١	٢٨,٤
٦	العمل الخيري والتبرعات المالية	١٢٢	٢٢,٩
٧	أخرى	٢٧	٥,٢

والواضح من الجدول التفضيلات التالية

(١) تتمتع التفضيلات المدنية والاجتماعية بأفضلية واضحة علي التفضيلات السياسية. فقد ذهب ١١,٥٪ فقط من رجال الأعمال في العينة إلي تفضيل الأشكال السياسية، انصرف الباقي إلي تفضيلات أخري غير سياسية، أو علي الأقل غير سياسية بالمعني المباشر والذي يخص العمل من خلال الأحزاب السياسية.

(٢) وداخل التفضيلات السياسية الحزبية مثل حزب الأغلبية تفضيلاً واضحاً بالمقارنة بأحزاب الأقلية. ويعني ذلك أن أقلية ضئيلة للغاية من رجال الأعمال يرغبون في الانتساب أو هم منتسبون فعلاً للأحزاب المعارضة المختلفة. ومع ذلك، فإن حزب الأغلبية لا يستقطب اهتماماً يذكر بين رجال الأعمال، ورغم تفوقه النسبي علي أحزاب المعارضة في ذهن رجال الأعمال المهتمين بالمشاركة السياسية.

وتعد هذه بحد ذاتها مدهشة، بالنظر إلي طول عمر التجربة الحزبية، وما ينسب للحزب الحاكم من أهمية في المجال السياسي وفي مجال الأعمال الاقتصادية علي السواء.

(٣) أما بالنسبة لأشكال المشاركة الاجتماعية والمدنية. فقد انقسم اهتمام رجال الأعمال بنسب متقاربة بين العمل من خلال النوادي الرياضية الاجتماعية «بنسبة ٢٣,٧٪»، والعمل الخيري العام والتبرعات المالية «٢٢,٩٪»، والعمل من خلال جمعيات رجال الأعمال «٢٨,٤٪»، بينما جاءت الأشكال الأخري في مراكز متأخرة بالنسبة لاهتمامات رجال الأعمال.

ويوضح ذلك كله أنه باستثناء العمل من خلال جمعيات رجال الأعمال والتي قد تهتم بالشئون العامة السياسية والمدنية، فإن رجال الأعمال المصريين لايرغبون في توجيه آرائهم السياسية من خلال العمل الحزبي أو العمل السياسي المباشر، مكتفين بتوجيه قسم من جهدهم ووقتهم ومواردهم للعمل ، المدني والاجتماعي والخيري.

(ب) فكرة حزب رجال الأعمال:

لم تطرح فكرة حزب لرجال الأعمال بصورة جدية. ومع ذلك، فقد امتدت الخشية من النفوذ السياسي لرجال الأعمال، والتي تعبر عنها الصحف والمنابر اليسارية بصورة خاصة إلي الخوف من أن يشكل رجال الأعمال حزباً خاصاً بهم، أو قيامهم بالتأثير بصورة خاصة علي حزب سياسي ما بحيث يصبح عملياً حزباً خاصاً برجال الأعمال وممثلاً لمصالحهم.

ومايهمنا في الفكرة هو كونها مؤشراً يصلح لقياس مدي وعي رجال الأعمال بالعمل الحزبي، في علاقته بالديموقراطية والتوازن الاجتماعي والسياسي في البلاد.

ولذلك وجهنا لرجال الأعمال في العينة السؤال التالي: في إطار نموذج حكم ديموقراطي، إلي أي حد تفضل أن يكون لرجال الأعمال المصريين حزبهم السياسي الخاص بهم أو حزب سياسي يعبرون من خلاله عن مصالحهم الاجتماعية؟

ويوضح الجدول التالي إجابات العينة علي هذا السؤال

جدول رقم(٣٩): الرأي في فكرة حزب لرجال الأعمال

م		عدد	٪
١	أتفق بشدة	١٥٧	٢٩,٥
٢	أتفق إلي حد ما	١٢٦	٢٣,٧
٣	لست متأكدا	٥٠	٩,٤
٤	أعارض	١٣٢	٢٤,٨
٥	أعارض بشدة	٦٣	١١,٨
٦	أخرى	٤	,٨

والملاحظ هنا أن أغلبية من رجال الأعمال في العينة يؤيدون بشدة أو إلي حد ما فكرة حزب لرجال الأعمال. إذ بلغت نسبتهم ٥٦,٢٪ ولم يعارض بشدة هذه الفكرة سوي ١١,٨٪، وبلغت نسبة المعارضين عموماً ٣٦,٣٪ فقط.

وتتفق الشعبية التي حظت بها الفكرة مع غلبة الاهتمام بالعمل من خلال جمعيات رجال الأعمال كما يظهر من الأهمية النسبية لهذا الشكل من أشكال المشاركة.

وبذلك لايبدو أن فكرة «حزب لرجال الأعمال» كانت غريبة عن رجال الأعمال في العينة.

ومع ذلك، فإن ضخامة نسبة من يؤيدون فكرة حزب لرجال الأعمال تبدو غير متسقة مع توزيعات الرأي في الجدول رقم «١٠» صفحة«٧٢» إذ كانت نسبة من يؤيدون فكرة تشكيل رجال الأعمال لجماعة ضغط خاصة بهم ٧٪ فقط.

ويفسر عدم الاتساق أنه كان يتعين علي المستجيبين في العينة أن يختاروا إجابة واحدة فقط من بين الاجابات الخمسة الحصرية في الجدول رقم «١٠».

أي أنه كان يتعين عليهم أن يختاروا العمل كجماعة ضغط من بين إختيارات خمسة أخري تتعلق بالعلاقة بين رجال الأعمال والسياسة، وهو موضوع آخر تماماً غير الرأي فيما يتعلق بجدارة فكرة حزب لرجال الأعمال بحد ذاتها.

ومع ذلك، فإن شيئاً من عدم الاتساق يظهر في وعي رجال الأعمال كما يكشفه الفارق بين الإجابتين. كما لابد من أن نستنتج أيضاً تناقض الحماس لفكرة حزب لرجال الأعمال مع الميل لتأييد النظام الديموقراطي بين صفوف العينة.

الفصل الثالث

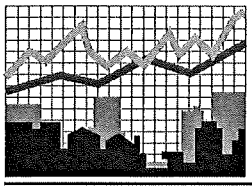

خريطة الآراء والتوجهات ودوافعها

يصعب للغاية استنباط أنماط خالصة لقضية الديموقراطية وحقوق الإنسان في العينة المبحوثة. غير أنه يمكن وضع إحداثيات أساسية قد تعين علي رسم الخريطة التي تتوزع فيها مواقف رجال الأعمال في العينة نحو الديموقراطية وحقوق الإنسان. ويمكننا إبراز هذه الإحداثيات فيما يلي:

(١) هناك أغلبية واضحة تعارض تقليد نموذج النمور الآسيوية؛ بمعني التضحية بالديموقراطية من أجل تمكين حكومة قوية من تحقيق النهوض الاقتصادي السريع، ولكن هناك أقلية تؤيد هذا الاختيار «٥٥,٣٪ مقابل ٣٢,٣٪».

(٢) ولا يمكن تفسير هذا الاستقطاب بالمصلحة وحدها. فبينما كانت المعارضة للنموذج الآسيوي في حدود ٥٥,٣٪ فقط، هناك أغلبية أكبر تري أن مصالحها تتفق مع مبادئ أو مستويات أساسية للديموقراطية، فهناك ٨٥,٧٪ تري مصالحها متوافقة مع حكم القانون، ٧١,١٪ تري مصالحها متوافقة مع فكرة دولة المؤسسات ، ٨٣,٣٪ تري مصالحها متوافقة مع فكرة حكومة منتخبة شعبياً. ويعني ذلك أن هناك قطاعاً لايري بأساً في الديموقراطية من ناحية مصالحه، ولكنه لا يفضلها كاختيار سياسي.

(٣) إن فكرة قوة الدولة ليست بحد ذاتها قيمة مستقلة. فقد ارتبطت هذه القيمة في المستوي الأول بالرغبة في النهوض الاقتصادي السريع. وعند مستوي تال، يكون لهذه الفكرة قيمة مستقلة إذا أضيفت لنظام ديموقراطي يقوم علي قاعدة الانتخاب الشعبي. فعلي حين هبط التأييد لفكرة حكومة قوية غير منتخبة شعبياً «مماثلة لجنوب شرق آسيا» إلي ٣٢,٣٪ فقط، زاد تأييد الحكومة المنتخبة شعبياً من ٨٣,٣٪ إذا كانت غير مصحوبة « بالضرورة» بفكرة القوة إلي ٨٧,٨٪ إذا كانت مصحوبة بعنصر القوة.

(٤) كما أن فكرة العدل والرشادة ليس لها قيمة مستقلة بذاتها إلا في غياب الديموقراطية كبديل واقعي، أي إلا إذا اقتضت الظروف تعذر تحقيق الديموقراطية. فقد حظت فكرة الزعيم العادل

«الرشيد» بتأييد ٠ , ٦٥٪ من العينة كبديل تال إذا كانت الديموقراطية مستحيلة. وصوت ٩ , ٦٣٪ لفكرة حكومة رشيدة حتي لو لم تكن منتخبة شعبياً كأمر يتفق مع مصالح رجال الأعمال، وهو ما يعني أن الرشد بحد ذاته يتفق مع مصالح رجال الأعمال، ولكنه لا يمثل بديلاً للانتخاب الشعبي كقاعدة لنظام الحكم. وبطبيعة الحال، فسوف تكون إضافة صفة الرشد سبباً لزيادة التأييد لفكرة الإنتخاب الشعبي علي النحو الذي لاحظناه بالنسبة لفكرة القوة.

(٥) أن تقويم رجال الأعمال للنظام السياسي في مصر من زاوية بعض المعايير الأساسية للديموقراطية يترك مجالاً واسعاً للتحسين. فهناك نقص كبير في مدى احترام النظام السياسي الحالي في مصر لمبادئ جوهرية للديموقراطية مثل حكم القانون «٧ , ٦٦٪»، ولفاعلية البرلمان «٥ , ٤٢٪»، ونزاهة الأنتخابات «٤٨٪»، وإمكانية تداول السلطة «٣ , ٣٩٪»، وإتاحة فرصة المشاركة السياسية للمواطنين «٢ , ٤٣٪»

(٦) ويختلف الأمر قليلاً بالنسبة لتقويم رجال الأعمال في العينة لدرجة احترام النظام السياسي القائم في مصر لحقوق الإنسان، فقد جاء هذا التقويم عموماً أعلي منه «من حيث نسبة المؤيدين» بالمقارنة بالتقويم الخاص بمعايير الأداء الديموقراطي. حيث يعتقد رجال الأعمال أن النظام السياسي يحترم الحقوق النقابية بنسبة ٣ , ٦١٪ وحرية التعبير ٦ , ٧٤٪ . وحق التجمع بنسبة ٦ , ٥٩٪ والحق في محاكمة نزيهة بنسبة ٤ , ٧٢٪ وتتفق هذه النسب مع الانطباعات الشائعة بين صفوف الطبقة الوسطي عموماً، وهو ما يرجع إلي التأثر بالشعارات التي ترفعها الحكومات المتتالية منذ منتصف السبعينيات، وعدم المتابعة الدقيقة للتشريعات والأوضاع والممارسات الخاصة بهذه الحقوق خلال العقود التالية.

(٧) ويتصف وعي رجال الأعمال في العينة بالتردد والتناقض فيما يتعلق بأدوارهم ومحاور المشاركة التي يفضلونها. فرغم ضآلة مؤشرات الاهتمام بالسياسة وشئونها، فإن نسبة عالية للغاية أجابت بوضوح ودقة علي الأسئلة المتعلقة بالتفضيلات السياسية والحقوقية، وهو تناقض بارز بذاته. وتراوحت نسبة فئة «لا أعرف أو لست متأكداً» بين الزيادة والنقصان، ولكنها كانت عموماً محدودة بالنسبة لمعظم الأسئلة. وبينما رفضت نسبة كبيرة أن تري دورها السياسي منفصلاً عن بقية المواطنين، أيدت نسبة أكبر قيام حزب لرجال الأعمال. ومثّل العمل من خلال جمعيات رجال الأعمال تفضيلا أساسياً في محاور العمل الاجتماعي بينهم.

وباختصار، يكشف الاستطلاع عن قدر عال من الوعي بتميز رجال الأعمال كفئة أو طبقة متميزة بحد ذاتها.

(٨) ورغم وجود قدر كبير من عدم الاتساق والمراوحة في الاجابات نحو الأسئلة المختلفة في الاستطلاع، واتسام الرأي بقدر محدود من العمق، فمن السهل تماماً استنتاج أن هناك انشقاقاً واستقطاباً شديداً بين قوتين أو جماعتين عريضتين. فنحو ربع العينة يبدو متمسكاً بالاختيار الديموقراطي بانسجام واضح وعمق ملحوظ. وهذا القطاع يتخذ موقفاً نقدياً من السياسات الحكومية، ولايرضي عن الديموقراطية بديلاً إلا تحت ظروف قهرية، ويطالب ويرغب في دعم الجهود

الرامية لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان. وفي المقابل، فهناك ربع مقابل يبدو متمسكاً بالأمر الواقع، وراغباً بالبدائل غير الديموقراطية ويسلم بدون شروط بالسياسات الحكومية، ويرفض أي نوع من الرقابة أو الجهود التصحيحية لأوضاع حقوق الإنسان. وفيما بين هذين الفريقين، هناك كتلة سائلة يصل حجمها إلي نصف العينة تراوح في الموقف بين قضية وأخري، وموضوع وآخر، وفيما بين المبادئ التجريدية والأوضاع الملموسة. وسوف نوضح فيما بعد أن هذا الانشقاق أو الفاصل ليس أفقياً وإنما رأسياً، نعني أنه لايفصل بين كتل متجانسة من حيث طبيعة الأعمال «كبيرة ـ صغيرة» أو المتابعة السياسية «دقيقة ـ عامة ـ منعدمة»، أو مستويات التعليم «عال وفوق العالي ـ متوسط».

وإنما يشمل القطاع الديموقراطي رجال أعمال كباراً وصغاراً، بعضهم يتابع الشئون العامة بدقة وبعضهم لايكاد يتابعها إلا لماماً، وبعضهم يتمتع بمستويات تعليمية مرتفعة وبعضهم الآخر متوسط التعليم أو فوق المتوسط بقليل.

ويصدق نفس الأمر علي الكتلة أو القطاع الرافض للديموقراطية. إذ يشمل كبار وصغار رجال الأعمال، المهتمين وغير المهتمين بالشئون السياسية والعامة، وذوي المستويات التعليمية المرتفعة والمنخفضة.

والأن يصبح السؤال هو كيفية تفسير هذه الإحداثيات المهمة في توجهات وآراء رجال الأعمال المبحوثين.

سوف نحاول في الفصل التالي تقديم تحليل اجتماعي وتاريخي لهذه الخريطة. أما في الفصل الحالي، فسوف نسعي للبحث في العوامل التفسيرية والتي جاءت في الاستطلاع نفسه. والسؤال المثير هنا هو إلي أي حد تؤثر طبيعة الأعمال، ومستويات المتابعة السياسية والعامة، ومستويات التعليم المختلفة علي الموقف من قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان.

ولنتساءل ـ هنا ـ بصورة أكثر تحديداً هل رجال الأعمال الصغار أكثر أم أقل ميلاً للديموقراطية ومطالبة باحترام حقوق الإنسان عن رجال الأعمال الكبار، أو العمالقة؟

هل يؤدي الاهتمام بالسياسة والمتابعة الدقيقة للشئون العامة إلي ميل أكبر أم أقل للديموقراطية وحقوق الإنسان؟ هل تختلف التوجهات والآراء نحو الديموقراطية وحقوق الإنسان تبعاً لمستويات التعليم؟ أو هل يؤثر التعليم إيجاباً علي زيادة الميل نحو الديموقراطية؟

لقد رصدنا في الفصل السابق هيكل العينة من حيث المؤشرات: أي من حيث طبيعة الأعمال «صغير ـ متوسط ـ كبير.. إلخ»، ومستوي الاهتمام بالشئون العامة، ومستويات التعليم « متوسط ـ فوق متوسط ـ جامعي.. إلخ»

ويبقي أن نبحث في تأثير هذه الخصائص المتباينة علي الميل للديموقراطية وحقوق الإنسان.

وهناك أساليب إحصائية متقدمة للكشف عن وجود علاقة بين الخصائص الاقتصادية والسياسية والبيوجرافية لرجال الأعمال «كمتغيرات مستقلة»، والآراء والتوجهات نحو الديموقراطية وحقوق الإنسان «كمتغيرات تابعة: أي تتغير بتغير الخصائص الاقتصادية والسياسية والبيوجرافية».

ومن أهم هذه الأساليب «معامل الانحدار» أو «تحليل الانحدار Regression analysis ، وهو إسلوب يتمتع بقدرة تفسيرية.

وقد أجرينا فعلاً هذا الاختبار علي فئات الإجابة علي الأسئلة الخاصة بالديموقراطية وحقوق الإنسان، بحالتها الحالية، فلم يسفر التحليل عن أي علاقات ذات مغزي إحصائي.

والواضح أن البيانات تحتاج إلي معالجة ثانوية معقدة للكشف عن علاقات انحدار محتملة. وهو ما يستلزم وقتاً وجهداً هائلاً. ونأمل أن نقوم بهذه المهمة في ورقة مستقلة.

ومعني أنه لا توجد علاقات انحدار قوية «أو ترابط إحصائي سلبي أو إيجابي» قوي، أن الخصائص السابقة جميعاً لاتفسر - علي الأقل بالحالة الراهنة للبيانات -كما أظهرناها في الفصل السابق- التباين في الموقف من الديموقراطية وحقوق الإنسان. أي أن توزيع الإجابات علي الأسئلة الخاصة بالموقف من الديموقراطية وحقوق الإنسان كان قريباً من التماثل بين فئات الحجم المختلفة، ومستوي التطور التنظيمي، ودرجة الانخراط في السوق الدولي، ومدي الاستعانة بالتكنولوجيا وغيرها من خصائص الأعمال. كما أن هذا التوزيع كان قريباً من التماثل بين فئات التعليم، وفترة بدء النشاط، وغيرها من المؤشرات البيوجرافية.

كما أجرينا علي البيانات بحالتها الراهنة تحليل التباين Variance analysis ، وهو أسلوب احصائي يظهر الفارق بين كل فريق أوفئة من فئات الإجابة بتأثير المتغيرات المستقلة المختلفة « أي المتغيرات الخاصة بطبيعة الأعمال، والاهتمامات السياسية والخصائص البيوجرافية». وبالتحديد، أجرينا إختبار «شيف ». المتعدد المجالات في اتجاه واحد Multiple Range Scheffe Test علي جميع المتغيرات المستقلة الواردة في إستمارة الاستبيان والخاصة بقياس الموقف من الديموقراطية وحقوق الإنسان.

ولم يظهر هذا التحليل - بدوره - نتائج حاسمة، وإن كانت بعض النتائج تشير إلي احتمالات جدية لتأثير بعض الخصائص والمتغيرات المستقلة علي الموقف من الديموقراطية وحقوق الإنسان، إذا ما قمنا بمعالجة متقدمة للبيانات.

أما ما لدينا من مؤشرات علي التأثير، فسوف نلخصها بسرعة في النقاط التالية:

(أ) كانت المتغيرات الخاصة بالاهتمام بالسياسة والشئون العامة هي أقل المتغيرات تأثيراً علي التباين في المواقف من الديموقراطية وحقوق الإنسان.

وانحصر هذا التأثير في المؤشر الخاص بدرجة متابعة التطورات السياسية، والمؤشر الخاص بنسبة الاصدقاء المشتغلين بالسياسة من مجموع الأصدقاء وخاصة فيما يتعلق بالأسئلة الخاصة بمدي إمكانية تداول السلطة ومدي احترام حكم القانون.

(ب) أما أقوي المتغيرات تأثيرا في التباين بين الإجابات فكانت المتغيرات البيوجرافية، وبالتحديد الفئة العمرية. وقد أثر هذا المتغير بشدة علي التباين في الموقف من مدي احترام حكم القانون، ومدي إتاحة حق المشاركة، وحرية التعبير، والاختلاف والاتفاق مع تقارير المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بخصوص الانتهاكات الواقعة في مصر.

كما أثر المتغير الخاص بالتعليم في الخارج ودرجة إجادة اللغتين الإنجليزية والفرنسية علي التباين في الموقف من تقارير المنظمات الدولية وحريةالنشاط الحزبي، والحق في تشكيل الجمعيات. وأثر المتغير الخاص بفترة بدء النشاط علي التباين في الموقف من قضايا تداول السلطة والحريات النقابية وحرية تكوين الأحزاب والحق في تشكيل الجمعيات والحق في محاكمة عادلة ونزيهة. وأثر أيضاً المتغير الخاص بوجود اهتمامات ثقافية في الماضي علي التباين في تقويم مدي احترام حق المواطنين في المشاركة السياسية ومدي احترام حكم القانون.

(جـ) أما فيما يخص طبيعة الأعمال، فيلاحظ أن التأثير كان ضعيفاً في افراز التباين في المواقف من قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان، وانحصر هذا التأثير في المؤشر الخاص بالميدان الرئيسي لنشاط الأعمال، وشكل الملكية.

أما أكثر العوامل تأثيراً في التباين بين المواقف فكان هو العامل التكنولوجي. ويلاحظ هنا غياب تأثير حجم المشروع أو الشركة، وهي نتيجة مفاجئة إلي حد ما بالنسبة لنا.

وحتي تتاح فرصة معالجة المعلومات الناتجة عن هذا الاستطلاع بصورة تكفل إظهار علاقات إرتباطية قوية، فيما لوكانت هناك مثل هذه العلاقات، سوف نكتفي في هذا الكتاب بإظهار نتائج الاستطلاع من خلال تقنية بسيطة وهي الجدولة المتقاطعة Cross Tabulation. حيث تظهر هذه الجداول توزيع الفئات المختلفة بكل متغير مستقل علي الإجابات المختلفة علي الاسئلة المضمونية «مثل الرأي في فكرة حكومة قوية غير ديموقراطية» باعتبارها متغيرات تابعة. ويمكن من خلال هذه الجدولة إظهار مدي قوة العلاقة الارتباطية بين توزيعات المتغير المستقل، وتوزيعات المتغير التابع « أي الإجابات علي الأسئلة».

وقد فضلنا هذه التقنية لأنها تظهر للقارئ كيفية تصويت الفئات المختلفة من رجال الأعمال تبعاً للمتغيرات الخاصة بطبيعة الأعمال « الحجم، مجال النشاط.. إلخ»، وغيرها من المتغيرات علي مختلف الأسئلة، بما يمكنه من الحكم بنفسه علي هذه النتائج، وبذلك يصبح القارئ شريكاً للباحثين في تحليل النتائج.

ومع ذلك، فإن من المستحيل أن نوثق هنا كافة هذه التوزيعات، حيث أن جدولة الفئات المختلفة من المتغيرات المستقلة مع توزيعات الإجابة علي ٢٧ سؤالاً يحتاج لأكثر من ٨٠٠ جدول، ولذلك فسوف نكتفي هنا بإظهار نماذج مختلفة من الجداول المتقاطعة بغض النظر عما إذا كانت النتائج متوقعة أو غير متوقعة، طالما أن هذه النماذج مفيدة وكافية لاستجلاء الاتجاه العام. وسوف نركز مع ذلك علي النماذج التي تظهر علاقات ارتباطية قوية.

وتعتمد طريقتنا في اختيار النماذج على التقاط الأسئلة المثيرة من القسم الثالث من الاستطلاع «مضمون التوجهات نحو الديموقراطية وحقوق الإنسان»، والتي لا ترتبط ببعضها البعض.

وفيما يلي بعض من هذه النماذج:

١ ـ الرأي في فكرة حكومة قوية غير ديموقراطية

(أ) رغم أن نسبة كبيرة من رجال الأعمال في عينة الاستطلاع أبرزت آراءها كأنها مستقلة عن مصالحها، فمن المشروع أن نعتقد أن طبيعة الأعمال لها دور في تشكيل آراء وانطباعات رجال الأعمال نحو قضايا مثل الديموقراطية والحريات العامة. وعلي سبيل المثال. كان لدينا في البداية ميل للظن بأن رجال الأعمال الصغار سيظهرون تعاطفاً أقوي مع المبادئ الديموقراطية والحقوقية. واستند هذا الظن علي أسباب متعددة، منها أنهم أقرب ـ من رجال الأعمال الكبار ـ للجماهير وأنهم أكثر تأثراً بالقرارات الحكومية التعسفية، ومن ثم فلديهم مصلحة أعلي في استتباب مبدأ حكم القانون. كما أننا بدأنا بافتراض أن التعامل مع العالم الخارجي، وخاصة أوروبا الغربية يقود رجال الأعمال إلي التأثر بدرجة أكبر بالمبادئ الديموقراطية. وينطبق نفس الأمر بالنسبة للتعامل مع المؤسسات الحديثة «الشركات المساهمة مثلاً» والتكنولوجيا الحديثة.

ولكن نتائج الجدولة المتقاطعة لمتغيرات طبيعة الأعمال ولتوزيع الاتجاهات نحو فكرة الحكومة القوية غير الديموقراطية لم تؤكد هذه الافتراضات

فلم يؤثر حجم المشروع « المتغير ١٠١» علي توزيعات الإجابة علي السؤال الخاص بمدي تفضيل فكرة حكومة قوية غير ديموقراطية مشابهة لحكومات شرق آسيا السؤال ٣٠١ ويظهر الجدول التالي الضعف الملحوظ للصلة بين الأمرين.

جدول رقم (٤٠): توزيع الآراء نحو حكومة قوية غير ديموقراطية تبعاً لحجم المشروع – نسب مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
صغير	١١,٥	١٨,٦	١٦,٠	٣٤,٦	١٩,٢
متوسط	١٣,٦	١٩,٢	٥,٦	٢٩,٦	٣٢,٠
كبير	١٣,٢	٢٧,٦	٥,٩	٢٧,٩	٢٥,٠
عملاق	٨,٣	٢٥,٠	١٤,٣	٢٥,٧	٢٥,٠
مشروعات متعددة	-	٣٥,٧	١٤,٣	٣٥,٧	١٤,٣

شخص واحد لم يجب علي هذا السؤال

١ـ أوافق بشدة ٢ـ أوافق ٣ـ غير متأكد أولا أعرف ٤ـ أعارض ٥ ـ أعارض بشدة

ويظهر الجدول تقارباً ملحوظاً في توزيعات الإجابة بين الفئات المختلفة لحجم المشروع. فالمعارضون لفكرة حكومة قوية غير ديموقراطية « أي الأكثر ولاءً لفكرة حكومة ديموقراطية، هم ٣٤,٦٪ من قطاع الأعمال الصغير، و٢٩,٦٪ من قطاع الأعمال المتوسط و ٢٧,٩٪ من قطاع الأعمال الكبير و٢٥,٧٪ من قطاع الأعمال العملاقة و٣٥,٧٪ . من قطاع الأعمال متعدد المشروعات، وهي نسب متقاربة كثيراً. ويصدق نفس الأمر علي فئة « أوافق»، حيث نال هذا الرأي نسبة ١٨,٦٪ من رجال الأعمال الصغار، ١٩,٢٪ من رجال الأعمال العمالقة. ولم تشذ عن هذا التقارب الملحوظ سوي فئة رجال الأعمال الذين يملكون مشروعات كبيرة متعددة. ونظرة عامة للجدول تشير بوضوح إلي تقارب النسب المئوية التي نالها كل رأي من مختلف أحجام المشروعات.

ومع ذلك، فإنه لاتفوتنا ملاحظة أن درجة التشتت لتوجهات رجال الأعمال الصغار أعلي بكثير منها بالنسبة لرجال الأعمال من أصحاب المشروعات المتعددة وبالنسبة لرجال الأعمال العمالقة.

وبتعبير آخر، فإن شدة الاستقطاب بين آراء هاتين الفئتين الأخيرتين أعلي بكثير منها بين آراء رجال الأعمال الصغار والمتوسطين.

تتسم آراء رجال الأعمال من أصحاب المشروعات المتعددة باستقطاب ملحوظ، حيث عارض فكرة حكومة غير ديموقراطية نسبة ٣٥,٧٪ ووافق علي الفكرة ٣٥,٧٪ ، أيضاً.

أما المواقف المتطرفة: أي «أوافق بشدة» «وأعارض بشدة» فحظت بنسبة قليلة من الأصوات. وبالعكس، نلاحظ أن رأي رجال الأعمال الصغار قد تشتت بدرجة ملحوظة بين جميع الإجابات، ولذلك، فبينما تساوت نسبة المعارضين لفكرة حكومة قوية غير ديموقراطية بين رجال الأعمال ذوي المشروعات المتعددة، ورجال الأعمال الصغار. كانت نسبة المؤيدين للفكرة بين الفئة الأولي ضعف نسبتهم بين الفئة الثانية. ويعني ذلك أن الدعوة لفكرة حكومة غير ديموقراطية تقود التنمية بطريقة مشابهة لما ساد خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات في جنوب شرق آسيا منتعشة بين رجال الأعمال الكبار والعمالقة وذوي المشروعات المتعددة، عنها بين رجال الأعمال الصغار والمتوسطين. ولكن المعارضة لهذه الفكرة ليست أقل قوة داخل هذه الفئة عنها داخل فئتي رجال الأعمال الصغار والمتوسطين.

وتعد فئة رجال الأعمال المتوسطين هي الأكثر ميلاً للديموقراطية والأكثر معارضة لفكرة حكومة قوية غير ديموقراطية، والأقل احتضاناً لهذه الفكرة من غيرها من فئات رجال الأعمال، في العينة.

إن جميع المتغيرات الأخري الخاصة بطبيعة الأعمال تؤكد نفس الصورة التي تبرز بالنسبة لمتغير حجم المشروع. فلم يكن هناك فرق حاسم في توزيع الإجابات تبعاً لمتغير الميدان الرئيسي لنشاط «١٠٣»، أو المواقع الرئيسي للنشاط، ومصدر المكونات، والسوق الرئيسي، وهي جميعها مؤشرات لمدي الانخراط في التعامل مع السوق العالمي. بل إن المفاجأة هي أن مدي التطور التنظيمي أو التعقد التكنولوجي لم يكن مؤثراً بصورة ملحوظة علي توزيع الإجابات. وفيما يلي نوضح توزيع الاجابات تبعا لمستوي التطور التكنولوجي للمشروعات التي يملكها أو يديرها رجال الأعمال في العينة.

جدول رقم (٤١): توزيع الآراء نحو حكومة قوية غير ديموقراطية تبعاً لمستوي التطور التكنولوجي - نسبة مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
بسيط	١١,٧	٢٠,١	١٣,٨	٣٤,٤	٢٠,١
متقدم ولكن شائع	١١,١	٢٣,٨	١١,١	٣٢,٨	٢١,٢
شديدة التقدم	١٦,٢	١٦,٢	١٣,٥	٢٤,٣	٢٩,٧

شخص واحد لم يجب علي هذا السؤال

١- أوافق بشدة ٢. أوافق ٣. غير متأكداً ولا أعرف ٤- أعارض ٥ - أعارض بشدة

فالتقارب في توزيع الإجابات يكاد يصل إلي حد التطابق بين مختلف المشروعات «من حيث التطور التكنولوجي». والفارق الوحيد الملحوظ هو أن رجال الأعمال الذين يستخدمون تكنولوجيا شديدة التقدم أكثر حدة في التعبير عن نفس المواقف بالمقارنة برجال الأعمال الذين يستخدمون تكنولوجيا بسيطة وشائعة. وباختصار، فإنه لم يثبت أن التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة يؤدي لموقف أكثر تعاطفاً مع الديموقراطية أو أشد معارضة لفكرة الحكومة القوية غير الديموقراطية.

ومن بين المتغيرات الأخري لطبيعة الأعمال الأكثر تأثيراً علي الموقف من الديموقراطية نجد قطاع النشاط. وقد أبرزت المعالجة الإحصائية أن ثمة ارتباطاً ملحوظاً بين قطاع النشاط والموقف من الديموقراطية، حيث يعد قطاع الخدمات الأكثر ميلاً للديموقراطية والأشد معارضة لفكرة الحكومات القوية غير الديموقراطية، يتلوه في ذلك قطاع الصناعة، هذا إذا تجاهلنا العاملين في قطاع الزراعة بسبب ضآلة تمثيلهم في العينة. وجاء قطاع التجارة وبمشروعات متعددة الأنشطة في ذيل القائمة.

(ب) ولكن ماذا عن المتغيرات الخاصة بالاهتمامات السياسية لرجال الأعمال؟ إن تأثير هذه المتغيرات ملحوظ للغاية، ولكن لا يأخذ شكلاً خطياً، وغير متوقع. أهم صور هذا التأثير هو أن المتابعة السياسية أو الاهتمام الأعلي بالشئون السياسية يرتب ميلاً أقوي لفكرة حكومة قوية غير ديموقراطية، واستقطاباً أشد.

ونلحظ ذلك من النظرة الأولي في الروابط البسيطة بين العضوية أو عدم العضوية في أحزاب سياسية، وتولي أو عدم تولي مناصب سياسية. وهو ما يبرزه الجدول التالي.

جدول رقم (٤٢): توزيع الآراء نحو فكرة حكومة قوية غير ديموقراطية وفقاً للعضوية في أحزاب سياسية «٣٠١ تبعا «١٠٩» نسبة مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
أعضاء	٢٠,٠	٢٥,٠	٧,٥	٢٧,٥	٢٠,٠
غير أعضاء	١١,٢	٢٠,٢	١٢,٧	٣٢,٩	٢٣,١

شخص واحد لم يجب علي هذا السؤال

١- أوافق بشدة ٢- أوافق ٣- غير متأكد ولا أعرف ٤- أعارض ٥ - أعارض بشدة

ويبرز بوضوح أن الأعضاء في أحزاب سياسية أكثر قبولاً وأشد معارضة في نفس الوقت لفكرة حكومة قوية غير ديموقراطية بالمقارنة بغير الأعضاء. وبتعبير آخر، فإن رجال الأعمال الذين يحملون عضوية أحزاب سياسية «وأكثريتهم الساحقة أعضاء في الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم اسمياً» يعانون إستقطاباً حاداً بين هؤلاء الذين يفضلونها قوية وهؤلاء الذين يفضلونها ديموقراطية، بينما جاءت مواقف غير الأعضاء أقل استقطاباً، وأكثر ميلا لمعارضة فكرة حكومة غير ديموقراطية إجمالاً.

إن نفس تلك الصورة تتأكد من جديد بالنسبة لمتغير تولي مناصب سياسية. فالذين تولوا مناصب سياسية يعانون من نفس شدة الاستقطاب الذي لا حظناه في عضوية الأحزاب السياسية، هذا وإن كانت شدة المعارضة لفكرة حكومة قوية غير ديموقراطية أكثر ظهوراً بينهم بالمقارنة بالذين لم يتولوا مناصب سياسية، وهو ما يظهر في الجدول التالي.

جدول رقم (٤٣): توزيع الآراء نحو فكرة حكومة قوية غير ديموقراطية تبعاً لتولي مناصب سياسية من عدمه «٣٠١ تبعا «٢٠٢»

	١	٢	٣	٤	٥
تولى مناصب	٢٨,٦	٧,١	٧,١	١٤,٣	٤٢,٩
لم يتول مناصب	٢٢,٤	٣٢,٧	١٢,٥	٢١,٠	١١,٥

لم يجب اربع اشخاص علي هذا السؤال

١- أوافق بشدة ٢- أوافق ٣- غير متأكد ولا أعرف ٤- أعارض ٥ - أعارض بشدة

وتتأكد نفس الظاهرة مع متغير مدي الاهتمام بمتابعة التطورات السياسية. إذ أن الذين ليس لديهم أدني اهتمام بالسياسة أكثر توزعاً بين المواقف الخمسة، بالمقارنة بهؤلاء الذين يتابعون الشئون السياسية بدقة ويشاركون فيها. ويعاني هؤلاء الأخيرون من استقطاب شديد، وإن كانوا عموماً أكثر ميلاً لمعارضة الفكرة. ويوضح الجدول التالي هذه الظاهرة

جدول رقم (٤٤) توزيع الآراء نحو فكرة حكومة قوية غير ديموقراطية تبعاً لمدي الاهتمام بمتابعة الشئون السياسية من عدمه - نسب مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
مطلقا	١٦,٧	١٥,١	١٣,١	٣٤,٥	٢٠,٢
لماما	٩,٣	١٧,١	١٦,٢	٣٨,٠	١٩,٤
باهتمام	١٢,١	٢٥,٦	٨,٨	٢٥,٦	٢٧,٩
بكل دقة	٢٠,٠	٢٦,٧	—	٤٠,٠	١٣,٣

لم يجب اربع اشخاص علي هذا السؤال

١. أوافق بشدة ٢. أوافق ٣. غير متأكد ولا أعرف ٤. أعارض ٥ . أعارض بشدة

ومن جديد نلمح نفس الظاهرة: أي الاستقطاب الحاد بين رجال الأعمال الذين يهتمون اهتماماً عالياً ببناء صداقات مع المشتغلين بالسياسة، حيث وافق بشدة علي فكرة حكومة قوية غير ديموقراطية نسبة ٣٣,٣٪ منهم بينما عارضها بشدة نفس النسبة بالضبط. ولكن إذا أضفنا المعارضين باعتدال سنجد نسبة المعارضين للفكرة تقفز إلي ٥٠٪ في مقابل ٣٣,٣٪ فقط موافقين بشدة، وغاب تماماً عنصر التأييد بإعتدال. أما هؤلاء الذين تنعدم بينهم صداقة المشتغلين بالسياسة أو الذين لديهم نسبة بسيطة من الأصدقاء المشتغلين بالسياسة فكانوا أقل استقطاباً بكثير، وتوزعوا بقدر ملحوظ من التدرج علي جميع الإجابات.

وثمة ملاحظة مثيرة تظهر من رصد توزيع الآراء وفقاً لمتغير نوعية العلاقة مع السلطة السياسية والشئون العامة «٢٠٥» إذ أن هؤلاء الذين وافقوا علي أن يعمل رجال الأعمال من خلال تشكيل جماعة ضغط كانوا هم أكثر فئات رجال الأعمال حماساً لفكرة حكومة قوية غير ديموقراطية والأقل معارضة لها في نفس الوقت.

أما هؤلاء الذين أكدوا أن علي رجال الأعمال «المشاركة في الشئون العامة مثلهم مثل بقية المواطنين» فكانوا أشد معارضة لفكرة حكومة قوية غير ديموقراطية وأقل ميلاً للقبول بها، من هؤلاء الذين فضلوا الابتعاد عن السياسة إجمالاً أو الاكتفاء بإبداء المشورة عندما تطلب منهم.

ويمكننا بكل وضوح أن نخرج بالاستنتاج التالي: إن المهتمين بالشئون السياسية بين رجال الأعمال مستقطبون بشدة بين اتجاه ديموقراطي وآخر غير ديموقراطي. بينما هؤلاء الذين لايهتمون بالشئون السياسية اتسموا بقدر أكبر من «الاعتدال» أو «التوازن». وكأن النخبة المهتمة بالشئون السياسية علي حالة يرثي لها فيها يتعلق بقضية الديموقراطية، إذ تعاني تمزقات حادة، وتشتبك في خلافات مريرة حول هذا الشأن.

وربما نحتاج إلي مقارنة هذه الصورة بفئات اجتماعية أخري. فلدينا انطباع قوي بأن هذا هو نفسه حال الطبقة الوسطي تحديداً. وبوجه عام ثمة من المؤشرات ما يؤكد بأنه كلما اقتربنا من رجل الشارع إزداد تفضيل الديموقراطية.

أما عندما نقترب من النخبة فسوف نجد صراعاً أشد علي نسق القيم السياسية.

(جـ) وأخيراً نأتي إلي المتغيرات البيوجرافية. وهناك أيضاً نلحظ نمطاً معقداً لتوزيع الآراء. فليس هناك ارتباط خطي بين متغيرات السن والتعليم وفرص التعليم في الخارج، أو حتي متغيرات مصدر رأس المال وفترة بدء نشاط الأعمال من ناحية والميل نحو الديموقراطية أو نقيضها.

ومع ذلك، فثمة تأثير متفاوت لكل من هذه المتغيرات، وهو تأثير يكشف في كل حالة عن نمط خاص.

فبالنسبة للسن، تعد حقيقة غياب علاقة خطية - بحيث كلما تقدم المرء في العمر إزداد ميله نحو الديموقراطية - مفاجأة بالنسبة لنا - فقد تكون لدينا إنطباع شائع بأن تراكم الخبرات.مع السن يفضي لتفضيل حكم القانون والحكم الديموقراطي. ولكن نتائج هذا الاستطلاع تظهر نمطاً فريداً علي أي حال، وهو ما يتضح في الجدول التالي.

جدول رقم (٤٥) توزيع الآراء نحو حكومة قوية غير ديموقراطية تبعاً لمتغير السن-نسب مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
٢٠-٢٩	١٠٥	٢١,١	٧,٩	٣٤,٢	٢٦,٣
٣٠-٣٩	٩,٦	١٧,٣	١٠,٩	٤٠,٤	٢٢,٤
٤٠-٤٩	١٣,٩	٢٠,٨	١٣,٩	٣١,٣	٢٠,١
٥٠-٥٩	١٦,٥	١٥,٤	١٦,٥	٢٧,٥	٢٤,٢
اكثر من ٦٠عاماً	٧,٨	٣٤,٤	١٢,٥	٢٠,٣	٢٥,٠

فقدت اجابة شخص واحد علي هذا السؤال

١- يوافق بشدة ٢- يوافق ٣- لا أعرف أو لست متاكداً ٤- يعارض ٥ - يعارض بشدة

النمط الذي نتحدث عنه في علاقة العمر بالرأي نحو الديموقراطية يجري كما يلي: الشباب الأحدث سناً «فئة العمر ٢٠- ٣٩ عاماً» تعارض فكرة حكومة قوية غير ديموقراطية بأكثر بكثير مما تقبلها. ولكن المعارضة تشتد في فئة العمر التالية «٣٠- ٣٩ عاماً»، كما أن القبول بفكرة حكومة قوية غير ديموقراطية يقل بصورة ملحوظة داخل هذه الفئة العمرية. ولكن معارضة هذه الفكرة تبدأ بعد ذلك في التناقص بصورة ملحوظة في فئات العمر التالية وبصورة أخص بين فئات العمر المتقدمة «أكثر من ٦٠عاماً». وبالمقابل يبدأ القبول بالفكرة بتزايد بين هذه الفئات، وخاصة - من جديد - بين فئات العمر المتقدمة.

وكأن فئة العمر «٣٠- ٣٩» هي الأكثر حماساً للديموقراطية عن غيرها، هذا وإن كان الشباب عموماً أكثر ميلاً للديموقراطية وأكثر قبولاً لفكرة حكومة قوية. من النمط الآسيوي - عن الكهول، والشيوخ.

ونجد نمطاً مشابهاً إلي حد بعيد بالنسبة لأثر متغير التعليم علي التوجهات نحو الديموقراطية. ويظهر الجدول التالي توزيع الآراء وفق متغير التعليم.

أما الحاصلون علي شهادات جامعية فقد توزعوا بين القبول بالفكرة «٣٤,٢٪» والرفض لها «٥٤,٩٪» وهو ما يعكس أشد درجات الاستقطاب السياسي، بعد فئة المتعلمين تعليماً فوق الجامعي.

والواقع أن هذا الأثر الإستقطابي للتعليم العالي وفوق العالي يتفق مع ما أظهرناه من قبل بالنسبة لحجم المشروع ومستوي الاهتمام بالشئون السياسية ومتابعتها.

جدول رقم (٤٦): توزيع الآراء نحو حكومة قوية غير ديموقراطية - نسب مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
اقل من المتوسط	١٧,٤	٢١,٧	٨,٧	٣٩,١	١٣,٠
متوسط	٩,٩	١١,٠	١٤,٣	٣٤,١	٣٠,٨
فوق المتوسط	٩,٨	٢٣,٠	١٩,٧	٢٦,٢	٢١,٣
جامعي	١٢,٨	٢١,٤	١٠,٩	٣٤,٢	٢٠,٧
فوق جامعي	٩,٨	٢٩,٤	٩,٨	٢١,٦	٢٩,٤

فقدت اجابة شخصين علي هذا السؤال

١- أوافق بشدة ٢- أوافق إلي حدما ٣ - لا أعرف أو لست متأكداً ٤- أعارض ٥- أعارض بشدة

اما الصورة بالنسبة لفرص التعليم في الخارج فقد جاءت غاية في الغرابة وهو مانظهره في الجدول التالي.

جدول رقم (٤٧): توزيع الآراء نحو حكومة قوية تبعاً لفرص ومكان التعليم خارج مصر -نسب مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
داخل مصر	١٢,١	١٩,٩	١٢,٥	٣٤,١	٢١,٤
في بلد عربي	—	٢٠,٠	١٠,٠	٣٠,٠	٤٠,٠
في بلد أوروبي شرقي	—	—	٣٣,٣	—	٦٦,٧
في بلد غربي	١٤,٩	٢٩,٨	٨,٥	١٤,٩	١٣,٩
في بلاد أخري	—	١٠٠,٠	—	—	—

فقدت اجابة ٥ أشخاص علي هذا السؤال

١. أوافق بشدة ٢. أوافق إلي حدما ٣ ـ لا أعرف أو لست متأكداً ٤. أعارض ٥. أعارض بشدة

فعلي عكس المتوقع لايعني التعليم في بلد عربي تكوين ميول مناهضة للديموقراطية أو مواتية لنسق الحكومات غير الديموقراطية. إذ أن هذه الفئة كانت الأكثر رفضاً لفكرة حكومة غير ديموقراطية من أية فئة أخري. كما أن التعليم في بلد غربي لايعني بالضرورة تكوين ميول مواتية للديموقراطية. إذ كادت الآراء الرافضة للحكومة القوية تتساوي مع الآراء القابلة لهذه الفكرة ـ بين رجال الأعمال الذين تلقوا تعليماً في الغرب.

ويؤكد إتقان اللغة الإنجيليزية هذه الملاحظة، وإن كانت الفئة التي تتقن اللغة الإنجيليزية إتقاناً تاماً أكثر رفضاً لفكرة الحكومة القوية غير الديموقراطية بالمقارنة بدرجات الإتقان الأقل. ولم يظهر المتغير الخاص بإتقان اللغة الفرنسية أي نمط متميز، وكأنه لايوجد فارق مطلقاً بين من يتقنون هذه اللغة ومن لايعرف عنها شيئاً.

وبتعبير آخر، فإن المعرفة الأفضل بالعالم، سواءً بسبب تلقي فرصة للتعليم في الخارج وفي الغرب خاصة أو إتقان اللغات الأجنبية الشائعة ليس له أثر إيجابي ملموس علي تقوية النزعة الديموقراطية.

وكذلك لم يكن لمصدر رأس المال أثر ملموس علي النزعة نحو الديموقراطية، وإن كانت العينة وزعت علي لوحة من المصادر أكثر تنوعاً بكثير مما افترضناه عند صياغة الاستبيان.

أما بالنسبة لفترة النشاط، فإن الجدول التالي يوضح الارتباط بين هذا المتغير والاستجابة قبولاً ورفضاً لفكرة حكومة قوية غير ديموقراطية.

جدول رقم (٤٨): توزيع الآراء نحو فكرة حكومة قوية غير ديموقراطية تبعاً لمتغير فترة بدء نشاط الأعمال «٣٠١ تبعا «٤٠٨» نسبة مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
قبل ١٩٦٢	١١,٤	٢٨,٦	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٨,٦
٦٢ - ١٩٧٤	١٠,٠	٢٢,٠	٢٣,١	٢٣,١	٢٢,٠
بعد عام ١٩٧٤	١٢,١	١٩,٥	٣٥,١	٣٥,١	٢٢,٧

لم يجب اربعة اشخاص علي هذا السؤال

ويظهر من الجدول أن أكثر الفئات معارضة لفكرة حكومة قوية من النمط الآسيوي هي التي بدأ نشاطها في مجال الأعمال بعد إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤، أما الفئة الوسيطة والتي بدأ نشاطها في مجال الأعمال في الفترة الناصرية بين عامي ١٩٧٤،٦٤ فكانت الأقل معارضة للفكرة، وإن لم تكن بالضرورة الأكثر قبولاً بها.

ولم يظهر أي فارق ملموس في توزيع الآراء تبعاً للمتغيرات البيوجرافية الأخري.

٢- تقييم الحياة السياسية في مصر:

ولعلنا نختار نماذج أخري لبيان أثر مختلف المتغيرات المستقلة علي توزيع الآراء داخل مجتمع الأعمال. وسوف نكتفي هنا بعرض هذا التوزيع بالنسبة لسؤالين وهما السؤال ٣١٦، والخاص بتقييم مدى إحترام حكم القانون، والسؤال ٣١٣ والخاص بتقييم مدي نزاهة الانتخابات في مصر.

والواقع أن عينة رجال الأعمال قد أظهرت تقديراً عالياً وايجابياً لمدي احترام حكم القانون في مصر، كما أو ضحنا في الفصل السابق (جدول رقم٢٢). وما يهمنا هنا هو كيفية تأثير المتغيرات المستقلة المختلفة علي «التباين» بين درجات التقدير هذه .

وبصورة عامة نجد أن الأثر الاجتماعي للمتغيرات الخاصة بطبيعة الأعمال كان ضئيلاً علي توزيع الآراء نحو حكم القانون. ومع ذلك، فإن هذا التأثير كان ملحوظاً بالنسبة لفئات معينة، وإن كان بصورة معقدة وديناميكية.

ويوضح الجدول التالي أثر المتغير الخاص بحجم المشروع علي تباين الآراء حول مدي احترام حكم القانون.

جدول رقم (٤٩): تقييم مدي احترام القانون تبعاً لحجم المشروع نسبة مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
صغير	١٤,١	١٦,٦	٣٢,٦	٣٣,٢	٣,٥
متوسط	١٩,٢	١٦,٠	٣٨,٤	٢٤,٠	٢,٤
كبير	٥,٩	١٦,٢	٤٧,١	٢٧,٩	٢,٩
عملاق	—	١٦,٧	٤١,٧	٤١,٧	—
متعدد النشاط	—	٢١,٤	٢١,٤	٥٧,١	—

١. لايوجد ٢. إلي درجة قليلة ٣ . إلي درجة متوسط ٤. إلي درجة كبيرة ٥. لاأعرف

فيلاحظ أن رجال الأعمال الصغار هم الأقل تقديراً لمدي احترام القانون في مصر، وهو أمر يبدو متسقاً مع الانطباع العام، ومع حقيقة أنهم الأقل قوة والأكثر خضوعاً للعلاقات الاجتماعية غير المتكافئة. ومع ذلك ، فإن رجال الأعمال المتوسطين يبدون هم الأقل حماساً في التقييم الإيجابي. حيث انصرفت أغلبيتهم للقول بأن ثمة درجة متوسطة من احترام مبدأ حكم القانون مقابل نسبة أعلي من رجال الأعمال الصغار الذين قالوا بأن حكم القانون مبدأ محترم بدرجة عالية . ثم تتدرج درجة التقدير صعوداً مع رجال الأعمال الكبار، ثم العمالقة ثم الكبار متعددي المشروعات، هذا وإن كان رجال الأعمال الكبار أكثر تحفظاً في تقدير مدي احترام هذا المبدأ بالمقارنة مع رجال الأعمال العمالقة ومتعددي المشروعات.

ولذلك تبدو العلاقة الإحصائية غير دالة بدرجة كافية، ولكنها ملحوظة.

ولا يختلف تأثير قطاع النشاط عن تأثير حجم المشروع. فقد عبر المشتغلون في الصناعة عن درجة عالية من التقدير لمدي احترام حكم القانون، ولكن كانوا في ذلك أقل بصورة ملحوظة عن المشتغلين في قطاع الخدمات، كما أن هؤلاء الآخيرين كانوا أقل حماساً من المشتغلين في قطاع التجارة، أو المشتغلين في عدة قطاعات في وقت واحد.

ولم تظهر المتغيرات الأخري لطبيعة الأعمال علاقة ارتباط خطية قوية من الناحية الإحصائية مع توزيع الآراء نحو احترام حكم القانون. ولكن يلاحظ نفس النمط الذي لاحظناه في تأثير حجم المشروع مع متغير التعقد التنظيمي، وشكل الملكية، ودرجة التقدم التكنولوجي، حيث كانت الفئات الوسيطة أكثر تأييداً من الفئات الدنيا، ولكنها أقل حماساً في إظهار هذا التأييد، وذلك بإنحيازها للإجابة القائلة بأن درجة احترام المبدأ « متوسطة». وعلي العكس من ذلك، نجد علاقة ارتباط خطي قوية بين بعض المتغيرات الخاصة بدرجة الاهتمام السياسي وتوزيع الاجابات علي السؤال الخاص بمدي احترام مبدأ حكم القانون. ولكن لدهشتنا، سوف نجد أن الأشخاص الذين لاينتمون لأحزاب

سياسية ولم يتولوا مناصب سياسة أقل تقديراً لمدي احترام الدولة لمبدأ حكم القانون من هؤلاء الذين ينتمون لأحزاب أو تولوا مناصب سياسية.

ويصور الجدول التالي العلاقة بين عضوية الأحزاب السياسية، وتقدير مدي احترام حكم القانون في البلاد.

جدول رقم (٥٠:) تقييم مدي احترام حكم القانون تبعاً للعضوية في أحزاب سياسية ـ نسبة مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
أعضاء	١٢,٥	٧,٥	٣٠,٣	٤٧,٥	٢,٥
غير أعضاء	١٣,٦	١٧,٣	٣٦,٣	٢٩,٧	٣,١

١ـ لايوجد ٢ـ إلي درجة قليلة ٣ ـ إلي درجة متوسط ٤ـ إلي درجة كبيرة ٥ـ لاأعرف

وتظهر المعالجة الإحصائية للارتباط الخطي قدراً ملحوظاً من المعنوية «٠,٦» ويقل هذا الارتباط بإضافة التفاصيل الدقيقة للاهتمام السياسي الذي يتضمنه المتغير «٢٠٣». إذ يلاحظ أن الأشد اهتماماً بالمتابعة الدقيقة للحياة السياسية أعلي تقديراً لمدي احترام مبدأ حكم القانون في الواقع السياسي في مصر، وهذا وإن كانت الفئة الوسيطة منهم «المتابعة باهتمام» أقل حماساً في التعبير عن هذا الموقف سواء بالمقارنة مع الذين يتابعون لماماً أو الذين يتابعون التطورات السياسة بدقة ويشاركون فيها.

وتؤكد المؤشرات الأخري للاهتمام السياسي نفس النمط ـ بالضبط. أما المتغيرات البيوجرافية ـ فقد ظهرت من بينها متغيرات مؤثرة بصورة قوية علي توزيع الآراء نحو مدي تقدير حكم القانون في البلاد الفئة العمرية -أو الجيل- وفترة بدء النشاط في مجال الأعمال، والتعليم.

ونسجل في الجدول التالي دور المتغير الجيلي في إفراز التباين في وجهات النظر حيال مدي إحترام حكم القانون في البلاد

جدول رقم (٥١) : تقييم مدي احترام حكم القانون تبعاً للفئة العمرية. نسب مئوية

نسبة	١	٢	٣	٤	٥
٢٠ـ٢٩	٢٦,٣	٢٣,٧	٣٠,٣	١٩,٧	—
٣٠ـ٣٩	١٢,٨	١٠,٩	٤٤,٢	٢٦,٣	٥,٨
٤٠ـ٤٩	١٠,٣	١٧,٩	٣٥,٢	٣٥,٩	,٧
٥٠ـ٥٩	١٢,١	٢٣,١	٣٠,٨	٣٠,٨	٣,٣
اكثر من ٦٠	٩,٤	٩,٤	٢٩,٨	٤٦,٩	٤,٧

١ـ لايوجد ٢ـ إلي درجة قليلة ٣ ـ إلي درجة متوسط ٤ـ إلي درجة كبيرة ٥ـ لاأعرف

ويتضح من الجدول أن الشباب أقل تقديراً بكثير لمدي احترام مبدأ حكم القانون في البلاد مقارنة بالكهول والشيوخ. وتؤكد المعالجة الإحصائية وجود « ارتباط خطي» له معنوية عالية للغاية «٠٠٠٤٥ » بين التقدم في السن والتقدير الإيجابي لاحترام حكم القانون في مصر.

ومع ذلك، فإننا نلمح من الجدول إستثناءً واضحاً بالنسبة للفئة العمرية ٥٠-٥٩ عاماً، حيث ثمة هبوط مفاجئ وملحوظ لدرجة التقدير لدى «فئتي إلي درجة متوسطة وإلي درجة عالية، بالمقارنة بالفئة العمرية الأصغر، والأكبر.

وعلي العكس من هذا التأثير نجد متغير التعليم، حيث يظهرنفوذه بدرجة قوية للغاية علي توزيع الآراء بالنسبة لمدي احترام حكم القانون.

وفيمايلي بيان بهذا التأثير.

جدول رقم (٥٢): تقييم مدي احترام حكم القانون تبعاً للتعليم ـ نسب مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
اقل من المتوسط	١٢,٥	٨,٣	٢٩,٢	٤٥,٨	٤,٢
متوسط	١٣,٢	٩,٩	٢٩,٧	٤٤,٠	٣,٣
فوق المتوسط	١٣,١	١٨	٣٢,٨	٢٩,٥	٦,٦
جامعي	١٤,١	٦٧,٤	٣٨,٨	٢٧,٣	٢,٣
فوق الجامعي	١١,٨	٢٥,٥	٣٥,٣	٢٥,٥	٢,٠

١ـ لايوجد ٢ـ إلي درجة قليلة ٣ ـ إلي درجة متوسط ٤ـ إلي درجة كبيرة ٥ـ لااعرف

فالتقدم في التعليم يؤدي إلي تقدير أقل لمدي إحترام القانون في مصر، فالمتعلمون تعليماً متوسطاً أو أقل يقدرون هذا المدي بدرجة عالية، بينما المتعلمون تعليماً جامعياً أو فوق جامعي يتميزون باللجوء إلي « تقدير متوسط»، وتقل لديهم كثيراً الاجابة بـ «إلي درجة عالية»، وهذا هو ما تؤكده أيضاً المعالجة الإحصائية التي تبين ارتباطاً خطياً بدرجة عالية من المعنوية «٠٠٧٦ ».

ومع ذلك، فالأمر العجيب هو أن إتقان اللغات الاجنبية لم يكن مؤثراً مهماً علي توزيع الآراء نحو هذا السؤال.

أما أهم المتغيرات البيوجرافية الأخري، فهو فترة بدء نشاط الأعمال. ولكن ـ لدهشتنا ـ فإن هذا التأثير معاكس في الاتجاه لتأثير الفئة العمرية، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (٥٣): تقييم مدي احترام حكم القانون تبعاً لفترة بدء نشاط الأعمال- نسبة مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
قبل عام ١٩٦٢	٢,٩	١٤,٣	٣٧,١	٤٠,٠	٥,٧
فترة ٦٢ ـ ١٩٧٤	١٢,١	١٣,٢	٢٩,٧	٤٢,٩	٢,٢
بعد عام ١٩٧٤	١٤,٨	١٧,٥	٣٦,٩	٢٧,٨	٣,٠

١. لايوجد ٢. إلي درجة قليلة ٣ ـ إلي درجة متوسط ٤. إلي درجة كبيرة ٥. لاأعرف

فالذين افتتحوا مشروعاتهم قبل عام ١٩٦٢ أكثر تقديراً لمدي احترام حكم القانون عن هؤلاء الذين إفتتحوها خلا ل الفترة ٦٢ ـ١٩٧٤، وهؤلاء الأخيرون أكثر تقديراً ممن تلاهم في بدء مشروعاتهم. والواقع أن هذه النتيجة تتناقض مع معطيات الجدول «١٠» الذي أكد أن الشباب أقل تقديراً لمدي احترام حكم القانون عن الفئات العمرية التالية. وكان من المتوقع أن تتوافق آثار الفئة العمرية وفترة بدء النشاط، وهو أمر لانملك له تفسيراً واضحاً.

أما بقية المتغيرات البيوجرافية فلا أثر لها علي التباين في توزيع الآراء نحو مسألة مدي احترام حكم القانون. أما الصورة فيما يتعلق بتقييم مدي نزاهة الانتخابات في مصر، فنقدمها فيما يلي.

أظهرت المتغيرات الخاصة بطبيعة الأعمال نتائج غريبة إلي حد بعيد. فعلي سبيل المثال كانت هناك فجوة ملحوظة بين آراء المبحوثين فيما يتعلق بتقييم مدي نزاهة الانتخابات «السؤال ٣١٣» مع آرائهم فيما يتعلق بإمكانية تداول السلطة في البلاد «السؤال ٣١٤» بالرغم من الارتباط الموضوعي الجسيم بين الأمرين. فرغم أن التقييم في الحالتين كان سلبياً بوجه عام بين جميع الفئات باستثناء رجال الأعمال الذين يملكون مشروعات متعددة، إلا أن تقييم مدي نزاهة الانتخابات كان أعلي بصورة ملحوظة من تقييم مدي إمكانية تداول السلطة. فكان توزيع الإجابات بالنسبة للسؤال ٣١٣ كما يلي.

جدول رقم (٥٤) تقييم مدي نزاهة الأنتخابات تبعاً لحجم المشروع ـ نسبة مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
صغير	٣,١٩	١٧,٩	٢٣,٣	١٧,٦	٩,٣
متوسط	٣٧,٦	٢٣,٢	٢٠,٨	٩,٦	٨,٨
كبير	٢٩,٤	١٩,٢	٢٣,٥	١٦,٢	١٠,٣
عملاق	١٦,٧	٨,٣	٦٦,٧	٨,٣	ـ
متعدد النشاط	٢٨,٦	١٤,٣	٣٥,٧	١٤,٣	٧,١

١. لايوجد ٢. إلي درجة قليلة ٣ ـ إلي درجة متوسط ٤. إلي درجة كبيرة ٥. لاأعرف

ومن الواضح أنه لايوجد ارتباط خطي بين حجم المشروع وتقييم مدي نزاهة الانتخابات العامة. ولكن من الملاحظ أن رجال الأعمال المتوسطين هم الأقل ثقة في نزاهة الانتخابات، وأن رجال الأعمال العمالقة هم الأكثر ثقة بها.

وسوف نجد نفس النمط بصورة عامة عند تقييم مدي إمكانية تداول السلطة، مع بروز الفجوة التي تحدثنا عنها في الفقرات السابقة، وهو ما تبين من الجدول التالي

جدول رقم (٥٥): تقييم مدي احترام القانون تبعاً لحجم المشروع نسبة مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
صغير	٥٠,٠	١٥,١	١١,٩	٨,٧	١٤,٤
متوسط	٦٤,٨	١٢,٨	٩,٦	٦,٤	٦,٤
كبير	٥٨,٨	٢٠,٨	١٠,٣	٢,٩	٥,٩
عملاق	٤١,٧	٢٥,٠	١٦,٧	—	٨,٣
متعدد النشاط	٢٨,٦	٢٨,٦	١٤,٣	١٤,٣	١٤,٣

وتمضي بقية متغيرات طبيعة الأعمال عموماً في نفس الاتجاه، مع عدم وجود علاقة ارتباط خطي ذي معنوية عالية في أي منها بالنسبة للسؤال ٣١٣، والخاص بمدي نزاهة الأنتخابات.

أما بالنسبة للمتغيرات الخاصة بالمتابعة السياسية، فتؤكد ما لاحظناه سابقاً، حيث توفرت نسبة أعلي من التقدير لنزاهة الانتخابات بين أعضاء الأحزاب السياسية ومن تولوا وظائف سياسية، والأكثر إهتماماً بالمتابعة عن هؤلاء غير الأعضاء ومن لم يتولوا وظائف سياسية والأقل اهتماماً بالمتابعة. ولكن أقوي المؤثرات علي تشكيل آراء عينة رجال الأعمال نحو نزاهة الأنتخابات؟ تمثلت في عامل السن. وهو ما نسجله في الجدول التالي.

جدول رقم (٥٦) تقييم مدي نزاهة الإنتخابات تبعاً لحجم المشروع ـ نسب مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
٢٩-٢٠	٤٦,٦	٢٣,٧	١٥,٨	٩,٢	٥,٣
٣٩-٣٠	٣٦,٥	١٥,٤	٢٣,١	١٤,٧	١٠,٣
٤٩-٤٠	٢٩,٧	١٨,٦	٢٦,٢	١٦,٦	٨,٣
٥٩-٥٠	٢٤,٢	٢٣,١	٢٩,٧	١٤,٣	٨,٨
٦٠عاماً فأكثر	١٥,٠	١٧,٢	٢٣,٤	٢١,٩	١٢,٥

١. لايوجد ٢. إلي درجة قليلة ٣ . إلي درجة متوسطة ٤. إلي درجةعالية ٥. لااعرف

وتؤثر مستويات التعليم أيضاً علي التباين في تقدير مدي نزاهة الانتخابات، حيث كلما زادت المستويات التعليمية قل تقدير هذه النزاهة بشكل عام. وثمة ارتباط خطي له شئ من المعنوية الإحصائية «٠٧٦٣ر »، أما فترة بدء النشاط فتبدو متغيراً له تأثير أقوي علي هذا التباين، حيث يقل تقدير مستوي النزاهة كلما تحركنا من الفترة الأولي « قبل عام ١٩٦٢ إلي الفترة الأخيرة « بعد عام ١٩٧٤»، وثمة إرتباط خطي بين الأمرين له معنوية إحصائية عالية «٠٥٣٧ »، وهو الأمر الذي لاحظناه أيضاً بالنسبة لأثر هذا المتغير علي تقدير مدى احترام حكم القانون في مصر.

هل هناك تفسير إحصائي؟

نطرح في البداية هذا السؤال لأنه يشكل حجر الزاوية في منهجية بحوث الرأي العام. فالمقترب الاحصائي يملي علي باحثي الرأي العام، ومصممي الاستمارات والاستبيانات المتغيرات التي قد تفسر التباين في الآراء والتوجهات، ثم بحث أثر هذه المتغيرات إحصائياً علي توزيع الرأي. فإذا ثبت أن متغيراً ما يرتبط بصورة معنوية قوية مع هذا التوزيع، يكون لدينا أساس لاستخدامه في تفسير عملية تكوين الرأي أو الاتجاه. فإذا أصبح لدينا عدد من هذه المتغيرات المؤثرة قد يمكننا بناء نظرية لتفسير مسار تطور الآراء والتوجهات في مجتمع ما، وفي حقبة معينة علي الأقل.

والواقع أن تطبيق هذا الاقتراب علي توجهات رجال الأعمال في العينة نحو قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان قد أسفر عن انطباعات معينة، بأكثر بكثير مما أسفر عن نتائج إحصائية صلبة.

إن عدداً قليلاً من المتغيرات المستقلة الواردة في استمارة الاستبيان أثبتت تأثيراً علي توزيع الإجابات علي بعض الأسئلة، وليست كلها.

فمن بين المتغيرات الخاصة بطبيعة الأعمال، نجد أن حجم المشروع - ودرجة التعقد التنظيمي ومستوي التطور التكنولوجي كان لهم تأثير علي التباين في الإجابات نحو سؤال أو أكثر. ولكن لم يكن لأي من هذه المتغيرات تأثير منتظم علي بقية الأسئلة. فتكشف المعالجة الإحصائية عن وجود ارتباط خطي بين حجم المشروع والتباين في تقييم مدي إمكانية تبادل السلطة «١٠١ بالنسبة لـ ٣١٤». فتصل معنوية العلاقة إلي ٠٥٦ر . ولكن هذا الارتباط غاب بعد ذلك في معظم الأسئلة، حتي في نفس المجموعة من الأسئلة والخاصة بتقييم الحياة السياسية في مصر «٣١١ - ٣١٥».

أما المتغير التكنولوجي فكان له تأثير علي التباين في الإجابات علي السؤال ٣١٦ « والخاص بالحريات النقابية». فهناك ارتباط خطي له معنوية عالية «٠٤٢٥ر »، ولكن هذا التأثير ينقطع بعد ذلك، حتي داخل نفس المجموعة من الأسئلة «والخاصة بتقدير مدي توفر الحريات العامة الأساسية» بإستثناء وحيد، وهو السؤال ٣٢٥، والخاص بالرغبة في التعرف علي منظمات حقوق الإنسان في مصر.

ورغم أن القراءة المباشرة للجداول تشير بوضوح إلي أن الانقسام بين رجال الأعمال تبعاً لحجمهم ولمستوي التعقد التنظيمي لشركاتهم ولدرجة تطور التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات لها تأثير علي التباين في الإجابات نحو معظم الأسئلة، إلا أن هذا التأثير ليس خطيا. ومعني ذلك أننا نحتاج إلي تقنيات إحصائية متقدمة، وإعادة معالجة البيانات المتاحة للكشف عن هذا التأثير.

وباختصار، لانستطيع أن نصوغ نظرية عامة تقول مثلاً إنه كلما زاد حجم المشروع مال رأي رجال الأعمال للمعارضة أو لتفضيل الديموقراطية أو زادت شدة مطالبهم باحترام حقوق الإنسان.

فإذا انتقلنا إلي المجموعة الثانية من المتغيرات، وهي المتعلقة بدرجة الاهتمام بمتابعة الشئون العامة والسياسية، فسوف نلحظ بعض التأثير. إن أهم الارتباطات الإحصائية قد ظهرت في العلاقة بين عضوية الأحزاب السياسية «٢٠١»، وتولي مناصب سياسية «٢٠٢» من ناحية والتباين في الآراء نحو عدد كبير من أسئلة الرأي. ويمكننا إلي حد ما صياغة «نظرية» تقول بأن هناك ميلاً لدي رجال الأعمال الأعضاء في الأحزاب السياسية والذين تولوا مناصب عامة لتأييد سياسات الدولة نحو الديموقراطية وحقوق الإنسان أعلي من رجال الأعمال غير الأعضاء في الأحزاب السياسية والذين لم يتولوا مناصب عامة.

ولكن عندما نتجاوز هذا المستوى للإهتمام السياسي، ونذهب إلي التفاصيل الكثيرة للاهتمام يتقلص مدي هذا الفارق. فلم يظهر ارتباط خطي له معنوية عالية بين السؤال «٢٠٣» والذي يرصد تفاصيل هذا الاهتمام من ناحية ومعظم أسئلة الرأي، وذلك بالرغم من أن القراءة المباشرة للجداول توضح تأثيراً ملحوظاً علي التباين في الإجابات. وذلك لأن هذا التفسير لم يكن منسجماً أو مطرداً، وذلك باستثناءات محددة. فهناك علاقة ارتباط خطي بين درجات الاهتمام بمتابعة الشئون العامة والسياسية من ناحية والتباين في تقدير إمكانية تداول السلطة « ٣١٤ بالنسبة «٢٠٣»، وبالنسبة للحقوق النقابية («٣١٦» بالنسبة «٢٠٣»)، ويصل الارتباط الأخير من القوة المعنوية إلي مستوي ٠١٨ ,

أما بالنسبة للمجموعة الثالثة من الأسئلة، فإن أقوي عوامل التأثير قد توفرت للفئة العمرية أو الجيل، ولفترة بدء النشاط.

فبينما لم يكن للمتغير الجيلي أو العمري علاقة ارتباط خطي مع التباين في الإجابات علي الأسئلة ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧، كانت هناك علاقة قوية مع التباين في الإجابات نحو بقية الأسئلة، وبصفة خاصة الأسئلة ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣ .

وحيث هذا المتغير كان الأقوي من كافة المتغيرات الأخري المتضمنة في استمارة الاستبيان، فسوف نورد بعض الأمثلة لتأثيره، من خلال الجداول التالية.

جدول رقم ٥٧) تقييم مدي نزاهة الأنتخابات تبعاًللفئة العمرية ـ نسب مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
٢٠ـ٢٩	١٠,٥	٢١,١	٣٠,٣	٢٧,٦	١٠,٥
٣٠ـ٣٩	١٨,٦	١٧,٩	٣١,٤	٢٨,٢	٣,٨
٤٠ـ٤٩	١٥,٢	١٤,٥	٣٠,٣	٣٢,٤	٧,٦
٥٠ـ٥٩	١٢,١	٢٢,٠	٣٣,٠	٢٥,٣	٧,٨
أكثر من ٦٠عاما	٧,٨	١٢,٥	٢٥,٠	٤٥,٣	٧,٧

١. لايوجد ٢. إلي درجة قليلة ٣ ـ إلي درجة متوسطة ٤. إلي درجةعالية ٥. لاأعرف

فمن الواضح أن الشباب أقل رضاً بكثير عن مدي احترام الحريات النقابية عن الشيوخ، وأن ثمة علاقة طردية إلي حد كبير بين درجة الرضا والتقدم في السن، وإن كانت معنوية الارتباط غير عالية «١٢٨٠»

جدول رقم (٥٨) تقييم مدي احترام حرية التعبير تبعاً للفئة العمرية ـ نسب مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
٢٠ـ٢٩	١٤,٥	٢٣,٧	٢٨,٩	٣٠,٣	٢,٦
٣٠ـ٣٩	١٤,٥	١٦,٠	٢٨,٢	٤١,٧	ـ
٤٠ـ٤٩	٩,٠	١٠,٣	٣٩,٣	٣٩,٣	٢,١
٥٠ـ٥٩	٥,٥	١٣,٢	٣٣,٠	٤٧,٣	١,١
أكثر من ٦٠عاما	٣,١	٧,٨	٢٣,٤	٦٤,١	١,٦

١ـ لايوجد ٢ـ إلي درجة قليلة ٣ ـ إلي درجة متوسطة ٤ـ إلي درجةعالية ٥ـ لاأعرف

وهنا أيضاً يتضح الارتباط الإيجابي الطردي القوي بين درجة الرضا عن احترام حرية التعبير من ناحية والتقدم في السن من ناحية أخري. وتصل درجة المعنوية إلي مستوي الثقة التامة «أي صفر».

ويتكرر نفس الأمر بالنسبة للارتباط بين التقدم في العمر ودرجة الرضا عن مدي احترام حرية تشكيل الجمعيات «٣١٨» بمعنوية ٠٠٩٠, ، والارتباط بين نفس المتغير ودرجة الرضا عن مدي احترام حرية تكوين الأحزاب، بمعنوية ٠٠٦١, ، وهكذا بالنسبة لجميع الأسئلة ٣٢٠و ٣٢١و ٣٢٢ . ونصل أخيراً إلي نموذج مثالي لهذا الارتباط، وهو القائم بين التقدم في العمر من ناحية ودرجة الاتفاق والاختلاف مع تقارير المنظمات الدولية حول انتهاكات حقوق الإنسان في مصر.

ويسجل الجدول التالي هذا الارتباط.

جدول رقم (٥٩) الموقف من تقارير المنظمات الدولية حول انتهاكات حقوق الإنسان تبعاً للفئة العمرية ـ نسب مئوية

	١	٢	٣	٤	٥
٢٩-٢٠	٣٥,٣	٢٧,٦	٦,٦	١١,٦	١٨,٣
٣٩-٣٠	٢٥,٢	٢٩,٧	١٤,٢	١٥,٥	١٩,٥
٤٩-٤٠	٢٢,٨	٣٠,٣	١٥,٢	١٣,١	٢٣,٢
٥٩-٥٠	٢٠,٠	٢٢,٢	٢١,١	١٣,٣	٢٣,٣
أكثر من ٦٠عاما	١٥,٦	١٧,٢	٢٠,٣	٢٩,٧	١٧,٢

١. أتفق بشدة ٢. أتفق إلي حد ما ٣ ـ لاأعرف ٤. أختلف ٥. أختلف بشدة

حيث يميل الأقل سناً لتصديق تقارير المنظمات الدولية عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في مصر، بالمقارنة بالأكبر سناً، وأن درجة الارتباط الخطي السلبي بين التقدم في السن ودرجة تصديق المنظمات الدولية لها درجة معنوية عالية «٠,٠١٩ ».

أما المتغير الخاص بفترة بدء النشاط، فقد ظهرت علاقة معنوية ضعيفة نسبياً مع الاستجابات لعدد كبير من الأسئلة. وثمة ديناميكية معينة في العلاقة بين هذا المتغير بالذات والتباين في الإجابات نحو الأسئلة الخاصة بمدي احترام الحقوق الأساسية وبمدي إيجابية « أو سلبية» تقويم الحياة السياسية المصرية. ونظراً لأن العلاقة لا تبدو خطية تماماً، فهي تحتاج إلي أساليب التحليل الإحصائي غير الخطية.

وأخيراً، فإن المرء يدهش من ضآلة التأثير الطردي أو الخطي لمستويات التعليم علي معظم أسئلة الرأي، حيث لم يكن للتعليم علاقة خطية إيجابية سوي مع التباين في الاجابات نحو السؤال «٣٢٥» والخاص بالرغبة في التعرف علي المنظمات المصرية لحقوق الإنسان. وهي نفس العلاقة التي نلاحظها بالنسبة للمتغير التكنولوجي. وثمة علاقات ضعيفة مع عدد آخر من الأسئلة. ولكن المهم في هذه العلاقة هو جانبها الديناميكي.

خاتمة:

أكثر نتائج هذا الاستطلاع إثارة للدهشة هي أن الخصائص التي تميز رجال الأعمال دون غيرهم من قوي شرائح المجتمع لا تفسر كثيراً التباين الواضح في آرائهم تجاة قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان.

فأكثر المتغيرات تأثيراً في هذا التباين كان العامل الجيلي ـ أو الفئة العمرية ـ وهو عامل لايميز

رجال الأعمال دون غيرهم. ويمكننا القول بأن هذا الاستطلاع يوكد الانطباع العام السائد بين المثقفين من أن الأجيال الشابة أقل اندماجاً في النظام السياسي وفي الحياة العامة، وأنهم من ناحية محرومون من قنوات المشاركة المنظمة في الشئون العامة، ومن ناحية أخري أقل اكتراثاً بهذه الشئون، ربما بسبب ما يتضح من الاستطلاع وهو فجوة المصداقية.

وبوسعنا أن ننظر للمسألة بصورة أخري، وهي أن الكهول والشيوخ في هذه الأيام هم من قضوا الردح الأطول من عمرهم في ظل نظام ٢٣ يوليو بسماته المعروفة. ولم يتح لأكثريتهم الساحقة التفاعل الناضج مع العصر الليبرالي قبل عام ١٩٥٢، وهو ما يفسر ميلهم النسبي للتوحد مع النظام السياسي، رغم معرفتهم بمشكلاته، ومنها المشكلات الخاصة بالديموقراطية والأوضاع المتردية لحقوق الإنسان.

وربما يؤكد نفس فجوة المصداقية أيضاً الضآلة النسبية للاهتمام بالشئون السياسية والعامة، وهو الأمر الذي أوضحناه في الفصل السابق. غير أن المعالجة الإحصائية لنتائج الاستطلاع والتي شغلتنا في هذا الفصل تضيف بعداً غاية في الأهمية، وهو أن رجال الأعمال الأقل اهتماماً بالشئون السياسية كانوا هم الأقل رضي عن أداء النظام السياسي في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان. صحيح أن العلاقة بين الأمرين لم تظهر كعلاقة خطية ذات معنوية عالية إلا في سؤالين أو ثلاثة، ولكنها تبدو قوية منطقياً وبمجرد النظر إلي جداول الرأي. ويعني ذلك أننا قد نجد تفسيراً جزئياً لعدم الاهتمام بالشئون العامة بين رجال الأعمال في نفس العامل المتمثل في فجوة المصداقية التي رأينا أثرها بالنسبة للشباب كفئة عمرية.

أما المتغيرات الخاصة بطبيعة الأعمال، فكان أبرزها تأثيراً هو حجم المشروع بمعني الانقسام بين رجال أعمال صغار، ومتوسطين، وكبار وعمالقة. لقد بدأ هذا التأثير خطياً وله معنوية عالية فقط بالنسبة لسؤالين، بينما ظهر حيال أسئلة عديدة أخري بمعنوية ضعيفة، وهو ما قد يعزي إلي شيوع روح نقدية أعلي بين رجال الأعمال المتوسطين بالمقارنة برجال الأعمال الصغار من ناحية والكبار من ناحية أخري. ولدينا شعور بأنه إذا استبعدنا هذه الفئة لكان الارتباط الخطي أقوي بكثير، بحيث يمكننا إستنتاج أنه كلما كبر حجم الأعمال، مال مالكوها ومديروها إلي الرضي عن أداء النظام السياسي، والعكس صحيح أيضاً بمعني أنه كلما صغر حجم المشروع تزايد الميل نحو نقد النظام السياسي، علي الأقل بالنسبة لقضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان.

أما الاستثناء الظاهر في رجال الأعمال المتوسطين، فيمكن تفسيره منطقياً، وإن كان هذا التفسير المنطقي يحتاج إلي مزيد من البحوث لتأكيده، فالمتوقع هو أن يكون رجال الأعمال الصغار أكثر ميلاً لنقد النظام السياسي، سواءً لأنهم أقرب إلي جماهير الشعب العادي، أو لشعورهم بالخضوع لعلاقات سيطرة وهيمنة يعد النظام السياسي مسئولاً عنها إلي حد ما. أما رجال الأعمال الكبار والعمالقة، فإن المستوي المرتفع من الرضا علي النظام السياسي يقبل التفسير بكونهم أكثر المستفيدين منه، سواءً من الناحية الاقتصادية أو من ناحية المكانة والنفوذ.

أما شيوع روح نقدية أعلي بين رجال الأعمال المتوسطين بالمقارنة برجال الأعمال الصغار فقد

يكون السبب وراءه هو شعورهم الأعلي بالقوة .فرجال الأعمال الصغار قد يكونون أقل رضي، ولكنهم في نفس الوقت أقل قوة، أو هكذا يدركون أنفسهم، وهو الأمر الذي يجعلهم أقل استعداداً للمضي مع روح النقد بحدة، بينما لم يستنكف رجال الأعمال المتوسطون عن التعبير عن أنفسهم بحدة ملحوظة.

و الواقع أنه رغم هذا التباين المشهود بين استجابات رجال الأعمال نحو قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان فإن هناك قدراً كبيراً من وحدة الرؤية في كثير من القضايا. ويفسر هذا الميل بحقيقة أن استجابات رجال الأعمال جميعاً - الذين يتابعون لماماً أو يقولون عن أنفسهم أنهم يتابعون بكل عناية - قد تأسست على انطباعات عامة، وهي انطباعات يشاركهم فيها بقية المواطنين. وعلي سبيل المثال، عندما سألنا رجال الأعمال في العينة عن تقديرهم لمدي احترام الحق في محاكمة عادلة ونزيهة، ظهر تأثير الهيبة الكبيرة والاحترام الملحوظ الذي يتمتع به الجهاز القضائي في مصر.

وقد دعا هذا لاحترام رجال الأعمال في العينة - صغاراً وكباراً - للتصويت بقوة لصالح القول بأنها تتوفر بدرجة كبيرة أو متوسطة علي الأقل. ولم يأخذ رجال الأعمال في اعتبارهم القيود التي يخضع لها النظام القضائي نفسه - وهي القيود التي يعرفها جيداً رجال القضاء أنفسهم، والباحثون في شئون القانون العام ككل - ولا يتوقع أحد أن يكون رجال الأعمال علي دراية كافية بهذه القيود. وثمة مثال آخر أكثر تعبيراً عن فكرتنا، وهو الفارق الملحوظ بين التقدير العالي نسبياً الذي أعلنه رجال الأعمال في العينة نحو نزاهة الانتخابات، من ناحية أخري. وإمكانية تداول السلطة من ناحية أخري فلم ينتتبه رجال الأعمال - صغاراً وكباراً - لحقيقة أن تداول السلطة ستكون ممكنة فقط إذا ما كانت الإنتخابات نزيهة حقاً.

ولكن هذه الميول المشتركة لاتفسر علي الإطلاق حقيقة الانقسام الملحوظ الذي أشرنا إليه في الفصل السابق نحو أداء الدولة في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان. فثمة نحو ربع رجال الأعمال يبدون تمسكاً بتوجهات نقدية وديموقراطية، لم تتغير كثيراً بغض النظر عن تنوع الأسئلة، وثمة ربع آخر تقريباً يبدي قدراً ملحوظا من التماسك حول وجهة نظر تدافع عن الأمر الواقع، ولا تكثرت كثيراً بالديموقراطية. أما النصف الباقي فهو يراوح بين هذا وذاك جزئياً حسب الأسئلة، وجزئياً حسب الانطباعات السائدة، والتي غالباً ما تكون مشتركة بين معظم المواطنين أو الفئات الوسطي منهم علي الأقل.

وهذا الانقسام يبدو -بوضوح بالغ- عابراً للانقسامات بين فئات رجال الأعمال، بغض النظر عن معيار هذا الإنقسام. فرجال الأعمال الصغار منقسمون بنفس الطريقة، ويشاركهم أيضاً رجال الأعمال المتوسطون والكبار، بغض النظر عن مستويات التعليم والاهتمام السياسي والخلفية الثقافية والسياسية وغير ذلك من اعتبارات.

ويبدو هذا الانقسام الرأسي أكثر أهمية بكثير من الانقسامات الأفقية بين رجال الأعمال. فإذا نحينا جانباً التقسيمات الخاصة بالجيل -أو الفئة العمرية- وتلك الخاصة بالعضوية في أحزاب سياسية، وربما الانقسام تبعاً لحجم المشروع، لوجدنا أن جميع شرائح رجال الأعمال منقسمة علي

نفسها ذاتياً، لأسباب أعمق وأقل وضوحاً في نفس الوقت.

وبتعبير آخر، فإننا قد لانستطيع أن نعزو التباين الواضح، والانقسامات الأصلية في الآراء نحو أداء النظام السياسي في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان إلي عوامل منفردة، مهما كانت أهميتها، وسواءً كانت بين تلك التي افترضنا مبدئياً أنها مؤثرة أو تلك التي لم تكن واضحة في أذهاننا عند إعداد استمارة الاستبيان. وإنما قد يكون من الممكن فهم تلك الانقسامات الرأسية كتعبير عن مجموع العناصر المتفاعلة في تجربة الحياة والعمل -لدي رجال الأعمال المبحوثين- والذين قد يكونوا ممثلين - جزئياً - لرجال الأعمال في البلاد عموماً.

إننا لانعرف علي وجه التحديد ماذا يمكن أن يقود أي شخص للإيمان بالديموقراطية كقيمة بذاتها أو كآلية لحل مايراه من المشكلات المهمة، سواءً في مجال عمله أو في مجال الوطن ككل. بوسعنا أن نفترض أن تجربة العمل - حتي لو لم تكن مرتبطة بعنصر الملكية - ستكون ذات تأثير بين علي تشكيل الآراء والتوجهات نحو القضايا العامة. فإذا كان المرء يشعر بالرضي عن هذه التجربة، فإنه قد يميل للنظر إلي النظام السياسي بقدر مماثل من الرضا. والعكس، فإن الإحباط الناشئ عن الشعور بالظلم أو التعسف كما تتبدي في تجربة العمل، سيقود إلي تقدير أقل للنظام السياسي.

ومع ذلك، فإن هنا فارقاً بين تجربة العمل وتجربة الحياة. فرجال الأعمال أوغيرهم من فئات الناس قد يكونوا راضين تماماً عن تجربتهم في العمل، ومع ذلك تكون لديهم تطلعات أعمق بالنسبة لمستقبل الوطن. بل وقد يري بعضهم أن عليه مسئولية أو واجباً أخلاقياً في أن ينظر إلي أحوال الوطن ككل أو المواطنين الأخرين باعتبارها محركاً للآراء، وتوجهاته نحو الشئون العامة.

ولكن واجبنا في هذا الكتاب هو أن نسعي لتفسير الانقسامات الرأسية بين رجال الأعمال في العينة، والتي لا يسعفنا التحليل الإحصائي بإدراك أسبابها ومحركاتها بصورة قوية، وذلك من خلال تحليل تجربة العمل لديهم . نعني هنا تحديداً تحليل توجهات رجال الأعمال في سياق الجدل أو التفاعل الاجتماعي العريض، وهو ماسنفعله في الفصل التالي.

الفصل الرابع

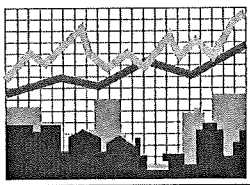

توجهات رجال الأعمال
في سياق الجدل المجتمعي

مقدمة

علي ضوء المسح الذي قمنا به في الفصل السابق لتوجهات رجال الأعمال نحو الديموقراطية وحقوق الإنسان، نستطيع أن ندرك الآن أن هناك شروخاً رأسية في التكوين الفكري لهذا القطاع الاجتماعي. صحيح أن هناك -كما رأينا بعض الفروق الأفقية في التوجهات نحو بعض قضايا الديموقراطية وطبيعة الدولة التي تتصورها شرائح رجال الأعمال للمستقبل القريب، ولكن الفروق الرأسية والتي جمعت بين مختلف هذه الشرائح بدت أهم كثيراً.

وما لاشك فيه أن هذه الشروخ الرأسية تضعف كثيراً من احتمال تبلور قطاع رجال الأعمال المصريين في شكل طبقة لها تصورات متناسقة حول القضايا العامة. وعلي رأسها قضية طبيعة الدولة، وشكل الحكم والسياسات العامة.

فالتضامن الطبقي يكاد يكون مستحيلاً حتي لو افترضنا أن قنوات توصيل رأسية تسمح لمراكز أعمال مهمة في القمة بتعبئة أنصار بين رجال الأعمال المتوسطية والصغار. فمن الأسهل كثيراً تحقيق تضامن وتناسق حركي علي المستوي الأفقي وداخل نفس الشرائح من رجال الأعمال.

فلو كان لرجال الأعمال الكبار والعمالقة نظرة موحدة للشئون العامة ولطبيعة الدولة سوف يسهل عليهم التأثير وممارسة الضغط والتعبئة لتحقيق هذه النظرة. ويصدق نفس الأمر بالنسبة للشرائح الوسيطة. أما الشرائح الدنيا والتي تتشكل من آلاف رجال الأعمال الصغار فإن من الصعب عليهم للغاية أن يشكلوا قوة ضغط حقيقية أو أن يتصرفوا علي نحو متناسق، أو يضمنوا وحدة الفعل الاجتماعي، خاصة لو كانوا محرومين من تكوين أحزابهم المستقلة أو أحزاب تجمعهم معاً في كيان سياسي واحد.

بل إن من الصعب عليهم للغاية مجرد ضمان التناسق في مجال الفعل الاجتماعي والمدني وغير السياسي، حتي لو كانت وجهات نظرهم وميولهم متشابهة، إلا في حالات خاصة.

ولكن هل تصادر هذه الإنشقاقات الرأسية والأفقية علي إمكانية التطور والتبلور الطبقي في المستقبل؟ وإلي أي حد يمكن إجتذاب هذه القطاع أو شرائح منه لصالح نماذج ديموقراطية؟

الواقع أن الإجابة علي هذه الاسئلة تتوقف جزئياً علي بحث التاريخ الاجتماعي لهذا القطاع. كما أنه يتوقف بدرجة أكبر علي جدلية التطور السياسي والاقتصادي في المرحلة الراهنة. والمستقبل القريب

ولعلنا نبدأ بالتحفظ علي مدخل معين للاجابة علي أسئلة كهذه، ونعني به المدخل التاريخاني historicist المهيمن علي الفكر الاجتماعي والسياسي في بلادنا وفي كثير من بلاد العالم الثالث.

ويفترض هذا المدخل أولوية وسمو البحث في النشأة والتطور التاريخي الأولي لرجال الأعمال، أو البرجوازية كطبقة. كما يفترض أن هذا القطاع -أو هذه- الطبقة - تظل دائماً محكومة بظروف نشأتها وتطورها الأولي. وبتعبير آخر، فإن التاريخ يصبح فعلاً أمراً محدداً بصورة نهائية لمدي وطبيعة التبلور الطبقي لقطاع رجال الأعمال أو البرجوازية.

إذ يصادر هذا المدخل علي إمكانية حدوث طفرات في التكوين، ويصدر أحكاماً نهائية علي إمكانيات التطور السياسي والاجتماعي لطبقة رجال الأعمال. ولاينهض هذا الحكم سوي على اعتقاد ميتافيزيقي بوجود شكل وحيد للتطور وهو الارتقاء evolution الذي يجسد فكرة الطبقة وفحواها. وبالتالي يستبعد هذا المدخل معني الانقطاعات والطفرات والانكسارات المفاجئة والتي تعكس التقاء أو تنافر عوامل محددة للتطور التاريخي في كل حقبة بعينها.

والأهم هو أن هذا المدخل يستبعد تأثير جدلية التطور المجتمعي، سواءً علي المستوي القومي أو المستوي العالمي، ويجعل تطور أية طبقة يبدو وكأنه أمر معزول عن سياقه الأشمل، وتناقضات هذا السياق.[1] وقد أظهرت في الفصل السابق كيف يتفق توزيع توجهات رجال الأعمال مع توزيع أشمل للتوجهات الفكرية والسياسية نحو نفس القضايا في المجتمع، الأمر الذي يؤكد تأثير التطور الثقافي القومي علي تبلور فكر رجال الأعمال.

ومع ذلك، فإنه يستحيل في نفس الوقت تجاهل ظروف نشأة وتطور طبقة رجال الأعمال أو «البرجوازية» ومسارات هذا التطور، والظروف التي أحاطت به، وأنماط استجابة رجال الأعمال لهذه الظروف.

ولهذا السبب، سوف نتابع خريطة توجهات رجال الأعمال في مصر، وتوقعاتها المستقبلية أولاً من خلال نماذج التطور التاريخي لهذا القطاع، وثانياً من خلال وضع هذه الخريطة في سياق الجدل الاجتماعي، السياسي في الحقبة الأخيرة من التطور القومي المصري.

المبحث الأول:
التطور التاريخي لطبقة رجال الأعمال المصريين

لقد شهدت طبقة رجال الأعمال - البرجوازية - في مصر إنقطاعات حاسمة في تاريخها. وأبرز هذه الإنقطاعات تمثل في حركة التأميمات الواسعة النطاق في السنوات الأولي من عقد الستينيات.

أما الانقطاع الثاني: فتمثل في حركة الاحياء القوية التي شهدتها هذه الطبقة، بفضل سياسة الانفتاح منذ منتصف السبعينيات.

فما كادت هذه الطبقة تمتلك بعض العناصر الأساسية لقوة دفع كبيرة أثناء العصر الليبرالي، حتي انفجرت ثورة١٩٥٢، وسريعاً مابادرتها الثورة بضربة شبه قاضية من خلال التأميمات

والواقع أن رجال الأعمال في مصر ظلوا يتطورون بصورة ملحوظة. ولكنهم لم يشكلوا أبداً طبقة بالمعني المتعارف عليه للمصطلح، ربما حتي الآن.

ولم يسمح التكوين العضوي لهذا القطاع ولا تكوينه المؤسسي أو نفوذه الاقتصادي والمدني بصورة عامة بتحوله إلي «طبقة حاكمة». صحيح أن بعض أهم رموز هذا القطاع قد تولت وظائف الحكم قبل عام ١٩٥٢، مثل إسماعيل صدقي أو حافظ عفيفي، كما أن بعض هذه الرموز كان لها تأثير كبير -وإن كان متقطعا ومضطربا- في السياسات الحكومية والحزبية، مثل عبود باشا، وغيره، ولكن تراكم هذا النفوذ وتولي وظائف الحكم لم يتم من خلال آليات ترشيح طبقية، وإنما من خلال المكانات الفردية التي أسستها هذه الرموز لنفسها سواء من خلال المجال السياسي أو المجال الاقتصادي.

وظلت هذه الحقيقة مؤثرة حتي انفجار ثورة ١٩٥٢ التي جعلت «القضاء علي سيطرة رأس المال علي الحكم» أحد أهدافها الستة الشهيرة.

أما بعد تأميمات السنوات الأولي من عقد الستينات، فإن ما بقي من هذا القطاع تحول إلي كيان تابع وخاضع كلية للدولة ومتعيش علي تناقضاتها.

ومنذ نحو منتصف السبعينيات بدأت مسيرة إحياء هذه «الطبقة» بفضل الانقلاب المؤثر الذي شهدته السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية، وتفكك السيطرة الحكومية المركزية علي الاقتصاد

القومي.

ولاشك أن شرائح رجال الأعمال قد استجمعت عناصر عديدة للقوة والنفوذ في المجالين الاقتصادي والمدني بشكل عام. وربما تبرر هذه الحقيقة إطلاق صفة « الطبقة الحاكمة» ، أو الطبقة « التي تملك مصر» عليها.

وتحتاج هذه النظرية لمناقشة معمقة. ولكن مايهمنا هنا بشكل مباشر هو التأكيد علي أن بعض السمات الراهنة لقطاع رجال الأعمال يحمل تأثيرات كافة المراحل السابق لتطوره. ويمكن بالطبع الإتفاق علي هذه الحقيقة. ولكن المشكلة هي في تحديد هذه السمات، ومدي قدرتها علي تفسير خريطة مواقف هذا القطاع، والآفاق المستقبلية لتطوره.

وهنا يبدأ الخلاف النظري، والحاجة لطفرة حقيقية في الدراسات الميدانية التي قد تحسم بعض المناظرات المهمة حول الموضوع.

ولا بأس هنا أن نحصر الخلافات حول تشخيص وتفسير الخريطة الفكرية والطبائع السياسية لرجال الأعمال المصريين بين مدرستين عريضتين فقط.

الأولي سنطلق عليها المدرسة الراديكالية التقليدية. أما الثانية فسوف نسميها مدرسة التصحيحيين أو المراجعين.

وفيما يلي سنعرض لوجهات النظر الأساسية لكل من هاتين المدرستين.

أولا : المدرسة الراديكالية التقليدية :

تشكلت هذه المدرسة من باحثين ومفكرين ومؤرخين اجتماعيين مصريين وأجانب.

أما الرواية الأساسية meta-narrative التي تحكيها عن التاريخ الاجتماعي للبرجوازية المصرية، فهي كما يلي:

نشأت طبقة رجال الأعمال - أو الرأسمالية المصرية - في رحم طبقة كبار الملاك الزراعيين. وبدأ تكون هذه الطبقة الأخيرة في سياق، وفي أعقاب التغيرات التي أجراها محمد علي على الملكية الزراعية منذ عشرينات القرن التاسع عشر، وتوسعه في منح الأبعديات والجفالك لأعوانه وحاشيته وضباطه وكبار موظفيه، الذين ينتمي أغلبهم لأصول قوقازية.

وتشكلت طبقة من هذه العناصر التركية والشركسية والأرمنية وبقايا المماليك وبعض المصريين سيطرت علي عائد الأراضي الزراعية، حتي إقرار نظام الملكية الفردية الكاملة للأراضي بعد صدور قانون المقابلة في ستينيات القرن.

ومع تشكل وتبلور طبقة أرستوقراطية الأراضي استقر الهرم الاجتماعي الذي ساد المجتمع المصري حتي انفجار ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ومع ثمانينات القرن التاسع عشر، اندمجت الزراعة المصرية اندماجاً تاماً في السوق العالمي، وزادت ثروة طبقة كبار الملاك الزراعيين، الأمر الذي مكنها من الانتقال للحياة في المدن، والجمع

-جزئياً- بين ريع الأرض وعائد النشاط التجاري والعقاري.[٢]

كما تسارع تمصير هذه الطبقة، وأخذت في مد روابطها العضوية مع المجتمع المصري من خلال المصاهرة والاختلاط مع أعيان الريف وطبقة متوسطي الملاك الزاعيين والشرائح العليا من البيروقراطية التي بدأ نظام التعليم - الصغير وقت ذاك - في تخريجها بانتظام.

كما بدأ جزء من هذه الطبقة في مرحلة لاحقة يدير أراضيه بطريقة المشروع الرأسمالي في الزراعة.

في كنف هذه الطبقة نشأت فئات من رجال الأعمال الذين يعملون في الفروع الحديثة وهو ما تم عبر مرحلتين.

المرحلة الأولى إمتدت من بداية الاحتلال البريطاني حتي الحرب العالمية الأولي. وفيها ظلت هذه الطبقة عازفة عن الاستثمار في الصناعة، وعن إدارة مشروعاتها الزراعية من خلال علاقات إنتاج رأسمالية حديثة.

ولكن هذه المرحلة شهدت نشأة شركات كبري تعمل في مجال التجارة في الأراضي والعقارات والخدمات ومقاولات البنية الأساسية والمصارف والرهونات.

ويلفت النظر أن هذه الأنشطة ظلت مجرد امتداد للنشاط الزراعي، هذا وإن كان جانب كبير منها بدأ علي يد عناصر أجنبية تنتمي للجاليات الأرمنية واليهودية والشامية والأوروبية. وظلت هذه الأنشطة مجرد تعبير عن الاختراق الاقتصادي الأجنبي للمجتمع المصري.[٣]

أما المرحلة الثانية فتمتد من نهاية الحرب العالمية الأولي إلي انطلاق ثورة يوليو. فخلال هذه المرحلة شهدت طبقة كبار ملاك الأراضي نزعة واضحة لتنويع النشاط الاقتصادي ومده إلي المشروعات الصناعية والخدمية الحديثة.

وقاد بنك مصر هذه التجربة الصناعية تحت شعارالتمصير، وبهدف التمكن من السيطرة علي السوق الوطنية. فأنشأ البنك عشرين شركة حديثة تنوعت بين الغزل والنسيج، والسياحة والطيران والبناء وصناعة السينما. كما راجت فكرة التصنيع بأبعد كثيراً من تجربة البنك. فأخذ الكثيرون في استثمار أموالهم في الصناعة التي كانت تحقق أرباحاً كبيرة في العقود الثلاثة الفاصلة بين نهاية الحرب الأولي وبداية عقد الخمسينات.[٤]

وفي نفس الوقت، بدأت عملية تمصير قوية للمشروعات الصناعية والخدمية بتأثير الدعوة الثقافية الوطنية من ناحية والسياسات الحكومية من ناحية أخري.

وتعترف الدكتورة ملك زغلول أن بعض أعضاء «البرجوزاية الارستو قراطية» المرتبطة بالاستثمار الصناعي مثل إسماعيل صدقي، وحافظ عفيفي وحسين سري وأحمد زيوار وعلي ماهر وحافظ رمضان، والذين تولوا وظائف حكومية وعضوية مجالس إدارات الشركات المملوكة للأجانب كان لهم دور كبير في حركة التمصير.

إن المرء لايستطيع أن يصف هؤلاء كبرجوازية وطنية، بسبب الروابط الوثيقة مع رأس المال

الأجنبي. ولكن يمكن للمرء علي الاقل أن يفهم «كيف أدت ضغوط الحركة الوطنية مع رغبتهم في خدمة مصالحهم، إلي دفع هؤلاء الصناعيين لتوظيف مكانتهم لدفع حركة التمصير.»[٥]

غير أن هذه التعبيرات لاتحل أو تفسر التناقض الملفت للنظر بين الحديث عنهم كوكلاء لمصالح رأس المال الأجنبي من ناحية، واندفاعهم للتمصير من ناحية أخري. ويزداد هذا التناقض مع التفسير الذي تقدمه هذه المدرسة لما يدعي بانهيار تجربة بنك مصر.

فرغم تسارع عملية التصنيع في العقود الثلاثة المشار إليها، فإن المدرسة الراديكالية التقليدية تركز علي افتقاد البرجوازية المصرية للطابع الثوري.

إذ ترتب علي نشأة طبقة كبار رجال الأعمال أو البرجوازية المصرية في كنف كبار الملاك عدة سمات هيكلية قيدت بشدة من قدرة هذه الطبقة الوليدة علي نقل البلاد الي الحداثة الاقتصادية والانطلاق الصناعي. أولى هذه السمات هي فقدان طبقة رجال الأعمال للطابع الثوري، وميلها للمحافظة conoervatism . تظهر هذه النزعة في المجال الاقتصادي من خلال التركيز علي التصنيع الاستهلاكي، والأنشطة الخفيفه ذات العائد المالي والتجاري السريع، وصغر حجم المشروعات العاملة في المجالين الصناعي، والتجاري، والخدمي.

أما ثانية هذه السمات فهي الميل للاحتكار، حيث تركزت تجارة القطن في عدة عائلات مثل عبود ومحمد فرغلي، وتجارة السلع الاستهلاكية في عدة عائلات أخري وخاصة عائلتي دبوس وغبور.[٦]

ولفت هذا الطابع العائلي للبرجوازية المصرية الناشئة نظر الكثيرين.

ويفسر هذا الطابع والأصول الإقطاعية والزراعية لهذه الطبقة سلبيتها إزاء خطط الثورة للنهوض بالصناعة المصرية، منذ صدور قوانين الإصلاح الزراعي. إذ أعطت أذناً من طين وأخري من عجين لنداءات حكومة الثورة المتكررة لها بالاستثمار في الصناعات الثقيلة، خلال الفترة الأولي للثورة ٥٢ ـ ١٩٦١ . إذ أن الاصلاح الزراعي أضر بمصالح رجال الأعمال الكبار، من حيث إنهم كانوا أيضاً ملاكاً كباراً للأراضي الزراعية.[٧]

فاستمر تفضيل رجال الأعمال المصريين للاستثمار في الأنشطة الاستهلاكية الخفيفة ذات العائد السريع، متجاهلين أن تحقيق الاستقلال الاقتصادي النسبي يتوقف في حقيقة الأمر علي امتلاك قدرة صناعية لا تتوفر إلا لمن يملك الصناعات الثقيلة والوسيطة[٨]. وبعد أن يئست الثورة من تعاون كبار رجال الأعمال، اضطرت للقيام بالتأميمات المشهورة عامي ١٩٦١-١٩٦٢ والتي أدت إلي تصفية البرجوازية الكبيرة.[٩]

وتحظي الاستراتيجية الاقتصادية للثورة «أوتحديداً للناصرية» بتقديرات مختلفة. فالبعض يعدها نجاحاً مبهراً، إذ تمكنت الثورة من إرساء هيكل صناعي واسع نسبياً ومتقدم إلي حد ما، بالاعتماد علي النفس بدرجة كبيرة. ويعتبرها البعض الآخر فشلاً واضحاً، وهو ما يؤكده التخلي عن هذه الاستراتيجية بعد هزيمة عام ١٩٦٧، وبدرجة أكبر مع إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ غير أن هذا الرأي الأخير يفسر الفشل ليس بالإشارة إلي أسباب كامنة في عدم الكفاءة، وخاصة في

إدارة القطاع العام، وإنما بالاشارة إلي الأزمة المالية المستفحلة للدولة، نتيجة تراكم أعباء إقتصاد الحرب، والضغوط الامبريالية التي تكثفت بعد عدوان عام ١٩٦٧ (١٠)

وعلي أي حال، فإن منتصف السبعينيات شهدت مرحلة جديدة في التاريخ الاجتماعي لقطاع رجال الأعمال المصريين. إذ انتهت مرحلة العداء لرجال الأعمال، وأغرقت الحكومات المتتالية في منحهم الامتيازات وتدليلهم. فماذا فعل رجال الأعمال بهذه الامتيازات؟ لقد استمروا في تطبيق إستراتيجيتهم القديمة وهي تفضيل الأنشطة الاستهلاكية الخفيفة ذات العائد السريع(١١) ، بل إن الأعوام الخمسة والعشرين الماضية منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي قد شهدت ولادة طبقة برجوازية جديدة أقل من حيث النوعية والخصائص من أسلافها، إذ إعتمدت هذه الطبقة إستراتيجية نهب صريح، ومعتمدة في أعمالها علي آليات الفساد الصريح، والذي قامت البنوك العامة بدور رئيسي فيه. حيث اكتفي رجال الأعمال بالاقتراض بدون حدود وبدون ضمانات من البنوك، وهربوا بها أو قاموا بإستثمار جزء منها في أعمال الوكالة التجارية والاستيراد وأنشطة المضاربة في الداخل والخارج. (١٢)

ويعتقد ممثلوا هذه المدرسة أن الطبقة الجديدة لم تضف الكثير إلي الأصول المنتجة في مصر، بل وأدت أنشطتها الي تراجع التصنيع De-industrialization ومضاعفة الخلل في هيكل مصر الاقتصادي. ويعود ذلك كله إلي طفيلية هذه الطبقة.(١٣)

وتثبت كل من ملك زغلول وسامية سعيد هذا الطابع الطفيلي ليس بالإشارة إلي هيمنة الأنشطة التجارية فحسب، بل وأيضاً إلي أصولها الاجتماعية.

وتقدر الأولي أن هذه الاصول قد توزعت بين العائلات البرجوازية الصناعية والتجارية التقليدية «بنسبة ٥٠٪» والشرائح العليا من بيروقراطية القطاع العام والدولة «بنسبة٣٠٪»، بينما توزع باقي النخبة التجارية الجديدة بين أصول مهنية «١٠٪» وكبار الضباط «٦٠٪» والتجار الصغار «٢٪» وكبار ملاك الأراض القدامي «٢٪».(١٤)

إن هذا الشرح الأخير يشتمل علي تناقض لايلحظه الكثيرون. لقد نسبت صفة المحافظة Conservatism أو حتي الطفيلية Parasitic للبرجوازية المصرية التي نشأت منذ عشرينات القرن الـ ٢٠ إلي أصولها الزراعية الإقطاعية، فكيف يمكن نسب هذه الخصائص نفسها للبرجوازية في مرحلتها الجديدة، بعد إعلان سياسة الانفتاح، وبعد انقطاع طويل عن الاصول الزراعية؟

هنا يلجأ ممثلو تلك المدرسة إلي التأكيد علي الركيزة الأساسية لتحليلاتهم، وهي التبعية، أو التناقض بين الوطنية الاقتصادية والامبريالية أو السوق الرأسمالي العالمي.

فوفقاً لسمير أمين، يتسم تطور الرأسمالية التابعة بالخلخلة الواضحة للهيكل الاقتصادي، والضعف الشديد لروابطه الداخلية، وبطابعه الموجّه للخارج.

وهذه الخصائص تشرح تلقائياً الميل لعمليات صناعية خفيفة، وسيادة أنشطة التجارة والمضاربة والعجز عن إحداث نهوض صناعي شامل . وتعد التبعية معياراً لافكاك منه للرأسمالية في الهامش،

ولا يتغير شكل التبعية وطبيعة روابطها إلا مع تغير سابق لحاجات المراكز الرأسمالية المتقدمة.[١٥]

إن مجرد ظهور هذه الطبقة واختراقها للسلطة السياسية وهيمنتها عليها يكشف عن وقوع مصر من جديد أسيرة الهيمنة الامبريالية.

فقد هزم مشروع التنمية المستقلة الأول بعد فرض اتفاق التجارة الحرة بين بريطانيا والامبراطورية العثمانية عام ١٩٣٨، وهزم مشروع التنمية الصناعية الثاني بعد تآمر البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية علي تجربة بنك مصر في الثلاثينات، وهو الأمر الذي جرف البنك نفسه. بعد تغيير قيادته الوطنية الممثلة في «طلعت حرب» في تيار التبعية لرءوس الأموال الأجنبية.

وأخيراً هزمت تجربة التنمية المستقلة الناصرية، وانطلقت قوي الانتقام من انجازاتها وذكراها ممثلة في الطبقة البرجوازية الطفيلية الجديدة التي تهيمن علي السلطة السياسية.[١٦]

وتأسف ملك زغلول لأن التجربة الجديدة للبرجوازية المصرية فشلت في تحقيق ما أسماه كاردوسو بنمط «التنمية التابعة المرتبطة Dependet associated develpment حيث يسمح هذا النمط بالنمو في كنف التبعية لرأي المال الاجنبي والشركات متعددة الجنسية، ولكن لايقيم وزناً للاستقلال الاقتصادي أو الاعتماد علي النفس أو مبادئ العدالة الاجتماعية وتأمين الاحتياجات الاساسية للجماهير.[١٧] فالتطور الاقتصادي « لمصر» خلال ربع القرن الماضي لايشير إلي نمو حقيقي، وخاصة في مجال الصناعة ولا يشير حتي لمجرد التحرر من الاختلالات الخطيرة التي تصيب الهيكل الاقتصادي والبناء الاجتماعي بأمراض خطيرة

ثانياً: مدرسة التصحيحيين:

بدأت هذه المدرسة في البزوغ بتأثير موجة واسعة النطاق لنقد مدرسة التبعية، في أوروبا الغربية والولايات المتحدة من جانب مفكرين وباحثين إنطلقوا من الماركسية المحدثة.

وبالتالي. فقد نهضت شروح هذه المدرسة علي أبحاث عدد من الباحثين الأمريكيين حول التاريخ الاجتماعي المصري. ومن أهم هؤلاء الباحثين «روبرت تيجنور»، «ومارك كوبر» ودافيز » و «فيتاليس».

وسريعاً ما بدأت أعمال باحثين مصريين تعكس نتائج هذه البحوث الأمريكية المصدر ويبدأ هؤلاء الباحثون بإبراز حجج قوية ضد الفكرة الأساسية للمدرسة التقليدية، وهي أن الرأسمالية المصرية التي بدأت مسيرتها في العشرينيات من القرن ٢٠ قد عجزت عن إنجاز مشروع صناعي مؤثر.

إذ تؤكد بحوث هؤلاء الباحثين أن السياسات الصناعية لحكومات الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٥٢ سجلت نجاحاً أكبر بكثير مما تتصوره المدرسة التقليدية. وإن عمليات بناء المؤسسات الرأسمالية وتوسع الصناعات المحلية تعد مبهرة، بالمقارنة بأجزاء كثيرة من الإمبراطورية العثمانية أو حتي بالمقارنة ببلاد أخري كانت تعيش نفس الأوضاع مثل كوبا والفلبين واندونسيا، وأن تلك الملامح، والمظاهر لعملية التحويل الاقتصادي والاجتماعي الملازمة لبروز القطاع الرأسمالي كانت مبكرة في مصر بالمقارنة بتلك المناطق التي برزت بعد ذلك كمعجزات اقتصادية مثل جنوب آسيا.[١٨]

ويؤكد طه عبد العليم هذا الاستنتاج. حيث زادت رءوس أموال واحتياطات الشركات المساهمة في مجالي الصناعة والتعدين بمعدل سنوي منخفض لا يتجاوز ١,٢٥٪ بين عامي١٩٢٢ و١٩٣٣، ثم بمعدل سنوي أعلي بكثير وصل إلي ١٣,٥٪ بين عامي ١٩٣٣و ١٩٤٧ .(١٩)

ورغم هبوط قيمة الأسهم والسندات واصل التراكم الرأسمالي مسيرته بين عامي ١٩٤٧و١٩٥٢ بمعدل ١٣,٧٪، وارتفع نصيب الصناعة والتعدين من إجمالي الأموال المساهمة في جميع فروع الاقتصاد من١٣,٦٪ عام ١٩٢٢ إلي ٣١,٧٪ عام ١٩٣٣ ثم إلي ٣٦,٣٪ عام. ١٩٤٧ و١,٤٦٪ عام ١٩٥٢, وزاد الرقم القياسي للصناعة التمويلية وحدها من ١٠٠ عام ١٩٤٥ إلي ١٤٧٪ عام ١٩٥٢ (٢٠)

ويشير هانسون ومرزوق إلي أنه مقابل الركود الملحوظ للزراعة المصرية خلال النصف الأول من القرن، مثل الاستثمار في الفروع الحديثة العامل الديناميكي في الاقتصاد. فإذا أخذنا عام ١٩٥٢ كقاعدة للقياس، فكان إجمالي الناتج للصناعة والكهرباء في البلاد عام ١٩٣٩ «٨٤٪» وهو ما يعني أنه تضاعف خلال تلك الفترة، ثم قفز إلي ١٨٧٪ عام ١٩٦١ / ١٩٦٢ ،أي تضاعف مرة أخري خلال الفترة من نهاية الثلاثينات إلي بداية الستينيات (٢٠)

في الواقع أن تلك الأرقام الأخيرة تشير إلي خطأ آخر من أخطاء المدرسة التقليدية و التي أهملت تماماً رأس المال الصغير. ويشيع اعتقاد عام بين ممثلي هذه المدرسة بأن رأسال المال الصغير عاجز تماماً عن إنجاز التحول الاقتصادي المطلوب.

وكثيراً ما إشتكي كثير من المخططين والمفكرين الماركسيين والقوميين من الاتساع الملحوظ لرأس المال الصغير الممثل في المصانع الصغيرة والورش.

فبعد استطلاع نتائج تعداد المنشآت الصناعية عام ١٩٥١ ، والذي يظهر أن المصانع التي يشتغل بها عشرة عمال أو أكثر لم تزد عن ٣٪ من جملة المصانع.

يستنتج حسن الساعاتي أن الورش الصغيرة بحالتها الراهنه «وقتئذ» «لاتساعد اقتصاداً قومياً يواجه مشكلة سكان علي جانب كبير من الخطورة». (٢١)

والواقع أن قطاع الأعمال الصغير هو أكثر القطاعات مساهمة في توليد لدخل العمل، وربما يرجع له أيضاً الفضل في التراكم الرأسمالي الملحوظ خلال عقد الخمسينيات، ذلك إذا صدق القول بأن رجال الأعمال الكبار كانوا سلبيين تجاه خطط الحكومة الثورية والخاصة بالنهوض بالصناعة.

ويعيب محب زكي علي المدرسة التقليدية فشلها في قراءة أداء البرجوازية المصرية خلال المرحلة الليبرالية قراءة صحيحة. فهو يعتقد أن الأفكار الراسخة حول رجال الأعمال المصريين غارقة في الايديولوجيا، وأنها لاتزيد كثيراً عن أحكام انطباعية تبرر موقفاً «نهائياً» رافضاً بصورة قطعية لهذه الطبقة ولدورها(٢٢)

وتناولت تلك الأفكار موضوع البرجوازية المصرية انطلاقاً من الاعتقاد بوجود «جوهر» أو «طبيعة» ثابتة كما يصورها الفكر الخالص -وهو هنا فكر مدرسة التبعية- وليس من فهم القرارات التي يتخذها رجال الأعمال بصورة عقلانية علي ضوء معطيات الواقع.

ويؤكد محب زكي من جانبه أن الاحصاءات المتاحة عن الاستثمار الصناعي خلال الفترة ٢٠ ـ١٩٥٢ تنزع مصداقية عن الادعاء بأن البرجوازية المصرية قد افتقرت لروح المبادرة والمخاطرة والكفاءة. ومع ذلك فهو يعترف بأن الإنجاز الصناعي والحدائي كان ناقصاً وأنه جاء أقل بكثير من القدرات الكامنة لرجال الأعمال المصريين. ويفسر هذا النقص بعوامل ثقافية ومؤسساتية منها القصور الكبير في السياسات التعليمية، الوهن الملحوظ للبنية الأساسية الحديثة والافتقار إلي مؤسسات كافية للتعبئة المدخرات وتوسيع قاعدة الملكية، هذا إلي جانب أوجه العوار الماثلة في الهيكل السياسي والدستوري والتي أدت إلي جعل عدم الاستقرار سمة أساسية للعهد الملكي.

أما في الحقبة الناصرية فإن المناخ كله كان معادياً للرأسمالية والرأسماليين. ومن جانب آخر، فإن النظام كله قد اتسم بعدم الكفاءة. وهو أمر يمكن نسبتة لعوامل ثلاثة، وهي التعسف في إصدار القرار الاقتصادي، والقضاء علي الارستوقراطية الزراعية، وهو الأمر الذي أشار بوضوح إلي أن رأس المال الصناعي سيكون هدف الضربة التالية، التي تمت فعلاً، وتفشي الانقطاعات والتذبذب في السياسة الاقتصادية، وهو الأمر الذي يقضي علي الثقة المطلوبة في مناخ الأعمال للقيام بإستثمارات طويلة الأجل.

ولكن ماذا عن مرحلة الرئيسين السادات، ومبارك؟ تنصب الاتهامات علي رجال الأعمال المصريين بأنهم طفيليون، وعاجزون هيكلياً وتابعون لرأس المال العالمي، وفاقدون للطموح والقدرة والكفاءة.

ويرد محب زكي أن ثمة مبالغة شديدة في الحكم بالفشل علي البرجوازية المصرية. ففي عام ١٩٨٥ كان القطاع الخاص مسئولاً عن توليد ٦٠٪ من الناتج القومي الإجمالي، ٣٣٪ من الناتج الصناعي ونحو٦٦٪ من فرص العمل الجديدة وارتفع نصيب القطاع الخاص من الصناعة من ٢٣٪ عام ١٩٧٤ إلي ٣٢٪ عام ١٩٨٢ ثم إلي ٤٠٪ عام ١٩٨٥، وإلي ٦٢٪عام ١٩٩٥ (٢٣) .

ومع ذلك، فإن البرجوازية المصرية سجلت فشلاً في تطوير الأداء الاقتصادي خلال ربع القرن الماضي. ويعود هذا الفشل -في رأي زكي- إلي تردد رجال الأعمال في الاستثمار في المشروعات الصناعية الكبيرة، حيث لا توجد خطة ذات مصداقية للتحول إلي اقتصاد سوق حقيقي.

فالرئيسان السادات ومبارك لم يتمكنا من هز مشروعية النظام المتمركز حول الدولة والسياسات الشعبوية، بسبب الميل للارتهان بسياسات ترتبط بقوة بجماعات بيروقراطية وشعبوية لها مصالح راسخة في صياغة برامج اقتصادية تجعل كل شئ بيد الدولة وتدور حول سلطانها العاتي.(٢٤)

لقد أغرقت المدرسة التقليدية في إدانة البرجوازية المصرية بمقارنتها بنمط مثالي للتطور في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. حيث يفترض أن البرجوازية في هذه المناطق قد تمتعت بديناميكية وحيوية غير محدودة، وأنها كانت راغبة في المخاطرة وفي اقتحام مجالات عميقة للتصنيع علي حساب الأنشطة ذات الربح السريع. والواقع أن البرجوازية في المراكز المتقدمة لم تكن كذلك إلا حيثما توفرت لها بيئة مواتية جعلت تعميق التصنيع في طفرات متتالية قراراً عقلانياً ومربحاً . وعندما غابت عناصر أساسية في هذه البيئة كانت البرجوازية تميل إلي الطابع المحافظ.

وبتعبير آخر، فإنه لايمكن النظر للبرجوازية المصرية كاستثناء، أو كظاهرة استثنائية Exceptionlist من قوانين التطور الرأسمالي بصورة عامة، ولا يمكن قبول استنتاجات مدرسة التبعية التي تصادر علي احتمالات النمو إلا فيما إذا حدثت القطيعة مع السوق الرأسمالي العالمي.(٢٥)

فمن وجهة نظر التصحيحيين، تبدو أفكار مدرسة التبعية مغلوطة علي نحو جوهري. فالقطيعة التي يتصورها ممثلو التبعية شرطاً للنمو كانت سبباً للتخلف والكوارث، وليس للتنمية، ويكاد يستحيل النمو المتواصل بدون علاقة وثيقة مع النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. ولكن النمو ليس نتيجة بالضرورة للتجارة، وإنما لعلاقات إنتاج صحيحة ومتوازنة.

وبالنسبة للتاريخ الاجتماعي في مصر، فإن القطيعة مع النظام الرأسمالي العالمي لم تكن أبداً هدفاً مرفوعاً أو مرغوباً بصورة واعية، لا في تجربة بنك مصر، ولاحتي في تجربة عبد الناصر.

ومن وجهة نظر روبرت فيتاليس - أبرز الباحثون الأجانب الذين أقدموا علي تحدي النظرة التقليدية لتاريخ الرأسمالية المصرية - فإن شرح تجربة بنك مصر كنتيجة للصراع المفترض بين الوطنية المصرية والامبريالية يبدو عاجزاً وربما مضللاً.

فالصراع الذي أدى إلي الإطاحة بطلعت حرب لم يكن بين الوطنية الاقتصادية والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وإنما كان بين مجموعات صغيرة نسبياً ممن يسميهم «أوليجاركيات أعمال» أوعصبا رأسمالية ذات طبيعة إحتكارية. ويمكن فهم ديناميكية التصنيع ليس كنضال ضد الرأسمالية العالمية، وإنما من خلال الصراع حول المكانة بين عمال مستثمرين متنافسين للحصول علي منافذ مؤثرة علي سياسات الدولة.(٢٦)

ويؤكد روبرت تيجنور ودافيز اللذاين إنطلقا من المدرسة التقليدية أن تجربة بنك مصر قد نهضت فعلاً علي فكرة التمصير. ولكن هذه الفكرة لم تصل أبداً إلي درجة القطيعة مع رأس المال الأجنبي أو العزلة عنه، وأن أصحابها لم يفكروا في أي وقت في الاستقلال الاقتصادي عن السوق العالمية. وأن بنك مصر نفسه كان منذ البداية يعمل في علاقة تعاونية مع الشركات الأجنبية، ليس في صيغة الشراكة بالضرورة، وإنما كموردين للتكنولوجيات والمعارف الفنية.(٢٧)

ومن ثم يمكن النظر لتجربة بنك مصر - والتمصير - كمحاولة كبيرة ومؤثرة لتعديل العلاقة مع السوق العالمي، وجعلها أكثر توازناً في مرحلة حاسمة.

والدليل علي ذلك أن عملية التمصير لم تتوقف بعد الإطاحة بطلعت حرب، بل إن التصنيع قد استمر بمعدلات أعلي.

ويفسر روبرت فيتاليس الصراع المستديم بين «عصب الأعمال» أو «أوليجاركيات الأعمال» بأهمية الدخل الريعي في التراكم الرأسمالي في مصر، وفي بلاد كثيرة بما فيها الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، خلال مراحل معينة.

فالصراع «الأساسي والمستمر» داخل مجتمع الأعمال بعد عام١٩٢٠ قد تطور عن النضال العنيف بين تحالفات متنافسة حول هذه الفرص الجديدة - وأن المحدودة - للربح والتراكم.

فدعم الدولة كان حاسماً للوصول إليها والتأكد من نجاح المشروعات. وكافة هذه التحالفات كانت تعتمد عليها، وترتبط، وتتعاون أحياناً وتتصارع مع زعماء ومؤسسات وعصب بيروقراطية . سياسة مختلفة»(٢٨)

إن تطور ما يسميه فيتاليس بالأوليجاركيات الرأسمالية أو الرأسمالية الأوليجاركية في مصر قد تتميز ببروز نمط الشركة المختلطة والتي تتوزع إستثمارتها بدءاً من التجارة في الأرض مروراً بأنشطة المقاولات، والتجارة الخارجية، والصناعة، والخدمات. وقد ظهر هذا النمط قبل نشوء بنك مصر بكثير، حيث شملت الأنشطة الاستثمارية الأولية مشروعات صناعية وغير صناعية.

ويطبق فيتاليس هذا المنظور عل الصراع الجوهري بين مجموعتي عبود وبنك مصر، مبدداً الأساطير المحيطة بالأول، والذي كان مصنعاً بالقدر نفسه الذي بدأ به كمقاول، وصاحب إمبراطورية خدمات. ويؤكد فيتاليس أن جميع رجال الأعمال الكبار مثلهم مثل طلعت حرب قد اتبعوا نفس الاستراتيجية ذات الأبعاد الثلاثة: الاعتماد علي الموارد العامة، التعاون مع رأس المال الأجنبي وامتلاك أصول في عدد من القطاعات الاقتصادية.(٢٨)

إن منظور فيتاليس ومدرسة التصحيحيين عموماً يدخل ثلاثة عناصر جديدة وجوهرية لفهم نمط التطور الرأسمالي في مصر، ليس فقط بعد الحرب العالمية الأولي، وإنما أيضاً خلال المرحلة الراهنه والتي بدأت في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة. هذه العناصر الثلاثة هي الريع، الدولة وسياساتها، والصراع المستديم بين عصب الأعمال الكبيرة أو أو ليجاركيات الأعمال.

لصراع بين أوليجاركيات الأعمال يدور أساساً حول المصادر الريعية للتراكم. وبالنسبة لدول العالم الثالث، يبدو أن الريع هو المصدر الرئيسي للتراكم الأولي الضروري لبناء إمبراطوريات أعمال كبيرة مماثلة لإمبراطورية عبود في الماضي أو إمبراطوريات بهجت نصير وساويرس في الوقت الحالي.

ويأتي الريع قبل كل شئ من الدولة ذاتها، تحديداً العقود الكبيرة التي قد ترسيها الدولة علي الشركات العملاقة، وخاصة عقود المقاولات المرتبطة بمشروعات البنية الأساسية مثل مشروع خزان أسوان الذي أشعل المنافسات بين إمبراطوريات الأعمال في عقد الأربعينات، ومشروع شبكات التليفون المحمول في السنوات القليلة الأخيرة من عقد التسعينيات. وبفضل التوزيع السياسي لهذه المصادر الريعية، ولعقود المقاولات العملاقة وغيرها من عقود البنية الأساسية: التقليدية والحديثة، يميل الاقتصاد للتمركز في يد عدد محدود من رجال الأعمال. الذين ينتشرون في عدد من القطاعات والفروع في وقت واحد. ويتم ذلك علي حساب رجال الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو الأمر الذي يفرز الاحتكار، وربما عدم الكفاءة.

وقد يصل التشابك بين أوليجاركيات الأعمال وأجهزة الدولة إلي حد بزوغ ظاهرة «رجال أعمال الدولة Businessmen Of the state مثلما يجري في الوقت الحالي.

حيث يتجمع حول الدولة وقادتها المؤثرين عدد معين من رجال الأعمال الكبار المفضلين لديها،

والذين ينالون نصيب الأسد من مشروعاتها وعقودها، بل وهباتها المباشرة أيضاً. ويلاحظ أن قادة الدولة قد أفرطوا خلال العقدين الأخيرين في منح رجال الأعمال المقربين لديهم هبات هائلة من أراضي الدولة المرتبطة بمشروعات عملاقة، مثل مشروع خليج السويس، وغيره.

ومع ذلك، فإن المدخل الذي يقترحه فيتاليس ليس كافياً بالمرة لفهم تطور مجتمع الأعمال، بما في ذلك تبلوره الطبقي.

وينفي فيتاليس صفة الطبقة عن هذا المجتمع، ويعتقد أن المصادر الريعية للتراكم والمنافسات أو الحروب الطاحنه بين رجال الأعمال الكبار تعيق التبلور الطبقي.

غير أن البرجوازية في معظم الرأسمالية المتقدمة قد مرت بنفس الظاهرة العائلية والأليجاركية، وما يرتبط بها من منافسات.(٢٩)

ومن ثم ارتبط التبلور الطبقي النسبي بإمكانية تحييد الدولة من خلال فرض هيكل قانوني نزيه ومنسجم لتنظيم المنافسة في السوق. والواقع أن ذلك مستحيل بدون ضمان الحياد النسبي للدولة بين كافة طبقات المجتمع، أو علي الأقل ضمان التوازن الطبقي والاجتماعي للدولة عموماً.

ولايمثل النظام الديموقراطي والدستوري غير جانب واحد من عملية التوازن الطبقي.

إذ يتحتم أن تمتلك الطبقات والشرائح الاجتماعية الكبري منافذ وفرصاً متكافئة للتأثير علي السياسات العامة. بل وعلي جهاز الدولة ذاته، ويستحيل تحقيق هذا الشرط بدون عمليات تمكين ديموقراطية واسعة تبني للطبقة الوسطي ورجال الأعمال الصغار والمتوسطين وللطبقة العاملة مؤسساتها ومصادر قوتها السياسية والثقافية. وباختصار، فإنه بدون توفر مجتمع مدني ومجتمع سياسي متعدد المصادر ومتوازن طبقياً واجتماعياً، تستمر بالضرورة ظاهرة الصراع القاتل بين أوليجاركيات الأعمال، ويغرق المجتمع كله في الفساد الناتج عن التشابك بين الدولة والسوق.

ولا يغفل فيتاليس وغيره دور المجتمع المدني فحسب، بل ويغفل أيضاً دور العلاقات الدولية بشقيها السياسي والاقتصادي. ويخطأ فيتاليس خطأ واضحاً وضاراً تماماً عندما أغفل الدور التخريبي للاستعمار البريطاني في الاقتصاد، وفي التاريخ الاجتماعي المصري، قبل عام ١٩٥٢ . وقد وثق فيتاليس نفسه شذرات كثيرة من هذا الدور وفي سياق الصراعات حول المشروعات العامة في مصر خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات.(٣٠)

ويعود الخطأ النظري الأهم في مشروع فيتاليس الفكري لعدم فهمه للهدف الحقيقي من رفع لشعارات التمصير. فالقضية الحقيقية في التمصير -سواءً في الماضي أو في الوقت الحاضر- ليست حجم الحيز الممنوح للأجانب ورءوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد، وإنما كانت وتظل في تحرير السياسة الاقتصادية من النفوذ أو الهيمنة الأجنبية.

المبحث الثاني:
توجهات رجال الأعمال والجدل الاجتماعي الراهن

تنتظم رؤي وتوجهات رجال الأعمال في سياق تطور الجدل الاجتماعي، أي عملية الضبط المتبادل بين القوي الاجتماعية المختلفة واضطرارها للتأقلم مع بعضها البعض، سواءً من حيث المصالح أو من حيث الأفكار وبرامج العمل والمواقف من القضايا الكبري.

ولا يمكن فهم هذه الرؤي والتوجهات بمعزل عن عملية الجدل الاجتماعي هذه،

وبوسعنا أن ننظر لهذا الجدل باعتباره حصيلة التطور الداخلي لمجتمع الأعمال من ناحية والضغوط الواقعة عليه من جانب القوي الاجتماعية الأخري خارجه من ناحية أخري. ولكن هذه الحصيلة تتحدد بدرجة كبيرة بالأنماط السياسية والدستورية للتفاعل الاجتماعي بوجه عام. كما أن هذه الحصيلة قد تؤثر بدورها علي هذه الأنماط.

ولهذا، يتعين علينا أن نتناول الجدل الاجتماعي في نقاط ثلاث جوهرية، وهي نمط التطور الداخلي للرأسمالية، والعلاقة بين مجتمع الأعمال من ناحية و بقية القوي الاجتماعية الأخري من ناحية ثانية، والإشكالية السياسية والدستورية.

(١) التطور الداخلي لمجتمع الأعمال:

اكتفي نموذج فيتاليس بملاحظة العلاقات التناحرية بين أوليجاركيات الأعمال. وقد لاحظنا استمرار واحتدام هذه العلاقات في العقدين الأخيرين، إذ وصلت إلي مستوي الحرب في أحيان كثيرة. وقد دعت هذه الحقيقة «مجلة روزا اليوسف» إلي الحديث عن «الحروب السرية بين رجال الأعمال: الضرب تحت الحزام من سوق السيارات إلي سوق الألبان والهامبرجر».

ويؤكد وزير التموين في نفس التحقيق مصداقية التحليل الذي قدمته المجلة، وهو أن السبب وراء هذه الحروب هو دخول فئات طفيلية إلي الأسواق، وأن القطاع الخاص لم يصل إلي مستوي النضج الكامل. وقد أكد أيضاً أن « قانون مواجهة الاحتكار كفيل بحسم هذه الأمور في المستقبل».[٣١]

ولاشك أن تأخر إصدار قانون مكافحة الاحتكار يمثل أحد أبرز العوامل المؤسساتية التي تعيق التبلور الطبقي «النزيه» في مصر، وتلاحظ «جريدة العربي» الصراع بين رجل أعمال مثل « أحمد بهجت»، وآخر هو «محمد جنيدي» ولدي كل منهما إمبراطورية من الأعمال المختلطة (٣٢)

وإستعمل رجال الأعمال الكبار حتي حرب المنشورات والبيانات والتي تمرر فيها أقزع و أشد الاتهامات وصولاً إلي الخيانة، وتناول الخلفية الدينية لبعضهم البعض، وهو ما دعا جريدة الأهالي للقول بأن « حرب رجال الأعمال تهدد مصالح مصر(٣٣).

ومثل الصراع حول الأرض الممنوحة بصورة تكاد تقترب من الهبة أحد أبرز محاور المنافسات الدائرة فيما بين أوليجاركيات الأعمال.

فتؤكد مجلة المصور أن «الأرض هي مصباح علاء الدين» بعد أن اندفع الكثيرون إلي المشاركة في سباق الماراثون لتخصيص الأراضي، حيث إنه في غضون ثلاثة أو أربعة أعوام استطاع المتقدمون في السباق الفوز بتخصيص ما يقدر بنحو ٣٦ ألف فدان من أراضي المجتمعات العمرانية الجديدة. فضلا عن تخصيص ١٠٠ مليون متر مربع و٢٤ ألف فدان ، في جميع محافظات مصر(٣٤) ويتم تداول أخبار هذه الحروب علي نحو متواصل خلال العقدين الماضيين، وهو ما يشي باستفحال الظاهرة إلي درجة تغرق مجتمع الأعمال ومنظمات الأعمال العديدة في البلاد (٣٥)

ويستحيل وقف هذه الصراعات بدون إحداث قطيعة كاملة مع التداخل بين الدولة ورجال الأعمال، وإنهاء «ظاهرة رجال أعمال الدولة»، والشخصنة في ممارسة وظائف السلطة السياسية في المجال الاقتصادي، والتعسف في إصدار القرارات الاقتصادية الجوهرية، وضمان تطبيق قانون مكافحة الاحتكار والإغراق، وشتي أشكال الفساد الاقتصادي والسياسي.

والواقع أن الأمر يجب أن يتخطي مجرد الضمانات القانونية. فالفضيلة الأساسية -وربما الوحيدة- للنظام الرأسمالي هي المنافسة الحرة. فإذا خرجت الممارسات الاقتصادية عن هذا المبدأ، تخسر الرأسمالية هذه الفضيلة. ولاشك أن المجتمع كله يدفع الثمن. ولكن رجال الأعمال الصغار والمتوسطين غالباً ما يكونوا الضحية المباشرة. ولهذا، فإن أحد الجوانب الرئيسية للتطور الداخلي لمجتمع الأعمال يتمثل في الدور الذي تحتله الشركات الصغيرة والمتوسطة في النظام الاقتصادي.

ولايخفي علي أي مطلع حقيقة أن ثمة إختلالاً واضحاً في تكوين مجتمع الأعمال المصري. إن ٩٩٪ من عدد المنشآت الاقتصادية الخاصة في مصر تنتمي لفئة المشروعات الصغيرة والضئيلة «أقل من ١٠ عمال». وهي تشغل مالا يقل عن ٧٧,٣٪ من العاملين في القطاع الخاص. ولكن هذا القطاع لا يحظي باهتمام يذكر.(٣٦)

حيث تذهب معظم التسهيلات المصرفية للقطاع الخاص الكبير والعملاق. بل إن ٢٠ عميلاً فقط يحصلون علي١٠٪ من جملة التسهيلات الإنتمائية الممنوحة للقطاع الخاص. ويحصل ٢٥٠ عميلاً علي نحو ٣٦٪ من هذه التسهيلات، رغم التعثر المستمر لهؤلاء في تسديد الديون المستحقة للبنوك.(٣٧)

ويتحيز النظام القانوني كله لمصلحة رجال الأعمال الكبار الذين يملكون سوابق أعمال،

ويستطيعون تقديم الأوراق المطلوبة والتأثير علي قرارات إرساء عقود المقاولات والإمداد للحكومة. وغالباً ما يقوم رجال الأعمال الكبار بعد حصولهم علي هذه العقود بتكليف الشركات الصغيرة بالتنفيذ الفعلي، من أجل تخفيض التكاليف و الحصول علي الجانب الأكبر من الربح.

ويخضع قطاع الأعمال الصغير لهيمنة قطاع الأعمال الكبير، سواءً في المنافسة أو في بناء شبكات زبونية، هذا فضلاً عن التحيز السياسي والقانون الذي يلغي أي معني للمنافسة الحرة.

والواقع أن الأنشطة الاقتصادية تختلف تبعاً لدرجة الاهتمام ولطبيعة الدور الموكول للشركات الصغيرة والمتوسطة. فبينما يقوم هذا القطاع بالدور الرئيسي في النمو والتصدير والتحسين المطرد للانتاجية في التجارب الآسيوية وفي الصين، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا هي نماذج كلاسيكية لتفضيل الشركات العملاقة والكبيرة. ولايعني ذلك أن الروابط بين شريحتي الأعمال: الكبري والصغري مفتقدة.

فقد تسود روابط تخضع فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة للشركات العملاقة والكبيرة. وغالباً ما يفضي هذا النمط إلي قدر ملحوظ من الركود.

فالشركات العملاقة قد تكتفي بألا تفعل شيئاً، معتمدة في أنشطتها علي المقاولات الثانوية «الباطنة»، ولكن الشركات الصغيرة التي تقوم بهذه العمليات لا تستطيع تحقيق تراكم يمكنها من التوسع، رغم أنها الأكثر كفاءة ، بسبب علاقة الاستغلال هذه.

ولاشك أن مصر هي إحدي أبرز البلاد التي تجسد هذا النمط، في اللحظة الراهنة، وخاصة أن علاقة الإخضاع والاستغلال هذه نادراً ما تكون مقننة أو حتي مسجلة في عقود دقيقة، وهو ما يجعلها متعسفة أيضاً.

ونتيجة سيادة هذا النمط من العلاقات تلحق رؤي رجال الأعمال الصغار تشوهات عميقة، فهم يؤمنون بالرأسمالية وحرية السوق والمنافسة. ومبدأ حكم القانون، وكثيراً ما يكونوا في أعماقهم أكثر ميلاً للديموقراطية. ولكن في نفس الوقت يخشون قوة رجال الأعمال الكبار، واحتكارهم للأسواق، وقدرتهم الهائلة علي التأثير علي سياسات الدولة، ولذلك فهم يندفعون أحياناً وراء جاذبية أسطورة المستبد العادل، أو الدول التعبوية والشمولية التي قد لايخسرون فيها حريتهم في العمل الاقتصادي، ويستطيعون الحلم بالعدالة.

والواقع أن بعض الشركات الكبيرة قد تعاني بدورها من جملة المشكلات المتراكمة في مجتمع الأعمال، بسبب التفاوت الكبير في فرص النفاذ لصانع القرار الذي يمسك بمقاليد - بل وبسلطة الحياة والموت علي - المجتمع الاقتصادي.

وقد يدفع هذا الواقع ببعض رجال الأعمال الكبار غير المتمتعين أو غير الراغبين في التداخل مع السلطة السياسية إلي نقد الواقع السياسي القائم بحثاً عن صيغة ديموقراطية تقوم في الحد الأدني علي فكرة حكم القانون.

(٢) مستوي تطور القوي الاجتماعية الأخري:

لم يتبلور وعي طبقي متماسك، ولاهيكلية راسخة لرجال الأعمال المصريين، بما يبرر تسميتهم طبقة تمارس نفوذها علي المجتمع باعتبارها كذلك، ولكن رجال الأعمال الكبار يملكون نفوذاً كبيراً بصفتهم الفردية، سواءً بفضل حيازتهم لرءوس الأموال، وفرص للعمل أفضل، وشبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية، أو بفضل الشبكات الاجتماعية العريضة أحياناً والتي تمكنوا من نسجها حولهم.

وغالباً ما تتسم هذه الشبكات بطابع العلاقات الزبونية patron-client وبالدور الهام للإنتماءات القروية في تشكيلها، وبإمكانية توظيفها في المجالين المدني والسياسي لتحقيق مصالح خاصة بهؤلاء الرجال، كأفراد.

ويتمتع عدد محدود من رجال الأعمال العمالقة بنفوذ سياسي واضح، وإن كان خاضعاً في نهاية المطاف للإدارة السياسية العليا ولجهاز الدولة.

ومقابل هذا النفوذ، تتآكل ولاتتطور قوة وأدوار الفئات الاجتماعية الأخري جميعاً، بصورة مطردة، وهو أمر يتناقض مع الشعارات الديموقراطية.

ومن المتفق عليه أن الطبقة الوسطي المصرية تتراجع وتخسر مكانتها المركزية في الحياة المدنية والسياسية(٣٨) .

ويعود ذلك بصورة أساسية إلي ضآلة الدور الذي تلعبه مؤسسات هذه الطبقة، ومن بينها النقابات، بسبب الصراعات والانشقاقات المتوالية والمتصلة داخل هذه المؤسسات ، والقيود التشريعية والسياسية.

ويرجع ذلك بدوره إلي زيادة مدي التنافر في تكوين الطبقة الوسطي والتباعد بين التوجهات والتردي السائد بين صفوفها وخاصة في الميدان السياسي.

وانهارت بصورة شبه تامة الحركة العمالية المنظمة. ولا تعبر البنية النقابية الراهنة عن فكر نقابي وعمالي مستقل، وهي - تخضع بصورة تامة - لجهاز الدولة، بل وتراجعت مكانة هذه البنية في التوازنات التقليدية للسياسات العامة.

وتعكس الحالة الراهنة للحركة العمالية جمود الصيغة التقليدية للحياة النقابية والموروثة عن ثورة ١٩٥٢ من ناحية، وانهيار القوة التفاوضية للطبقة العاملة من ناحية أخري.(٣٩)

ورغم الدور البارز للمثقفين في الحياة الإعلامية والإبداعية للبلاد، فإنهم لا يكادوا يقومون بأي دور في الحياة السياسية والمدنية.

ويعتبر ضعف إلمام المثقفين بالتفاصيل الكبري، بل وبالحقائق الأساسية للسياسات العامة والعلاقات الاجتماعية المتغيرة عاملا أساسياً يضاعف من عزلتهم السياسية والمجتمعية. ويؤدي الاكتفاء بالشعارات الايديولوجية العامة إلي سيادة موقف سلبي تجريدي عن رجال الأعمال بينهم وهو ما يجعلهم بعيدين تماماً عن أن يكونوا طرفاً في صياغة المفاوضة الاجتماعية التحتية.(٤٠)

ويعد استمرار هشاشة المجتمع المدني وضعفه المتأصل منذ منتصف الخمسينيات أحد أهم أسباب

الإفتقار لمؤسسات، ومناظرات مهمة تسهم في إعادة تكوين وتربية رجال الأعمال من حيث الثقافة المدنية وتمكينهم من أداء مسئوليتهم الاجتماعية من خلال قنوات قومية عامة.

وتتضح الصورة بدرجة أكبر بسبب التحالف المتزايد بين جهاز الدولة والسوق، أو كبار رجال الأعمال المتحكمين فيه، وذلك في مقابل تهميش أدوار القوي الاجتماعية الأخري. وينجرف التوازن النسبي الذي قامت عليه الحياة السياسية في المرحلة الأولي لسلطة يوليو ١٩٥٢

وكما أكدنا من قبل، فإن الافتقار للتوازن الاجتماعي يمثل بذاته أحد الأسباب الجوهرية للفوضي والصراعات التي تعصف بعملية التبلور الطبقي لرجال الأعمال المصريين.

(٣) قضية الدولة والبعد السياسي والدستوري:

استنتجنا إذن أن هناك غياباً للتوازن الاجتماعي. ولابد بالطبع من تناول دور الدولة، والإطار السياسي والدستوري في المأزق الحالي للمجتمع، وللبرجوازية المصرية ذاتها.

والواقع أن الدولة المصرية ليست هي المسئول الوحيد عن تآكل التوازن الاجتماعي. فقد لعبت الأوضاع الاقتصادية والسياسية الاقليمية والدولية دوراً ربما كان أعمق في التأثير علي مناحي تطور الاقتصاد والمجتمع في مصر خلال ربع القرن الماضي.

وعلي سبيل المثال، فإن تفجر الثورة النفطية وما صاحبها من رواج غير عادي قد امتد إلي مصر، مؤثراً عليها بأشكال غاية في التعقيد ومفتقدة عموماً للتوازن. فقد كانت الشرائح الغنية أكثر سبقاً إلي وانتفاعاً بهذا الرواج.

ورغم أن الهجرة الجماهيرية لملايين العاملين من مختلف الشرائح قد ساعد في تحسين مستويات المعيشة، أو علي الأقل منع انهيارها، فإن الاقتصاد السياسي الإقليمي والداخلي قد مكّن أقلية من السيطرة علي الحوض المالي والنقدي الهائل الذي تكون مع الثروة النفطية، بما في ذلك مدخرات هؤلاء العاملين.

ولاشك أن جانباً كبيراً من الثروة التي تأسست عليها إمبراطوريات أعمال معينة يعود إلي النفط بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي ظروف تعرف شرائح اجتماعية عديدة علي أنماط الاستهلاك وأساليب الادخار والاستثمار الجديدة لم يكن من الممكن للدولة المصرية أن تتمسك بأساليب وترتيبات إدارة الاقتصاد والمجتمع التي سادت خلال عقد الستينيات.

وفي نفس الوقت، لم تكن الدولة تملك القدرات والمهارات والظروف الملائمة لتأقلم إيجابي سريع مع هذه الظروف. وقد نجم عن هذا الوضع شيوع الازدواجية في الأسواق. والفوضي في العلاقات الاجتماعية عموماً، وهو الأمر الذي أفاد الأقوياء، بمن فيهم الجادون والنصابون، الذين يتسمون بشئ من النزاهة، والذين غرقوا في الفساد.

وثمة جانب آخر تماماً من الصورة. فالدولة المصرية حاولت بإستماتة أن تضمن الحد الأدني من التوازن الاجتماعي من حيث مستويات المعيشة.

ويدل علي ذلك تمسكها حتي اللحظة الراهنة بجانب كبير من شبكة الضمانات الاجتماعية التي تأسست في عقد الستينيات، بما في ذلك مدفوعات الدعم السلعي. بل إن الدولة لم تتخل عن القطاع العام نفسه، إلا بعد ما يئست تماماً من إصلاحه أو فشلت في ذلك، وزاد النزيف القومي الناشئ عن الخسائر المستديمة لهذا القطاع، ووصلت أزمة الدولة المالية إلي درجة خطيرة من الاستفحال. وحتي بعد تطبيق برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي، حرصت الدولة علي ألا تنعكس هذه البرامج سلباً علي الأمان الوظيفي للعاملين، أو علي مستويات معيشة الجماهير. بل بدأت الدولة تزيد بصورة محسوسة من نصيب ميزانيات التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي، بل ويبدو أن الدولة المصرية رغم المضي قدماً في تطبيق سياسات ليبرالية اقتصادية حريصة كل الحرص علي التوسع في برامج الضمان الاجتماعي.

ومع ذلك، فإن مصادر الخلل في التوازن الاجتماعي كانت أكثر فعالية من قدرة الدولة المصرية. فانهيار القوة التفاوضية للطبقة العاملة يرتبط بأسباب اقتصادية أكثر عمقاً، منها الخلخلة المالية والاقتصادية للقطاع العام. والضعف الشديد لمعدلات الادخار والاستثمار بالقياس إلي الإضافات الكبيرة لقوة العمل بفضل استمرار التضخم السكاني، وضعف التكوين المهاري لقوة العمل هذه.

بوسعنا أن نضيف لذلك ما توسع فيه كتاب عديدون من أسباب تدهور المكانة النسبية للطبقة الوسطي. بل وبوسعنا أيضاً أن نشير إلي التدهور النسبي في مكانة رجال الأعمال الصغار، أو قطاع الأعمال الصغير، رغم دوره الجوهري في التوظيف والإنتاج.

لقد دعمت الدولة نفسها من حيث لاتقصد، الإخلال الخطير بالتوازن الاجتماعي عبر آليات اقتصادية عديدة تتحيز صراحة لقطاع الأعمال الكبير عموماً، ولعدد محدد من رجال الأعمال الذين يبرزهم الإعلام كأبطال الحقبة الجديدة، ويقود التحيز الاقتصادي والإعلامي لعدد محدود من رجال الأعمال إلي إظهار نفوذهم بأكبر كثيراً مما هو عليه في الواقع.

وتبرز في هذا الاطار «مقولة البرجوازية كطبقة حاكمة». وتشيع هذه المقولة لا في الصحافة اليسارية فحسب، بل في الأدبيات الأكاديمية أيضاً. ويعتقد عدد كبير من الأكاديميين والمؤرخين الاجتماعيين والمتخصصين في الاقتصاد السياسي مع ملك زغلول أن البرجوازية المصرية لازالت طفيلية، وأنها تحتكر السلطة.

وتواصل سامية سعيد هذا التحليل بالقول بأن البرجوازية المصرية لا تملك مصر فحسب، بل تحكمها أيضاً.

ويتخوف كثيرون من ظاهرة تحول عدد معين من رجال الأعمال إلي أعضاء في مجلس الشعب. بينما يسخر آخرون من ضآلة الدور الذي لعبه هؤلاء في المجلس.

وفي المقابل، ينكر باحثون ليبراليون تماماً مقولة البرجوازية كطبقة حاكمة. فيؤكد محب زكي أن البرجوازية المصرية لم تتصرف أبداً كطبقة حاكمة في أي مرحلة من تاريخها.

ويبرهن بأنه لايوجد أدني غموض فيمن يقبض علي ناصية الحكم: أي الجماعات والنخب

السياسية البيروقراطية. وإضافة لذلك فرجال الأعمال المصريون الكبار يفتقرون تماماً للقدرة علي التعبئة، ولا يملكون إدراكاً « للمصالح الحيوية العامة» لهم، ويفتقرون للتجانس. كما أنه ليس لديهم مشروع سياسي خاص بهم.

ويعتقد زكي أن الرأسماليين المصريين الكبار يملكون رؤي غير منسجمة، وهو ما يؤكده استطلاعنا.

والوقع أن هناك مبالغة شديدة في القفز إلي النتيجة القائلة بأن رجال الأعمال الكبار « أو البرجوازية المصرية» صاروا طبقة حاكمة. فلا يوجد مؤشر واحد صلب لنفوذهم الاجتماعي والسياسي، المستقل عن الدولة. بل إن سيطرتهم الاقتصادية هي مقولة زائفة إلي حد بعيد، رغم تمتع الكثيرين منهم بموقع احتكاري في أسواق بعض السلع. إنهم لايستطيعون هز الاقتصاد بأي معني، فرغم الأداء السئ للبورصة طوال العامين المنصرفين «١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠»، فإن الاقتصاد واصل النمو. كما أنه رغم السجل السئ لتسديد الديون المتعثرة لكبار رجال الأعمال، وهروب بعضهم خارج مصر، لم تحدث خلخلة اقتصادية أو مصرفية ملحوظة.

ومع ذلك، فلا يمكن تجاهل علامات معينة للنفوذ السياسي والمالي. من هذه العلامات الظهور الإعلامي و السياسي البارز «لرجال أعمال الدولة» المشهورين، وحصولهم علي مقترب منهجي من صانع القرار السياسي والاقتصادي، ودورهم في المفاوضات الاقتصادية الدولية لمصر، بما في ذلك المفاوضات حول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وأهم هذه العلامات علي الإطلاق هو اعتماد الدولة عليهم سواءً في عدد من المشروعات «القومية» العملاقة أو في الدبلوماسية الاقتصادية الدولية للبلاد.

ولا تكفي هذه المؤشرات لإثبات مقولة أن رجال الأعمال الكبار قد صاروا طبقة بالأصل، أو أنهم صاروا طبقة حاكمة. ولكنها قد تكفي للتأكيد علي أنهم صاروا يحتلون موقعاً مهماً في السلطة بمعناها الشامل: أي في هيكل القوة الذي يستند إليه النظام السياسي. ويمكن وصف هذا الموقع بأنه « الشريك الصغير» للجماعات البيروقراطية التي لازالت تتوسع باطراد، وتنال شرائحها العليا الغنيمة الأكبر في الاقتصاد والسلطة.

غير أن علاقة رجال الأعمال بالمعني الواسع بالجماعات البيروقراطية التي تمسك بدولاب الدولة أكثر تعقيداً بكثير.

فبينما تدعم الدولة بسخاء فئات معينة من رجال الأعمال الكبار، فإن سياساتها وقراراتها قد يصيب آخرين بالضرر. ويتسم الموقف الراهن للقرار الاقتصادي بقدر ملحوظ من السيولة. ولكن التناقضات بين شتي فرق وعصب وقطاعات الأعمال تعد نشطة للغاية ومتحركة في الوقت نفسه.

فعلي سبيل المثال، من الواضح تماماً أن جماعات الأعمال التي تعتمد علي الاستيراد تختلف تماماً عن جماعات الأعمال التي تعمل أساساً في الصناعة وتتجه للسوق المحلي. فالأخيرون يعارضون المضي في تخفيض مستوي الحماية الجمركية التي تعرضهم لمنافسة أشد. بينما تبدو مصالح

الجماعات الأولي متوافقة مع تلك السياسة. وحيث إن غالبية رجال الأعمال الكبار قد لجأوا لاستراتيجية تنويع مجالات النشاط، وصارت لديهم إمبراطوريات مختلطة، فيها شئ من الصناعة وشئ من الخدمات، وشئ من الاستيراد مع شئ من الإنتاج المحلي، فإن الصورة ليست استقطابية تماماً بين الفروع. ولكن الصورة تبدو شديدة التوتر بين إمبراطوريات الأعمال الفردية، حتي تلك التي يحتفظ كل منها علي انفراد أو حتي كتجمعات بعلاقة قوية مع سلطة الدولة.

ولهذا السبب تغير أبطال الأعمال بين مرحلة قصيرة وأخري، فبينما احتل مضاربو العملة والمستوردون الكبار وأصحاب شركات الأموال موقع الصدارة في النصف الأول من عقد الثمانينيات، برز في النصف الثاني الجيل الأول من المصنعين، وخاصة الذين تمتعوا بعلاقة تقليدية قوية مع جهاز الدولة. ولكن بعض هؤلاء نالهم الضرر بسبب سياسات التقشف في النصف الأول من التسعينيات. وفي النصف الثاني برز جيل تال من رجال الأعمال الذين يجمعون بين عدة فروع ويتمددون في أكثر من مجال من مجالات الاقتصاد. وحتي المصنعين انحرفوا للاستثمار في العقارات والمقاولات وتجارة الأراضي.

إن العلاقة الحميمة مع جهاز الدولة، واحتضان هذا الجهاز لفئات معينة من رجال الأعمال، لم يكن خيراً علي الدوام. ولاشك أنه يمنع تبلور طبقة يضبط القانون العام وحده منافساتها العادية. كما أن تأخر نمو المؤسسات الخاصة بالفئات الاجتماعية الأخري، وخاصة الطبقة العاملة والطبقة الوسطي يسهم في تأخر التبلور الطبقي لدي رجال الأعمال أنفسهم.

وهنا يصبح الإصلاح السياسي والدستور مسألة حيوية وعلي درجة عالية من الأهمية، حتي بالنسبة لرجال الأعمال، ويكاد يستحيل تبلور برجوازية مصرية، إلا بعد استقرار إصلاحات ديموقراطية عميقة. إذ يحول الهيكل القانوني الراسخ من تبلور حركة عمالية سلمية، ويهز أركان مؤسسات الطبقة الوسطي، وعلي رأسها النقابات المهنية. كما أن الضعف الشديد للأحزاب السياسية، وهامشيتها، وخواء الفكر السياسي والاجتماعي في مصر يقلل إلي حد بعيد من إمكانية صياغة برامج عمل واضحة. ولا يملك المجتمع كله إحساساً قوياً بالاتجاه، ولا وعياً نافذاً بما يتعين عليه أن يفعله من أجل النهوض الوطني. ومن المنطقي تماماً لذلك أن يفتقر رجال الأعمال إلي هذا الإحساس.

٤- كلمة أخيرة عن المستقبل

وتعد المسألة الأخيرة هي مفتاح الأمر كله، سواءً بالنسبة للتطور الديموقراطي للبلاد، أو تبلور طبقة برجوازية ذات دور معترف به ومقنن .

تقول العالمة ليزا أندرسن في دراستها عن الزبونية في علاقة الدولة بالفاعلين الاقتصاديين، أن السؤال المهم ليس هو ما إذا كانت الدولة مستقلة عن الفاعلين الاقتصاديين « مثلاً رجال الأعمال»، وإنما ما إذا كان هؤلاء أنفسهم راغبين في الاستقلال عن الدولة. وبتعبير آخر، فإن جهاز الدولة[٥٢] الذي يسيطر علي معظم متغيرات الحياة الاقتصادية والسياسية ليس لديه دافع مستقل للإصلاح،

ومن المؤكد أن تمتعه بسلطة تعسفية أو مطلقة تخلق لديه مصلحة ذاتية في الاحتفاظ بها. وأقصي ما يمكن أن يفعله جهاز الدولة هو أن يقوم في الفواصل المهمة بين مرحلة وأخري علي « إعادة ترتيب البيت» الداخلي سياسياً واقتصادياً . ولكن يكاد يكون من المستحيل أن يقوم علي عملية إعادة بناء حقيقية إلا إذا ترتبت عليه ضغوط اجتماعية كافية للقيام بذلك.

إن مصلحة المجتمع كله في عملية إعادة البناء هذه واضحة ولاشك فيها. فالاصلاح الديموقراطي صار لازماً لاستئناف النمو الاقتصادي، ولاستعادة البلاد لمكانتها الثقافية من خلال تحرير الطاقات الابداعية للمجتمع كله. ولكن تحقيق هذا الإصلاح يتطلب بروز قوي قادرة علي العمل من أجله سلمياً. وإذا تساءلنا عن هذه القوي، تبرز أمامنا المعضلة بكامل علاماتها. فالطبقة الوسطي يتم تهميشها، وهي أيديولوجياً بل وثقافياً مفككة بصورة شاملة، أما الطبقة العاملة فهي مهمشة سياسياً ومؤسساتياً وضعيفة للغاية من حيث موقعها في الهيكل الاقتصادي، ومن ثم من حيث قدراتها التفاوضية الحقيقية.

أما رجال الأعمال، فليس لديهم مشروع سياسي» بتعبير محب زكي. كما أنهم كما أوضح عاجزون عن التعبئة. ويضاعف من هذا العجز شيوع صورة سلبية للغاية عنهم. ووفقاً لهذه الصورة، فإن رجال الأعمال ليسوا غير حفنة من أكثر العناصر فساداً في المجتمع، جمعوا أموالهم بصورة غير مشروعة في أكثر الحالات، ولايشاركون في بناء البلاد اقتصادياً بقدر ما يغترفون من أموالها. وهم يمارسون أسلوب حياة متهتك، يكشف عن ضعفهم الأخلاقي وانعدام مسئوليتهم الاجتماعية في الوقت ذاته. وهم فوق ذلك كله طامعون في السلطة السياسية من أجل خدمة مصالحهم وحدهم.

ولاشك أن هذه الصورة الخارجية تهدد مصالح -بل وذات بقاء- رجال الأعمال في مصر علي المدي الطويل. ويشعر عديدون منهم بهذه التهديدات.

ولكن الدراسة الحالية تمكننا من الإمساك ببعض العناصر الديناميكية والمخالفة لهذه الصورة العامة.

فهناك قسم من رجال الأعمال من كافة الشرائح والمستويات الأفقية يدركون بقدر ملحوظ من الوضوح الضعف السياسي والمدني للمجتمع، ويرغبون في إحداث إصلاحات جوهرية. فالديموقراطية وحكم القانون والحريات العامة ووجود حكومة قوية ورشيدة ومنتخبة شعبياً تمثل أفكاراً أساسية يلتف حولها القسم الأكبر من رجال الأعمال. ولا يرغب رجال الأعمال في هذه الإصلاحات لأنها تناسب مصلحتهم وحدهم، بل لأنها ضرورية للمجتمع كله.

فثمة من المؤشرات في هذا الاستطلاع ما يدل علي وعي متوازن. يشمل التأكيد علي حق الجميع في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية، ورفض فصم رجال الأعمال عن النسيج المجتمعي الأوسع.

ولكن التأثير المحتمل لهذا الوعي البازغ مقيد بثلاثة اعتبارات رئيسية، وهي

أ - إن الوعي الديموقراطي والشعور بالمسئولية الاخلاقية والمدنية ينتشر لا في شرائح أفقية متواصلة معاً، وإنما بين شرائح رأسية يصعب تواصلها، إلا في إطار مؤسسات مدنية وسياسية فعالة.

وهو أمر يواجه صعوبات قانونية وسياسية جمة.

ب ـ إن هذا الوعي مبني علي الرغبات، ولا يستمد من متابعة دقيقة للشئون العامة، إلا لدي قسم محدود من هذه الشرائح الرأسية التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة. والأهم أن هذا الوعي يبقي محصوراً في دائرة التمني في أفضل الأحوال، بسبب العزوف العام عن المشاركة الفعالة في الحياة المدنية والسياسية للبلاد بين رجال الأعمال عموماً.

ج ـ تتضاعف مشكلة تفعيل الوعي الديموقراطي والحقوقي بين رجال الأعمال بسبب الوضعية السياسية والمدنية للبلاد. فرجال الأعمال أنفسهم لا يملكون دافعاً قوياً للمشاركة بأشكال ملموسة للمساهمة في تحرير البلاد من أزماتها، ولكن الهياكل والمؤسسات المدنية والسياسية لازالت تتجاهلهم، وتخشاهم. وتساهم عملية تعميم الصورة السلبية عن رجال الأعمال، وصعوبة الوصول إليهم أصلاً في تعميق هذا العجز. فإذا أضفنا لذلك كله معارضة جهاز الدولة للتوسع في ضمان الحريات وتأمين فرص المشاركة السياسية والمدنية، أدركنا حجم الصعوبات التي تحول دون تفعيل الوعي الديموقراطي بين صفوف رجال الأعمال.

ومع ذلك، فإن نتائج هذا الاستطلاع ودراسات أخري تشير بوضوح إلي الاستراتيجية الملائمة للإصلاح الديموقراطي المطلوب في هذه المرحلة. فليس هناك في الحقيقة فئة اجتماعية راغبة أو قادرة علي العمل من أجل هذا الإصلاح بكامل كيانها.

وتنقسم كافة فئات المجتمع إلى قوي ديموقراطية وأخري غير ديموقراطية. ويبدو الأمل الوحيد في بناء كتلة ديموقراطية، هو تأسيس تحالف رأسي من القوي الديموقراطية داخل جميع هذه الفئات. ولاتستطيع هذه الاستراتيجية تجاهل دور رجال الأعمال. إن بعضهم يعارض الإصلاح الديموقراطي، ولكن بعضهم الآخر قد يلعب دوراً مهماً في النضال من أجل هذا الإصلاح.

خاتمة

نهضت هذه الدراسة علي أول استطلاع رأي عام لرجال الأعمال طبق علي عينة تمثيلية كبيرة الحجم. ومع ذلك، فإن النتائج التي خرجت بها الدراسة ـ رغم أنها مثيرة وبالغة الأهمية ـ تبقي مقيدة علمياً حتي يتم إثباتها أو إثبات عدم صحتها أو عدم دقتها في نواح معينة من خلال مزيد من الاستطلاعات.

فلا يمكن عملياً بناء تصورات أو نظريات أو توصيات علمية أو عملية علي نتائج استطلاع واحد، مهما بلغت دقته. فإذا أضفنا لذلك ما أكدناه في السياق المناسب من الدراسة من وجود عقبات منهجية كثيرة تدعونا للتحفظ علي إمكانية تعميم نتائج هذا الاستطلاع لتبين لنا مدي الحاجة لمزيد من الاستطلاعات والدراسات العلمية لهذا القطاع المهم من المجتمع.

كما أن المغزي الحقيقي لنتائج هذا الاستطلاع لا يمكن إدراكه إلا إذا قمنا باستطلاعات أخري لرأي وتوجهات قطاعات اجتماعية أخري، وخاصة شرائح الطبقة الوسطي. فالمقارنة وحدها هي

البداية السليمة لاستنباط ميول عامة.

وتثير صعوبة إجراء مثل هذه الاستطلاعات قضايا شتي، تبدأ فوق كل شئ بفهم ما نسميه عامة في مثل هذه الاستطلاعات بالحساسيات. إذ يجب أن نسمي الأشياء بأسمائها الحقيقية . فغياب استطلاعات الرأي العام هي جزء من الميراث التسلطي. واستمرار هذا الغياب هو أمر دال بذاته علي تواصل هذا الميراث . في الأعراف والقوانين الرسمية، وفي الوعي العام أيضاً.

ذلك أن جهاز الدولة ليس وحده في التخوف من استطلاعات الرأي العام ومعارضتها. فهناك عدد كبير من المشتغلين بالسياسة والصحافة والإعلام يشاركون في معارضة قيام العلماء ومراكز البحث والرأي المستقلة بإجراء مثل هذه الاستطلاعات. ولاتنطلق هذه المعارضة من المخاوف التي يصرح بها هؤلاء حول إمكانية استثمار أو استغلال نتائج استطلاعات الرأي من جانب قوي أجنبية. فالسبب الحقيقي هو إيمان هؤلاء المعارضين بإيديولوجيات شمولية كارهة للحرية ومضادة للإصلاح الديموقراطي. كما أن هناك سبباً أكثر عملية، وهو خشيتهم من إتضاح حقيقة الضعف الشديد لأفكارهم في المجتمع بصورة عامة.

لقد تغير المجتمع كثيراً. فقد تجاوز وعيه الأماني الشمولية لقطاع من المشتغلين بالسياسة والإعلام والصحافة، هؤلاء الذين يخدم مصالحهم بقاء الجهل بالرأي العام الحقيقي علي حاله، واستمرار قمع هذا الرأي العام بذاته. فإذا ساد النور وعمت المعرفة بالرأي العام والواقع، سوف تتساقط تلقائياً ادعاءاتهم حول «تمثيل» الرأي العام أو الشعب وهي ادعاءات استخدمت طويلاً لقمع الشعب وسلب حرياته وحقوقه الأساسية.

مراجع وملاحظات

١- تتفق جميع المصادر على هذه المسألة أي ولادة الرأسمالية المصرية من رحم كبار الملاك الذين انتقلوا -تماما أو جزئيا- إلى المدن، حيث مارسوا التجارة والنشاط المصرفي وهناك عدد كبير من المؤرخين الاقتصاديين الذين تناولوا هذه المسألة بالرصد والتحليل مثل محمد فهمي ببسطه في كتابه تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، وسمير رضوان ومابرو في كتابهما التصنيع في مصر ١٩٣٩- ١٩٧٣، وأحمد أحمد الحتة في كتاب تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التسع عشر، وفوزي جرجس في كتابه دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي ، وراشد البراوي وحمزة عليش في كتبهما التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث.

والمقصود بهذه المسألة هى أن الرأسمالية المصرية لم تولد في شروط ثورية، ومن خلال تحول الحرفيين إلى ملاك مصانع حديثة أو تحول التجار الكبار إلى الاستثمارات الصناعية والخدمية الحديثة. ومع ذلك، فلا تبدو هذه المسألة مقنعة إطلاقا لأسباب كثيرة منها أن طبقة كبار الملاك لم تكن محافظة بالضرورة، وإن لم تكن بالطبع راغبة في الانطلاق بالثورة الوطنية المصرية إلى أقصى طاقاتها. فهذه الطبقة شاركت إجمالا في الثورة العربية حتى لحقت بها الهزيمة. ثم إنها هى التي قادت ثورة ١٩١٩ في مرحلتها الأولى. ورغم أن ها لم تكن راغبة في المضي بالثورة حتى نهايتها فإن من الغريب أن توصف بالمحافظة، على أي حال.

٢- تحظى هذه المسألة باهتمام الجيل الأخير من الباحثين. وأجد الأدلة الساطعة على هذا الدور "الوطني" في مواجهة السوق الدولية ورأس المال الخارجي هو دور الأجانب المقيمين في تشكيل وبسط الرؤية "الوطنية" حول اقتحام مجال الصناعة الحديثة في إطار "لجنة التجارة والصناعة" بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كان ثلثاها من غير المصريين. كما إن أعضاءها المصريين كانوا قد تربوا وتدربوا على يد هؤل اء الأجانب، بمن فيهم طلعت حرب نفسه. انظر:

Robert Tignor "State, Private Entrprise and Economic Change in Egypt, 1918- 1952. Princeton. Princeton University Press, 1984- pp. 2-5, 12.

وكما هو واضح تمثل تلك الرؤية تحديا لآراء الاتجاه الأساسي في بحوث التاريخ الاقتصادي المصري. فيما يتعلق بهذه المسألة.

٣- معظم المراجع والمصادر المشار إليها في الهامش رقم (١) تشرح بتوسع تجربة التصنيع في مصر التي قادها طلعت حرب. أما أفضل الدراسات حول تجربة بنك مصر على الإطلاق فهى المتضمنة في المرجع التالي:

Eric Davis. Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization: 1921-1941. Princeton, Princeton University Press, 1983.

٤- في ذلك انظر:

Malak Zaalouk. Power, Class and Foreign Capital in Egypt: the Rise of the New Bourgeoisie.Op-cit. P. 23.

٥- تشكل اتهام البرجوازية المصرية بالميل إلى الأنشطة الخفية والربح السريع أحد أهم المقولات التي مهدت للإطاحة بها في مقتبل عقد الستينيات. وكان اقتصاديون كبار وراء إشاعة هذه المقولة والتمهيد لتجربة التأميم والقطاع العام، ومن أشهرهم الدكتور راشد البراوي. في كتابه سابق الذكر. والواقع أن هذه المسألة تحتاج لمزيد من التبصر، حيث لم يكن في مصر في ذلك الوقت سوق يكفي لاستيعاب منتجات الصناعة الثقيلة.

٦- وتشكل هذه المسألة أيضا أحد القضايا المبهمة في بحو ث التاريخ الاقتصادي المصري. فبينما يعتقد كثير من المؤرخين أن عدم تعاون رجال الأعمال مع مشروع الثورة الاقتصادي كان وراء حملة التأميمات التي أطاحت بهم، فإن البعض يرى في ذلك استجابة طبيعية للمخاوف التي راجت بينهم بسبب الإصلاح الزراعي الذي أضار الكثيرين منهم باعتبارهم رجال أعمال وكبار ملاك في نفس الوقت. ومن الطريف أن اليسار المصري يجعل الإصلاح الزراعي كخدمة للتطور الرأسمالي، أي خطوة تستهدف إجبار رجال الأعمال على الاستثمار الصناعي بدلا من الزراعي. ولكن هذا التوقع قد خاب. وهناك تجربة لاحقة هى تجربة نيكاريجوا التي قامت على نفس الأساس النظري، وخابت أيضا. في ذلك انظر:

A. Vitalis .op-cit Preface. X1,

٧- حول هذه المسألة راجع:

د. طه عبد العليم. تطور الرأسمالية الصناعية المصرية. خلفية تاريخية في د. طه عبد العليم: مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية. القاهرة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .١٩٩٣ ص ص : ٢٧- ٧٠

٨- حول تفاصيل حركة التأميمات عامي ١٦ و١٩٦٢ انظر:

د. محمود متولي. الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب .١٩٧٤ ويقدر متولي أن الدولة نقلت إلى ملكيتها من خلال حركة التأميمات ما يقدر بنحو ٤٥٤ مليون جنيه مصري وفرضت الحراسة على نحو ١٠٠٠ شخص من كبار رجا ل الأعمال في

مصر. ص ٣١٠.

٩- يعتقد أكثرية الاقتصاديين اليساريين في مصر أن برنامج الثورة الاقتصادي قد حقق نجاحا كبيرا، بينما يعتقد المؤرخون الغربيون أن هذا النجاح كان محدودا للغاية، بل إنه كان أقرب إلى الفشل منه إلى النجاح حول هذا التقييم السلبي انظر:

Robert Sprinborg. "The Arab Bourgeoisie; A Revisionist Interpretation". Arab Studies Quarterly

vol. 15. 1993. Op-cit , Pp 13- 40.

غير أنه يجب أن نميز بين فترات مختلفة من العهد الثوري (٥٢- ١٩٧١). فلا يمكن إنكار النجاح النسبي للخطة الخمسية الأولى (٦٠/ ٦١ /٦٤ ١٩٦٥): وهو ما يشهد عليه روبرت مابرو ورضوان، انظر:

سمير رضوان وروبرت مابرو. التصنيع في مصر ١٩٣٩- ١٩٧٣. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٨١.

١٠- انظر د. فؤاد مرسي. هذا الانفتاح الاقتصادي. القاهرة. ١٩٧٦.

١١- تزخر الصحافة المصرية بأخبار نهب القطاع المصرفي والبنوك العامة والخاصة أو هروب كبار رجال الأعمال المقترضين إلى الخارج

١٢- حول السمة الطفيلية للرأسمالية ا لمصرية الراهن. انظر: محمود عبد الفضيل: تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية. القاهرة. دار المستقبل العربي. ١٩٨٣.

١٣- حول الأصول الاجتماعية للبرجوازية المصرية في طورها الراهن راجع سامية سعيد. من يملك مصر. القاهرة. دار المستقبل العربي. ١٩٨٦.

وكذلك

Malak Zaalouk Op-cit Pp. 130 140.

١٤- حول خصائص الرأسمالية المصرية، من وجهة ا نظر مدرسة التبعية انظر: سمير أمين. بعض الأفكار حول طبيعة الرأسمالية في مصر . الطليعة. يونيو ١٩٨٥.

١٥- يفسر تاريخ مصر السياسي والاجتماعي الحلقات الثلاث للثورة الوطنية التي قادتها البرجوازية القومية في مصر ثورة عرابي وثورة ١٩١٩، وثورة ١٩٥٢ بسبب قوة الهيمنة والتدخل الإمبريالي في مصر، والتآمر الخارجي بوجه عام.

١٦- حول هذا النموذج انظر

.F.H. Cardoso. "Associated Dependent De-; velopment" in A. Stepan (ed.)Authoritarian New Haven, Columbia university . Brasil press, 1973.

وتحتل هذه الد راسة مكانة بارزة من تاريخ فكر التبعية، لأنها اكدت لأول مرة في تطور هذه الفكرة أن النمو ممكن حتى في سياق التبعية والتسلط، من خلال نموذج النمو التابع، حيث يقوم تحالف بين النخبة العسكرية وكبار الشركات المحلية ومتعددة الجنسية يقوم بوضع سياسات اقتصادية تكفل تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، بدون تحقيق الاستقلال الاقتصادي بالطبع، وهو الأمر الذي اعتبرته مدرسة التبعية شرطا ضروريا للتنمية. وقد اكدت التطورات اللاحقة في البرازيل وتشيلي والأرجنتين وقبلهما كوريا الجنوبية وجنوب شرق آسيا صحته.

١٧- انظر:

Molak Zaclouk. Op- cit P. 159- 160.

١٨- في ذلك انظر:

R. Tignor. Op- cit

١٩- انظر: د. طه عبد العليم. مرجع سابق. ص ص. ٣٠- ٣١.

٢٠- انظر:

Bent Hansen and Girgis Marzouk. Development and Economic Policy in the UAR (Egypt) Amsterdam. ARH- Holland Publishing Co. 1965- p. 115.

٢١- انظر: الدكتور حس الساعاتي. التصنيع والعمران: بحث ميداني للإسكندرية وعمالها. القاهرة. دار المعارف. ١٩٦٣ ص ٨٦.

٢٢- رفض أدلجة البحث في التاريخ الاجتماعي هو أهم منطلقات واحد من أهم المحاولات النظرية المصرية الأخيرة لمراجعة هذا التاريخ وما انبثق عنه من معتقدات ثابتة وشائعة بخصوص دور رجال الأعمال في الاقتصاد المصري، وهى دراسة محب زكي. انظر:

Moheb Zaki. Egyptian Business Elites: their visions & investment behavior. Cairo, Konrad-Adenauer Stiftung and the Arab Center for Development& Future Research. 1999. Pp. 37- 40.

٢٣- المرجع السابق.

٢٤- انظر:

Peface xi, xvi. . R. Vitalis. Op- cit

٢٥- المرجع السابق. ص ص ١٩- ٢٨.

٢٦- في ذلك انظر:

R. Tignor. Op-cit P. 12.

٢٧- انظر:

R. Vitalis. Op- cit P. 23.

٢٨- انظر:

Ib- id. P. 19.

٢٩- الفكرة الجوهرية هنا هو أنه ليس ثمة أساس أو دليل على أن تطور الرأسمالية أو حتى تنظيم الأعمال

Business Organization في مصر مختلف أو استثنائي بالمقارنة بالنماذج العالمية في مراحل مشابهة للتطور المصري. فالمنظور القائم على الاستثناء يقارن التطور والتنظيم الاجتماعي للرأسمالية في مصر بنماذج نظرية وتجريدية للتطور في الغرب، والواقع أنه عند مراجعة التطور الفعلي في الغرب قد لا نجد أساسا لهذه النظرة القائمة على الاستثناء Exceptionalism . ومن هنا نشأ تيار في البحوث الاجتماعية حول الرأسمالية يقول بأهمية النظر للتطور الرأسمال ي ولرجال الأعمال كشرائح وجماعات معروفة في مجتمعاتها، فهى تتأثر بالثقافة والفكري السياسي والاجتماعي السائد والأنماط المتاحة للتنظيم الاجتماعي الأوسع، ويستحيل تجريدها عن هذه التربة أو نزعها من هذا الكيان الاجتماعي الأوسع. وتبرهن عائشة بورجا على أن ، مقولة المجتمع البرجوازي الذي يتكون من أشخاص مجهولين بالنسبة لبعضهم البعض يقفون سواءا أمام القانون العام للتمكين والتعاقد ويتصرفون بصورة عقلانية: أي مقولة المشروع الاجتماعي للبرجوازية كما ورثاها من الفكر الليبرالي لا يقوى على الثبات أمام التحليل التاريخي. فعلى العكس نجد سلوك البرجوازيين محملا بتأثيرات المجتمع بدرجة أكبر مما يحمل علامات الثورة على هذ ه التأثيرات. انظر:

Ayze Burga. Class. Culture and State: an Analysis of Interest Representation by Two Turkish Business Associations. International Journal of Middle East studies. Vol. 30 (1998). Pp. 521- 539.

٣٠- حول دور الاستعمار البريطاني في إ عاقة تطور مصر الاقتصادي والرأسمالي أيضا:

د. طه عبد العليم. مرجع سابق.

٣١- انظر "الحرب السرية بين رجال الأعمال". روزا اليوسف. ١٨/ ١/ ١٩٩٩.

٣٢- جريدة العربي. ٢٣، ٢٤، ٢٥/ ٥/ ١٩٩٩.

٣٣- جريدة الأهالي. ٣١/ ٣/ ١٩٩٩

٣٤- مجلة المصور. في ٣/ ٧/ ١٩٩٩

٣٥- مجلة صباح الخير. في ٩/ ٢/ ١٩٩٩.

٣٦- انظر:

The World Bank. The Private Sector in Egypt. Washington, D.C., 1993. P.3

٣٧- سلوى العنتري. القطاع المصرفي، أحوال مصرية، العدد ١٢ خريف عام ٢٠٠٠

٣٨- حول نظرية تراجع وانحسار الطبقة الوسطى. انظر: ملف الطبقة الوسطى في مجلة أحوال مصرية. العدد الأول، يناير ١٩٩٨ (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية).

٣٩- حول حركة الطبقة العاملة المصرية وعلاقتها بالدولة والقوى الاجتماعية الأخرى انظر:

Marsha Pripsten Posuoney Class and the State in Egypt: Workers, Union and Economic Rstructuring. New York, Columbia University press, 1997.

٤٠- يثير دور المثقفين قضايا كثيرة، وعلى رأسها قضية مستوى فعاليتهم في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد. فرغم اهمية دورهم الفكري والإبداعي الصرف، فمن المشكوك فيه انهم يجسدون نموذج "المثقف العضوي" الذي تحدث عنه جرامشي.

ملحق

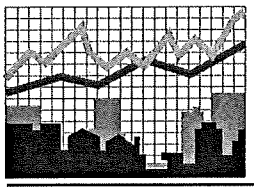

استمارة استطلاع رأي حول توجهات رجال الأعمال نحو الديمقراطية- أغسطس ١٩٩٨

القسم الأول
التقدير الذاتي للنشاط

١٠١	ما هو حجم المشروع الذي تديره أو تمتلكه	١- مشروع صغير (أقل من ١٠ عمال) ٢- مشروع متوسط (١٠-٥٠ عامل) ٣- مشروع كبير (٥٠- ١٠٠٠ عامل) ٤- مشروعات عملاق (أكثر من ١٠٠٠ عامل) ٥- مشروعات كبير متعددة
١٠٢	ما هو قطاع النشاط الذي تعمل فيه	١- الزراعة ٢- الصناعة ٣- الخدمات (تذكر) اتصالات دولية ٤- التجارة ٥- متعدد النشاط
١٠٣	ما هو الميدان الرئيسي لنشاط الأعمال الذي تقوم فيه	١- محلي فقط ٢- محلي ويقوم على الاستيراد ٣- محلي وله نشاط تصديري ٤- على المستوى الإقليمي (أكثر من موقع في أكثر من بلد عربي) ٥- على المستوى الدولي (موقع العمل في بلد صناعي متقدم واحد على الأقل)
١٠٧	ما هو شكل الملكية لمؤسستك الاقتصادية	١- مملوك بالكامل ٢- شركة توصية بسيطة أو شركة تضامن ٣- شركة مساهمة
١٠٨	ما هو مستوى التطور التنظيمي لمؤسستك الاقتصادية	١- بسيط ٢- متوسط التطور (أقسام يعمل بكل منها شخص واحد أو شخصين) ٣- عاملي التطور (أقسام وإدارات كبيرة)
١٠٩	ما هو مستوى التطور التكنولوجي المستخدم في مؤسستك الاقتصادية	١- تكنولوجيا بسيطة شائعة ٢- تكنولوجيا متقدمة ولكن شائعة ٣- تكنولوجيا شديدة التقدم

القسم الثاني
الاهتمام بالسياسة والحكومة

٢٠١	هل أنت عضو في أي حزب سياسي	١- نعم (يذكر اسم الح زب) ٢- لا
٢٠٢	هل سبق لك تولي مناصب سياسية	١- نعم (يذكر المنصب) ٢- لا
٢٠٣	إلى أي مدى تهتم بمتابعة التطورات السياسية في مصر	١- لا أهتم بالسياسة مطلقا ٢- أتابع التطورات السياسية لماما أو أحيانا فقط ٣- أتابع التطورات السياسية باهتمام ٤- أتابع التطورات السياسية بكل دقة وأشارك فيها
٢٠٤	ما هى نسبة المشتغلين بالسياسة بين أصدقائك المقربين	١- منعدمة أو شبه منعدمة ٢- نسبة بسيطة ٣- نسبة متوسطة ٤- نسبة مرتفعة ٥- نسبة مرتفعة جدا
٢٠٥	بالنظر إلى خبرة العلاقة بين السياسة والأعمال في مصر أي العبارات التالية تعبر عن وجهة نظرك	١- لا يجب لرجل الأعمال أن ينجذب للسياسة ٢- يجب على رجل الأعمال أن يكتفي بتقديم استشارته للسياسيين إذا طلب منه ذلك ٣- رجال الأعمال مضطرون للمشاركة في صنع السياسة عن طريق علاقات مستمرة مع السلطة المعنية ٤- يجب على رجال الأعمال أن يشكلوا جماعة ضغط مستقلة ٥- يجب على رجال الأعمال المشاركة في الشئون العامة مثلهم مثل غيرهم من المواطنين

القسم الثالث
التوجهات نحو الديمقراطية

٣٠١	يعتقد البعض أن الانطلاق والتحديث الاقتصادي في مصر يحتاج حكومة قوية، ليس من الضروري أن تكون ديمقراطية تكون مشابهة لحالة جنوب شرق آسيا في السبعينيات والثمانينيات.				
	أوافق بشدة	أوافق إلى حد ما	لست متأكدا	أعارض	أعارض بشدة
٣٠٢	إذا كانت الديمقراطية غير مرغوبة أو صعبة المنال في الوقت الراهن، فما هو البديل لتحقيق ماتراه من أهداف	١-زعيم قوي وعادل تلتف حوله النخبة والجماهير ٢- حزب واحد فعال يضمن الاستقرار على أساس مبادئ يتفق عليها الشعب ٣- نظام خليط يأخذ ببعض ملامح الديمقراطية وبعض ملامح النظم التعبوية ٤- أخرى تذكر			
٣٠٣	سواء كان نظام الحكم ديمقراطيا أو غير ديمقراطي، فما هى أهم ثلاثة حقوق لا يجب للدولة أن تمسها في أي الأحوال؟ ١- ٢- ٣-				
	إلى أي درجة تتفق مصالحك كرجل أعمال مع الترتيبات السياسية التالية				
٣٠٤	حكم القانون	١- تتفق تماما	٢- تتفق إلى حد ما	٣- لست متأكدا	٤- لا تتفق كثيرا ٥- لا تتفق نهائيا
٣٠٥	دولة المؤسسات	١- تتفق تماما	٢- تتفق إلى حد ما	٣- لست متأكدا	٤- لا تتفق كثيرا ٥- لا تتفق نهائيا
٣٠٦	حكومة منتخبة شعبيا	١- تتفق تماما	٢- تتفق إلى حد ما	٣- لست متأكدا	٤- لا تتفق كثيرا ٥- لا تتفق نهائيا
٣٠٧	حكومة رشيدة حتى لو لم تكن منتخبة شعبيا	١- تتفق تماما	٢- تتفق إلى حد ما	٣- لست متأكدا	٤- لا تتفق كثيرا ٥- لا تتفق نهائيا
٣٠٨	حكومة قوية منتخبة شعبيا	١- تتفق تماما	٢- تتفق إلى حد ما	٣- لست متأكدا	٤- لا تتفق كثيرا - لا تتفق نهائيا
٣٠٩	أيا من المستويات التالية للمشاركة تفضل شخصيا	١- المشاركة من خلال جمعيات أهلية ونوادي رياضية واجتماعية ٢- المشاركة من خلال أحزاب سياسية من غير حزب الأغلبية ٣- المشاركة من خلال حزب الأغلبية ٤- المشاركة من خلال تقديم النصيحة للجهات التنفيذية ٥- المشاركة من خلال جمعيات رجال الأعمال ٦- المشاركة من خلال العمل الخيري والتبرعات المالية			
٣١٠	في إطار نموذج حكم ديمقراطية إلى أي حد تفضل أن يرتبط رجال الأعمال المصريين بحزب سياسي يعبر عن مصالحهم الجماعية				
	١- أوافق بشدة	٢- أوافق إلى حد ما	٣- لست متأكدا	٤- أعارض	٥- أعارض بشدة
	إلى أي درجة تعتقد أنه يوجد في مصر الآن حياة ديمقراطية سليمة من حيث				
٣١١	حكم القانون	١- لا يوجد	٢- إلى درجة قليلة	٣- إلى درجة متوسطة	٤- إلى درجة كبيرة ٥- لا أعرف
٣١٢	فاعلية البرلمان	١- لا يوجد	٢- إلى درجة قليلة	٣- إلى درجة متوسطة	٤- إلى درجة كبيرة ٥- لا أعرف
٣١٣	نزاهة الانتخابات	١- لا يوجد	٢- إلى درجة قليلة	٣- إلى درجة متوسطة	٤- إلى درجة كبيرة ٥- لا أعرف
٣١٤	إمكانية تداول السلطة بين الأحزاب	١- لا يوجد	٢- إلى درجة قليلة	٣- إلى درجة متوسطة	٤- إلى درجة كبيرة ٥- لا أعرف

٣١٥	إتاحة فرص المشاركة السياسية للمواطنين	١- لا يوجد	٢- إلى درجة قليلة	٣- إلى درجة متوسطة	٤- إلى درجة كبيرة	٥- لا أعرف
إلى أي درجة تعتقد أنه يوجد في مصر الآن، حماية كافية للحريات والحقوق الآتية						
٣١٦	الحريات النقابية	١- لا يوجد	٢- إلى درجة قليلة	٣- إلى درجة متوسطة	٤- إلى درجة كبيرة	٥- لا أعرف
٣١٧	حرية التعبير	١- لا يوجد	٢- إلى درجة قليلة	٣- إلى درجة متوسطة	٤- إلى درجة كبيرة	٥- لا أعرف
٣١٨	حريةتشكيل الجمعيات	١- لا يوجد	٢- إلى درجة قليلة	٣- إلى درجة متوسطة	٤- إلى درجة كبيرة	٥- لا أعرف
٣١٩	حرية تكوين الأحزاب	١- لا يوجد	٢- إلى درجة قليلة	٣- إلى درجة متوسطة	٤- إلى درجة كبيرة	٥- لا أعرف
٣٢٠	حرية الانضمام للأحزاب الموجودة	١- لا يوجد	٢- إلى درجة قليلة	٣- إلى درجة متوسطة	٤- إلى درجة كبيرة	٥- لا أعرف
٣٢١	حرية النشاط الحزبي	١- لا يوجد	٢- إلى درجة قليلة	٣- إلى درجة متوسطة	٤- إلى درجة كبيرة	٥- لا أعرف
٣٢٢	الحق في محاكمة عادلة ونزيهة	١- لا يوجد	٢- إلى درجة قليلة	٣- إلى درجة متوسطة	٤- إلى درجة كبيرة	٥- لا أعرف
٣٢٣	تؤكد منظمات دولية لحقوق الإنسان أن هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في مصر، إلى أي حد تتفق مع هذا القول؟					
	١-أتفق بشدة ٢- أتفق إلى حد ما	٣- لا أعرف أو لست متأكدا	٤- أختلف إلى حدا ما ٥- أختلف بشدة			
٣٢٤	هل توافق على أن يكون في مصر منظمات متخصصة تراقب انتهاكات حقوق الإنسان وتطالب بوضع نهاية لها وتوظف الآليات القانونية والسلمية المتاحة لإنهاء هذه الانتهاكات					
	١-أتفق بشدة	٢- أتفق إلى حد ما	٣- لا أعرف أو لست متأكدا	٤- أختلف إلى حدا ما	١٠- أختلف بشدة	
٣٢٥	يوجد بالفعل في مصر عدة منظمات لحقوق الإنسان، فهل لديك المعرفة بهذه المنظمات أو بعضها				١- نعم	٢- لا
٣٢٦	هل لديك اهتمام بالتعرف على هذه المنظمات بما في ذلك تلقي مطبوعاتها				١- نعم	٢-لا
٣٢٧	إذا تكون لديك اعتقاد أن منظمة معينة لحقوق الإنسان تتمتع بقدر كبير من الاحترام والمصداقية، إلى أي حد ستكون راغبا في المشاركة أو المساهمة في أعمالها.					
	١- أسهم بالدعم المعنوي	٢- أسهم بالمشاركة في الأنشطة	٣- أسهم بالتبرع المالي	٤- انضم إليها		

القسم الرابع
معلومات بيوجرافية

٤٠١	العمر	٢٠-٢٩	٣٠ - ٣٩	٤٠- ٤٩	٥٠- ٥٩	٦٠ فأكثر
٤٠٢	التعليم	١- أقل من المتوسط	٢- متوسط	٣-فوق متوسط	٤- جامعي	٥- فوق جامعي
٤٠٣	هل حصلت على أي تعليم خارج مصر	١- لا	٢- في بلد عربي	٣- في بلد أوروبي شرقي	٤- في بلد غربي	٥- أخرى
٤٠٤	درجة إجادة اللغة الإنجليزية	١-لا أعرف	٢-ضعيف	٣- متوسط	٤- جيد	٥-ممتاز
٤٠٥	درجة إجادة اللغة الفرنسية	١-لا أعرف	٢-ضعيف	٣- متوسط	٤- جيد	٥-ممتاز
٤٠٦	درجة إجادة أي لغات أجنبية أخرى	١-لا أعرف	٢-ضعيف	٣- متوسط	٤- جيد	٥-ممتاز
٤٠٧	ما هو مصدر رأس المال الذي بدأت به نشاطك	١- ميراث	٢- مدخرات شخصية في مصر	٣- مدخرات شخصية في بلد عربي	٤- مدخرات شخصية في بلد غير عربي	
٤٠٨	متى بدأ نشاطك في مجال الأعمال	١- قبل عام ١٩٦٢	٢- في الفترة ١٩٦٢- ١٩٧٤	٣- بعد عام ١٩٧٤		
٤٠٩	هل كانت لديك اهتمامات ثقافية في الماضي	١- نعم	٢- لا			
٤١٠	هل كانت لديك في الماضي أي اهتمام بالعمل الاجتماعي	١- نعم	٢- لا			
٤١١	هل كان لديك أي نشاط سياسي في الماضي	١- نعم	٢- لا			

فهرس

■ مقدمة ٥

■ الفصل الأول
رجال الأعمال والسياسة ١٥

■ الفصل الثاني
الاستطلاع ٤٧

■ الفصل الثالث
خريطة الآراء والتوجهات ودوافعها ١٠٧

■ الفصل الرابع
توجهات رجال الأعمال في سياق الجدل المجتمعي... ١٣٥

■ ملحق
استطلاع رأي حول توجهات رجال الأعمال نحو
الديمقراطية (أغسطس ١٩٩٨)..... ١٦٥

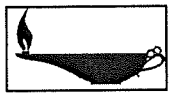

قائمة مطبوعات

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً: مناظرات حقوق الإنسان:

١-**ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني:** منال لطفي، خضر شقيرات، راجي الصورانى، فاتح عزام، محمد السيد سعيد (بالعربية والإنجليزية).
٢-**الثقافة السياسية الفلسطينية- الديمقراطية وحقوق الإنسان:** محمد خالد الأزعر، أحمد صدقي الدجانى، عبد القادر ياسين، عزمى بشارة، محمود شقيرات .
٣-**الشمولية الدينية وحقوق الإنسان- حالة السودان ١٩٨٩ - ١٩٩٤:** علاء قاعود، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، أحمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مدني.
٤-**ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة:** محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.
٥-**التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس:** جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.
٦-**حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي:** عمر القراي، أحمد صبحي منصور، محمد عبد الجبار، غانم جواد، محمد عبد الملك المتوكل، هبة رؤوف عزت، فريدة النقاش، الباقر العفيف.
٧-**حقوق الإنسان في فكر الإسلاميين:** الباقر العفيف، أحمد صبحي منصور، غانم جواد، سيف الدين عبد الفتاح، هاني نسيرة، وحيد عبد المجيد، غيث نايس، هيثم مناع، صلاح الدين الجورشي.
٨-**الحق قديم- وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية:** غانم جواد، الباقر العفيف، صلاح الدين الجورشي، نصر حامد أبو زيد.

ثانيا: مبادرات فكرية:

١- **الطائفية وحقوق الإنسان:** فيوليت داغر (لبنان).
٢- **الضحية والجلاد:** هيثم مناع (سوريا).
٣- **ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية:** فاتح عزام (فلسطين) (بالعربية والإنجليزية).
٤- **حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية:** هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
٥- **حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار:** د. أحمد عبد الله.
٦- **حقوق الإنسان- الرؤيا الجديدة:** منصف المرزوقى (تونس).
٧- **تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان.** تقديم وتحرير: بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).
٨- **نقد دستور ١٩٧١ ودعوة لدستور جديد:** أحمد عبد الحفيظ.
٩- **الأطفال والحرب- حالة اليمن:** علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس.
١٠- **المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي:** د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).
١١- **اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام- بيان ضد الأبارتايد:** د. محمد حافظ يعقوب (فلسطين).
١٢- **التكفير بين الدين والسياسة:** محمد يونس، تقديم د. عبد المعطي بيومي.
١٣- **الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان:** د. هيثم مناع.
١٤- **أزمة نقابة المحامين:** عبد الله خليل، تقديم: عبد الغفار شكر.
١٥- **مزاعم دولة القانون في تونس!:** د. هيثم مناع.
١٦- **الإسلاميون التقدميون.** صلاح الدين الجورشي.

ثالثاً: كراسات ابن رشد:

١- **حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان.** تقديم: محمد السيد سعيد - تحرير: بهي الدين حسن.
٢- **تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان- التيار الإسلامي والماركسي والقومي.** تقديم: محمد سيد أحمد- تحرير: عصام محمد حسن (بالعربية والإنجليزية).
٣- **التسوية السياسية- الديمقراطية وحقوق الإنسان.** تقديم: عبد المنعم سعيد- تحرير: جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).
٤- **أزمة حقوق الإنسان في الجزائر:** د. إبراهيم عوض وآخرون.
٥- **أزمة "الكشح" - بين حرمة الوطن وكرامة المواطن.** تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
٦- **يوميات انتفاضة الأقصى: دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.** إعداد وتقديم: عصام الدين محمد حسن.

رابعاً: تعليم حقوق الإنسان:

١- **كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان؟** (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون -تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٢- **أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان** (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون- تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٣- **مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان:** محمد السيد سعيد.
٤- **اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان:** محمد أمين الميداني.

خامساً: اطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

١- **رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر:** د.هشام محمد فوزي، تقديم د. محمد مرغني خيري. (طبعة أولى وثانية).
٢- **التسامح السياسي- المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر:** د.هويدا عدلي.

سادسا: مبادرات نسائية:

١- **موقف الأطباء من ختان الإناث:** آمال عبد الهادي/ سهام عبد السلام (بالعربية والإنجليزية).
٢- **لا تراجع- كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث:** آمال عبد الهادي (بالعربية والإنجليزية).
٣- **جريمة شرف العائلة:** جنان عبده (فلسطين ٤٨).

سابعا: دراسات حقوق الإنسان:

١- **حقوق الإنسان في ليبيا- حدود التغيير:** أحمد المسلماني.
٢- **التكلفة الإنسانية للصراعات العربية-العربية:** أحمد تهامي.
٣- **النزعة الإنسانية في الفكر العربي- دراسات في الفكر العربي الوسيط:** أنور مغيث، حسنين كشك، علي مبروك، منى طلبة، تحرير: عاطف أحمد.

٤- **حكمة المصريين.** أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حسن طلب، حلمي سالم، عبد المنعم تليمة، قاسم عبده قاسم، رؤوف عباس، تقديم وتحرير: محمد السيد سعيد.
٥- **أحوال الأمن في مصر المعاصرة:** عبد الوهاب بكر.
٦- **موسوعة تشريعات الصحافة العربية:** عبد الله خليل.
٧- **نحو إصلاح علوم الدين: التعليم الأزهري نموذجا:** علاء قاعود، تقديم: نبيل عبد الفتاح.

ثامنا: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

١- **القمع في الخطاب الروائي العربي:** عبد الرحمن أبو عوف.
٢- **الحداثة أخت التسامح- الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان:** حلمي سالم.
٣- **فنانون وشهداء (الفن التشكيلي وحقوق الإنسان):** عز الدين نجيب
٤- **فن المطالبة بالحق- المسرح المصري المعاصر وحقوق الإنسان:** نورا أمين.
٥- **السينما وحقوق الناس:** هاشم النحاس وآخرون.

تاسعا: مطبوعات غير دورية:

١- **" سواسية ":** نشرة دورية باللغتين (العربية والإنجليزية). [صدر منها ٣٦ عددا]
٢- **رواق عربي:** دورية بحثية باللغتين (العربية والإنجليزية). [صدر منها ٢٠ عددا]
٣- **رؤى مغايرة:** مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP . [صدر منها ٩ أعداد]
٤- **قضايا الصحة الإنجابية:** مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters [صدر منها ٣ أعداد]

عاشرا: قضايا حركية:

١- **العرب بين قمع الداخل .. وظلم الخارج.** تقديم وتحرير: بهي الدين حسن.
٢- **تمكين المستضعف.** إعداد: مجدي النعيم.

حادي عشر: إصدارات مشتركة:

أ) بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية:
١- **التشويه الجنسي للإناث (الختان) - أوهام وحقائق:** د. سهام عبد السلام.
٢- **ختان الإناث:** آمال عبد الهادي.

ب) بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)
- **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي.** تحرير: د.محمد السيد سعيد، د. عزمي بشارة(فلسطين).

ج) بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- **من أجل تحرير المجتمع المدني:** مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

د) بالتعاون مع اليونسكو
- **دليل تعليم حقوق الإنسان للتعليم الأساسي والثانوي** (نسخة تمهيدية).

هـ) بالتعاون مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان
- **دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية- المتوسطية.** خميس شماري، وكارولين ستايني

* * *

(تحت الطبع أو الإعداد)

١. موقف رجال الأعمال من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.
٢. نحو آفاق جديدة لتطور الحركة العربية لحقوق الإنسان.
٣. الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان.
٤. الجمعيات الأهلية.
٥. آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي.
٦. دليل تعليم حقوق المرأة.
٧. إشكالية الفكر القومي العربي وحقوق الإنسان.
٨. مصر والجمهورية البرلمانية.
٩. قضايا حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في تونس.
١٠. قضايا حقوق الإنسان والإصلاح السياسي في مصر.
١١. المأثور الشعبي وحقوق الإنسان.
١٢. الإصلاح المطلوب للأمم المتحدة.
١٣. الأدب العربي القديم وحقوق الإنسان.

تتضاعف مشكلة تفعيل الوعي الديمقراطي والحقوقي بين رجال الأعمال
بسبب الوضعية السياسية والمدنية للبلاد.
فرجال الأعمال أنفسهم لا يملكون دافعاً قوياً للمشاركة بأشكال ملموسة
للمساهمة في تحرير البلاد من أزماتها، ولكن الهياكل والمؤسسات المدنية لازالت تتجاهلهم،
وتخشاهم. وتساهم عملية تعميم الصورة السلبية عن رجال الأعمال،
وصعوبة الوصول إليهم أصلاً في تعميق هذا العجز.
فإذا أضفنا لذلك كله معارضة جهاز الدولة للتوسع في ضمان الحريات وتأمين فرص المشاركة السياسية والمدنية،
أدركنا حجم الصعوبات التي تحول دون تفعيل الوعي الديمقراطي بين صفوف رجال الأعمال.

محمد السيد سعيد

لوحة الغلاف للفنان عز الدين نجيب